ثقافة الفساد فى مصر

الكتاب : ثقافة الفساد فى مصر
المؤلف : د. حنان سالم
الناشر : دارمصر المحروسة
الطبعة الأولى : القاهرة ٢٠٠٣
المدير العام : خالد زغلول
مدير النشر والتوزيع : يحيى إسماعيل
الغلاف : عاصم شرف
المراجعة اللغوية : عبد المنعم فهمى
رقم الإيداع بدار الكتب : ٢٤٢٤ / ٢٠٠٣

١٣ شارع قولة امتداد محمد محمود - عابدين - القاهرة
تليفون - فاكس : ٣٩٦٠٥٠٠

ثقافة الفساد فى مصر

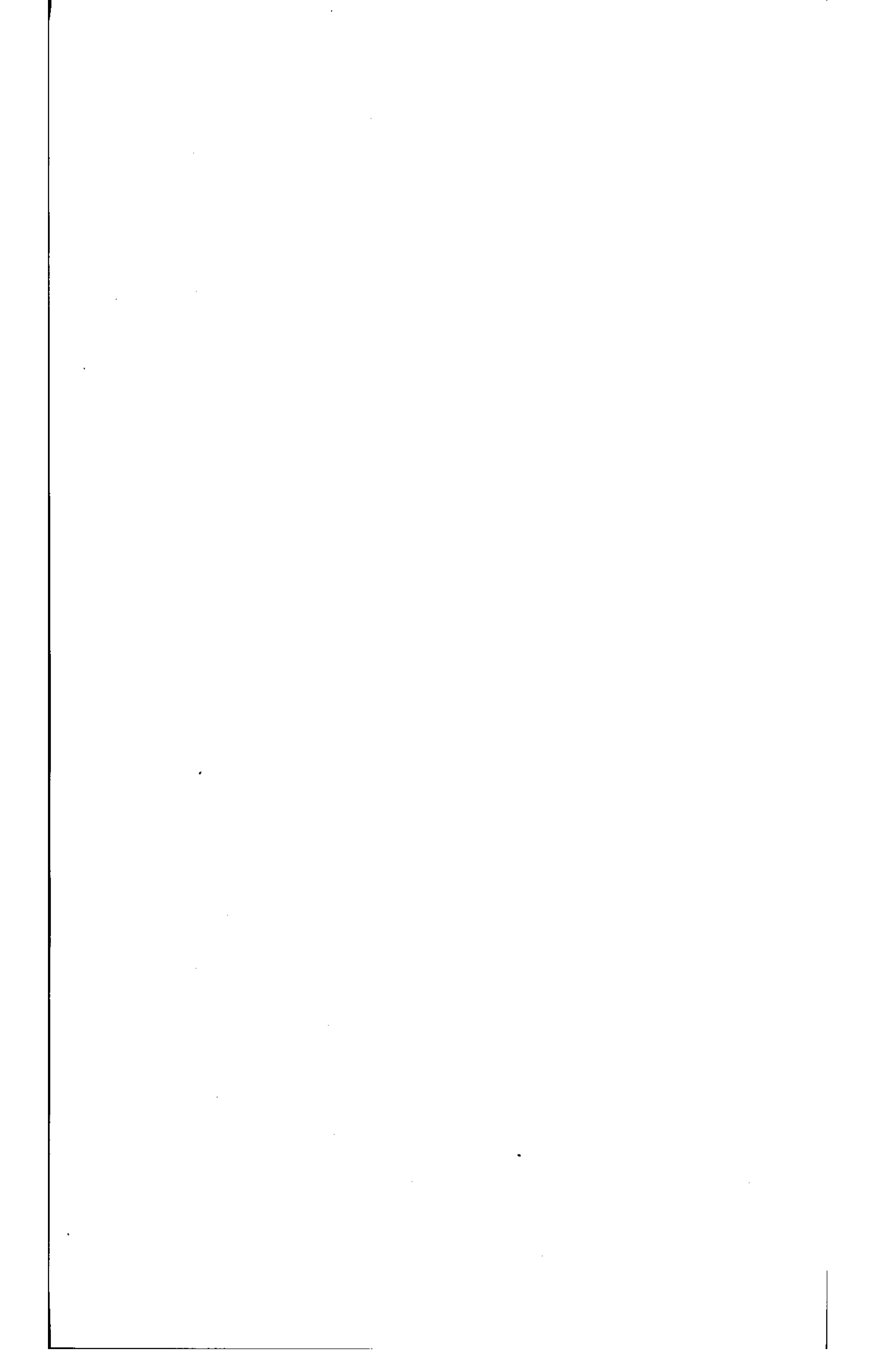
دراسة مقارنة للدول النامية

د. حنان سالم

القاهرة ٢٠٠٣

إهداء

إلى روح أبى وأمى عرفانا منى بالجميل وبفضلهما
على



المقدمة

يعد الفساد ظاهرة عالمية شهدتها كافة النظم الاجتماعية (رأسمالية - اشتراكية - انتقالية...) سواء فى الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة، إلا أن الدول المتقدمة تستطيع التحكم فيه واختزاله لأدنى درجاته، ومن ثم ملاحقة آثاره السلبية والقضاء عليها.

ويرد العامل الأساسى فى الاختلاف الذى نشهده فى مقاومة الفساد بين الدول المتقدمة، والدول المتخلفة أو النامية إلى طبيعة النظم الاجتماعية القائمة فى تلك الدول، وقوة الرأى العام وملاحقته للفساد.

ففى السويد قررت السلطات القضائية إجراء تحقيق قضائى مع نائبة رئيس الوزراء «مونا ساهلين» لارتكابها مخالفات مالية، وفى فرنسا واجه آلان كارينيون وزير المواصلات السابق عقوبة السجن عشرة أعوام لاتهامه بالفساد، وعاقبت فرنسا أيضاً رئيس وزرائها السابق بتهمة استئجار شقة لابنه بتخفيض ٣٠٪ (لم يستول عليها الرجل!)

وكذلك الاتهام الذى قضى على مستقبل الوزير السابق «برنار تابى»، حيث قدم رشوة ليتحقق لفريق

كرة القدم فى مارسيليا الذى كان يرأسه الفوز والحصول على كأس فرنسا، وكان تابى أقرب المقربين للرئيس الفرنسى ميتران ومع ذلك تم تقديمه للقضاء والحكم عليه أثناء رئاسة ميتران.

هذا وقد لعبت وسائل الإعلام الغربية وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية دوراً بارزاً فى الكشف عن الفساد، متمثلاً فى عدة فضائح نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر فضيحة ووترجيت وأخيراً مونيكا جيت.

وهكذا نلاحظ أن المناخ الديمقراطى الذى تتمتع به تلك الدول المتقدمة، لا يجعل من أى مسئول حتى ولو كان رئيس الجمهورية قوة أكبر من قوة القانون، ومن ثم فهو يخضع للمراقبة والمساءلة والعقاب إذا ما ثبتت إدانته أو انتهاكه للقيم.

والأمر عكس ذلك فى الدول النامية، حتى بات الفساد ظاهرة طبيعية يتوقعها المواطن فى كافة تعاملاته اليومية، والأخطر من ذلك أن المسئول فى الدول النامية أكبر من القانون، ومن ثم فهو لا يعاقب فى كثير من الأحيان، إن لم يكن دائماً بعيداً عن الحساب.

وتسعى النخب فى الدول النامية إلى خلق وعى زائف لدى المواطنين من خلال محاولات إقناعهم بأنه ليس فى الإمكان أفضل مما كان، وأن الحكومات لا تخطىء الأمر الذى يزيد من خطورة الفساد وآثاره السلبية فى تلك الدول، ويزيد فى نفس الوقت من

ضعف إمكانات القضاء عليه، لأن الآليات التى تستخدمها الحكومة فى الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة غير مؤثرة، لأنها تختزل الظاهرة من كونها ظاهرة بنائية تستلزم تغييراً جذرياً فى كافة النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى مجرد حالات فردية، يكفى فيها مجرد الكشف عن الرموز المتورطة فى الفساد وملاحقاتهم، مع العلم بأن كثيراً ما تتم تبرئة بعض المتورطين فى الفساد وخاصة من كبار المسئولين لعدم كفاية الأدلة من ناحية، وإذا كانت الأدلة تكفى لعقابهم فإن القانون به من الثغرات ما يكفى أيضاً لتبرئتهم من ناحية أخرى.

والجدير بالذكر أن عمومية الفساد لا تجعل المقارنة مقصورة على الدول النامية والدول المتقدمة، لأن عمومية ظاهرة الفساد تجعلنا ندرك الاختلاف داخل المجتمع الواحد من فترة تاريخية لأخرى، وأيضاً مدى انتشار الفساد بين القطاعات المختلفة فقد تتزايد معدلات الفساد فى بعض القطاعات، وتقل فى قطاعات أخرى، وقد تنتشر فى كل القطاعات بداية من مؤسسة الحكم وصولاً لأصغر موظف فى الجهاز الحكومى.

وهنا تصبح الدولة نفسها بمثابة مؤسسة للفساد، وتلك هى الحالة التى يطلق عليها مسمى Pirate state أو الدولة القرصان، وتعانى القارة الإفريقية من استشراء ظاهرة الفساد التى تتغلغل فى كافة مجالات الحياة بدرجات متفاوتة، وبالرغم من عمومية ظاهرة الفساد وارتباطها بالعديد من الآثار السلبية المدمرة

والمعوقة لعملية التنمية، الدراسة العلمية المنظمة للفساد لم تظهر إلا مؤخراً.

وعلى سبيل المثال فقد تأخرت الدراسات العلمية المهتمة بظاهرة الفساد وخاصة فى المجال السوسيولوجى، بالرغم من أن علماء وباحثى علم الاجتماع، قد أولوا اهتماماً كبيراً لظواهر مثل الجريمة والانتحار والانحراف، ويبدو أن التراث النظرى فى موضوع الفساد قليل وبخاصة فى الدول النامية، والمحاولات القليلة التى ظهرت اعتمدت فى الأساس على الدراسات الغربية لأن معظم الدراسات التى تناولت الفساد فى إفريقيا جاءت من قبل علماء غربيين.

إلا أن هذا الاهتمام من قبل علماء الغرب، يجب ألا يجعلنا ننسى ضرورة أن يكون للفكر العربى إسهامات فى هذا المجال، بحيث تبدو من خلالها طبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول النامية، فضلاً عن خصوصية التجربة التاريخية لهذه الدول، والتى ارتبطت بالاستعمار فترات غير قليلة تأثرت خلالها بالمستعمر وأيديولوجيته وانعكس ذلك على نمط وأسلوب الحياة فى تلك الدول، حتى وإن كان هذا التأثير غير مباشر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كثيراً ما يعكس التناول الغربى لظاهرة الفساد فى الدول النامي أيديولوجية المستعمر (خاصة عقدة الاستعلاء) الذى يحاول تفخيم العوامل الداخلية للفساد، متجاهلاً بذلك دور العوامل الخارجية المتمثلة

قديماً فى خبرة الاستعمار العسكرية، وحديثاً فى العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب.

وبناء على ما تقدم وجدت الكاتبة أنه لزاماً عليها أن تقدم محاولة فى هذا المجال، بالرغم من أن دراسة الفساد بها من الصعوبات ما يجعل البعض من الباحثين يفكر فى التراجع عن الكتابة فى هذا المجال، إلا أن شرف المحاولة يجعل الفرد المهتم بقضايا وطنه يتحدى كل الصعاب متى وجدت خاصة أن مجتمعنا المصرى لايزال مجتمعا ناهضا، يسعى من أجل تحقيق التقدم والتنمية، والفساد هو آفة التنمية ويجب التصدى له، ونحن كباحثين فى مجال العلم السوسيولوجى لا نملك سوى أدواتنا فى دراسة الظواهر السلبية، وفهمها وتحليلها للوقوف على أسبابها وكيفية انتشارها ورسم خطة شاملة لآليات المواجهة.

وهذا الكتاب هو محاولة للتعرف على ظاهرة الفساد فى الدول النامية بصفة عامة مع التركيز الشديد على مجتمعنا المصرى باعتباره وحدة التحليل الأساسية، وينقسم هذا الكتاب إلى جزأين أساسيين:

الجزء الأول: تناولنا فيه مفهوم الفساد واتجاهات دراسته فى الدول النامية، ثم التركيز على مجموعة من القضايا الأساسية منها (أنماط الفساد واتجاهات تفسيره وعوامله والآثار الناتجة عنه).

الجزء الثانى: تناولنا فيه ثقافة الفساد فى المجتمع المصرى، وتم التركيز على مجموعة من القضايا

الأساسية منها (المقصود بثقافة الفساد، عرض نماذج لحالات الفساد فى المجتمع المصرى، كيفية انتشار الفساد، التحليل السوسيولوجى للفساد وأخيراً أساليب مواجهة الفساد فى المجتمع المصرى).

وفى النهاية تأمل الكاتبة من خلال هذه المحاولة البحثية المتواضعة أن تكون قد ساهمت فى فهم ظاهرة الفساد فى مجتمعنا المصرى، والتى مازالت بحاجة لمزيد من الدراسات والأبحاث العلمية فى مختلف المجالات.

د. حنان سالم

القاهرة أغسطس ٢٠٠٢

الفصل الأول

مفهوم الفساد واتجاهات دراسته
فى الدول النامية

١- الدلالات اللغوية للفساد:

يتميز مفهوم الفساد فى اللغة العربية بالثراء والتعدد، فالكلمة مصدر وفعلها فسد. وقد عرف لسان العرب الفساد بأنه نقيض الصلاح، ويقال يفسد وفساداً وفى الصحاح فإن المفسدة ضد المصلحة **(على الصاوى (١٩٩٥)، ص ١٤٧)**، وتفاسد القوم أى قطعوا الأرحام واستفسد ضد استصلح. **(بطرس اللبنانى (١٩٧٠)، ص ١٥٣)** وفسد يفسد فساداً فهو فاسداً الشخص جانب الصواب أو الشىء أصابه الخلل والاضطراب عكسه صلح **(احمد العايد وداود عبده وآخرون، (١٩٨٩) ص ٩٣٤)**.

وفى المعجم القانوني فسد الشىء بمعنى تلف أصبح سيئاً وأردأ مما كان (Harith Suleiman, (1983).p.175)

وفى قاموس اكسفورد يعرف الفساد بأنه «فساد العقل أو فساد الحقيقة أو فساد الأحوال أو أى أمر بصفة عامة وقد يكون الفساد فساداً فيزيقياً Physical corruption أو فساداً أخلاقياً Moral Corruption.

(The Oxford English Dictionary (1990).p.172).

وهناك عدة استخدامات لغوية لكلمة فساد تطرحها القواميس والأدبيات أهمها - وكما يشير لذلك «على الصاوى» - ما يلى:

ا - الفساد العضوى Organic Corruption ويشير إلى العطب أو التلف أو العفن الذى يصيب الأشياء فيفقدها نفعها، بل ويجعل من التعامل معها وفيها مصدر للأذى: وربما يبدو هذا المعنى للفساد قليل الأمية أو عديم النفع فى الدراسات السياسية بيد أن ذلك ليس صحيحاً، فتأثير الاستخدمات البلاغية عظيم الدلالة على لغة الخطاب السياسى، فكثيراً ما يستخدم هذا المعنى العضوى للفساد للتعبير عن المخاطر الحقيقية التى تهدد كيان الدولة، ولكن برغم هذا المعنى البيولوجى للفساد فإنه قد يستخدم فى القاموس السياسى لوصف أشد حالات التفكك والانهيار فى النظم السياسية، كالإشارة إلى حكومات عصابات التهريب والمخدرات مثلاً.

ب - الفساد الأخلاقى Moral Corruption ويرتبط بالسلوك البشرى المنحرف عن منظومة القيم والمثل السائدة، كفقدان النزاهة والأمانة، كما يستخدم فى الحياة السياسية للإشارة إلى تدهور أخلاقيات الحكام أو المحكومين وغلبة المصالح الذاتية والأنانية على المصالح العامة، فضلاً عن شيوع حالات العنف نتيجة غياب الولاء لقيمة عليا وانتشار مظاهر الصراع والتطاحن على التعاون والتكامل داخل المجتمع.

ج ـ الفساد القانونى أو فساد الوظيفة العامة Offi-cial Corruption ويشير إلى فساد وإفساد الموظف العام، أو حثه بطرق غير سوية وغير قانونية على إهدار واجبات الوظيفة العامة لتحقيق أغراض خاصة، والمعنى القانونى يمكن تحديده من خلال الأداء غير السليم للوظيفة العامة، بمعنى انتهاك القواعد والمعايير التى تحكم الطريقة التى ينبغى ممارسة الوظيفة على أساسها وفى إطارها.

وهناك تعريفات متعددة للفساد باعتباره مرادفاً للرشوة واستغلال المنصب العام والمحسوبية وشراء أصوات الناخبين، ويمكن الإشارة إلى عدد من هذه التعريفات على النحو التالى:

(١) الفساد من منطلق الرشوة:

يركز عدد كبير من الدارسين فى تعريف الفساد على الرشوة (Bribery) باعتبارها النمط الشائع للفساد، لأن المرتشى لا يعنيه سوى تحقيق مصلحته الشخصية ولو على حساب المصلحة العامة.

(٢) الفساد من منطلق المحسوبية:

يربط البعض بين الفساد والمحسوبية، حيث يتم الاعتماد على الروابط الشخصية والعائلية بدلاً من معايير الكفاءة والخبرة فى التجنيد للوظائف العامة.

جـ ـ الفساد من منطق استغلال المنصب العام:

يعرف البعض من الدارسين الفساد من خلال الإشارة إلى منطلق استغلال أو إساءة الوظيفة العامة بغرض تحقيق مصلحة ذاتية خاصة.

(٣) الفساد من منطلق شراء أصوات الناخبين:

بمعنى إساءة استخدام سلاح المال فى الحصول على السلطة والنفوذ السياسيين، حيث من الممكن . باستخدام المال . التأثير فى الرأى العام بما يؤدى إلى الفوز فى الانتخابات وهزيمة المنافس الذى قد يكون هو الأصلح من الناحية الموضوعية، وقد يتم إجبار الخصم على الانسحاب وإعطاؤه التعويض المادى المناسب، كما قد يصل الأمر لدرجة شراء أصوات الناخبين. ويسود فى هذه العملية التعامل التجارى، حيث يكون هناك وسطاء وسماسرة انتخابات ومضاربون يتعاملون فى أصوات الناخبين ومستعدون لإعطاء أصواتهم لمن يدفع الثمن الأعلى، الأمر الذى يفقد الانتخابات جدواها ويجعل دورها رمزياً أكثر منه دوراً مؤثراً وفعالاً **(على الصاوى (١٩٩٥)، ص ص ١٤٩ - ١٥٢).**

ومن الملاحظ على التعريفات السابقة أنها ركزت على بعض صور الفساد مثل الرشوة والمحسوبية ... إلخ، واعتبرتها مرادفاً للفساد، ومن ثم اختزلت المعنى الحقيقى للفساد الذى هو فى الأساس مجموعة من الأفعال الضارة بالمجتمع، والتى تتم بغطاء قانونى أو انتهاك للقانون، بهدف تحقيق مصالح خاصة على حساب المصالح العامة، والموقف الذى يتسم بالفساد قد لا ينطوى على صورة واحدة من صور الفساد، وإنما قد يتضمن عدة صور والدليل على ذلك أن كثيرين من المتورطين فى الفساد عندما يكتشف

أمرهم نجد أنهم قد مارسوا عدة أعمال غير مشروعة فى آن واحد من تزوير واستغلال نفوذ ورشوة الأمر الذى يجعل للفساد عدة صور وليست صورة واحدة.

٢- اتجاهات تعريف الفساد:

يعتبر مفهوم، الفساد Corruption مثل العديد من المفاهيم السياسية والاجتماعية مفهوماً مركباً ينطوى على أكثر من بعد، ولذلك تعددت اتجاهات تعريف المفهوم وترجع تلك التعددية إلى أن كل تعريف قد ركز على بعد واحد من أبعاد المفهوم المركب (Morris Szeftel (1983). p.164) ولأن الفساد ظاهرة مركبة فقد ارتبط تعريفه بمجموعة من الأبعاد القانونية والأبعاد المرتبطة بالوظيفة العامة والمصلحة العامة والرأى العام، وقبل أن نبدأ فى عرض هذه التعريفات وفقاً لكل بعد ينبغى تأكيد أن الفساد كظاهرة تختلط فيها كل الأبعاد السابق الإشارة إليها، وترتبط فى النهاية بسياق اجتماعى معين فى فترة تاريخية معينة تساعد على وجودها وانتشارها.

وتتفق معظم الدراسات التى اهتمت بموضوع الفساد على التمييز بين أربعة اتجاهات عامة فى تعريف الفساد وهى على النحو التالى:

ا- الاتجاه القانونى

ب- اتجاه الوظيفة العامة

ج- اتجاه المصلحة العامة

د- اتجاه الرأى العام

ا- الاتجاه القانونى:

شاع منذ الستينيات استخدام المعنى القانونى للفساد، وذلك بعد أن دفعت الرغبة فى تخليص العلوم الاجتماعية من ارتباطاتها القيمية والأخلاقية إلى التخلى عن المعانى الأخلاقية لمفهوم الفساد **(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٣) ص ١٨)** ويتوجه أنصار الاتجاه القانونى فى تعريف الفساد إلى أن السلوك السياسى يعتبر فاسداً إذا كان ينتهك بعض القواعد الرسمية أو الضوابط التى يفرضها النظام السياسى على موظفيه العموميين.

(John Peter and Such Welch (1978) pp.979-975)

ولقد تعرض الاتجاه القانونى فى تعريف الفساد لانتقادات، حيث إن السلوك لا يتسم بالفساد فى حالة مخالفة القواعد الرسمية للوظيفة فحسب، وإنما أيضاً يعد الامتناع عن تطبيق القانون بهدف تحقيق منفعة ذاتية أو الحيلولة دون تطبيق القانون من قبيل السلوك الفاسد.

ويشير «حمدى عبدالرحمن» إلى أنه «نظراً لأن التشريعات القانونية تعد نسبية وتختلف من مجتمع لآخر، فإن ما يعد قانونياً وشرعياً فى مجتمع قد يعد فاسداً وغير قانونى فى مجتمع آخر، وعلى سبيل المثال فإن تقديم هدية إلى وزارة الإسكان من إحدى شركات المقاولات قد يعتبر من قبيل المساهمات القانونية فى بعض المتجمعات فى حين أنه قد يعتبر فى مجتمعات أخرى من قبيل أعمال الرشوة والفساد.

وعلى الرغم من أهمية المنظور القانونى فى تعريف الفساد فإن ثمة مجموعة من الاعتبارات ينبغى الإشارة إليها، فلو علمنا أن المشروعية القانونية يتم تحديدها بواسطة الطرف الأقوى سياسياً فإن ذلك يعنى أن تبنى المعيار القانونى فى تحديد السلوك الفاسد يتضمن بالتبعية تأييد السلطة الأقوى بغض النظر عن اعتبارات العدالة» **(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٣)، ص ص ١٩ - ٢٠).**

«وبعبارة أخرى فإن القوانين ليست من صنع الملائكة وإنما هى من صنع البشر، وبالتالى فقد تتضمن القوانين ذاتها معانى الانحياز لصالح فئة أو نخبة القابضين على السلطة والحكم، الأمر الذى قد يجعل من السلوك المشروع فى ظل حكومة ونخبة مسيطرة سلوكاً فاسداً فى ظل حكومة ونخبة أخرى».

(على الصاوى (١٩٩٥) ص ١٥٢)

ب - اتجاه الوظيفة العامة Puplic Office

«مع اختلاف القوانين من بلد لآخر، خبت النظرة القانونية بينما ازدهرت الرؤية التى تعتد بفساد الوظيفة العامة».

(موسوعة العلوم السياسية على الصاوى، ص ١٥٠)

ويركز أنصار اتجاه الوظيفة العامة على الفساد باعتباره إساءة استخدام السلطات العامة المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصلحة خاصة بغض

النظر عن القواعد والمعايير التى تحكم تلك الوظيفة.

ومن أبرز التعريفات التى وردت فى إطار هذا الاتجاه: تعريف John and welch «يقصد بالفساد وفقاً لاتجاه الوظيفة العامة إساءة استخدام الوظيفة العامة من جانب شاغليها لتحقيق مكاسب خاصة وذلك من خلال انتهاك القواعد والإجراءات المعمول بها وإضفاء الطابع الشخصى على أمور هى بطبيعتها مؤسسية أو بيروقراطية. ((John and welch (1078) pp.916-077)

ويعرف «حمدى عبدالرحمن» الفساد بأنه «سلوك يحيد عن المهام الرسمية لوظيفة عامة بهدف الحصول على منافع خاصة، أو أنه انتهاك للقواعد مقابل ممارسة أنماط معينة من النفوذ التى تحركها اعتبارات خاصة، ومن أمثلة هذا السلوك الرشوة (وهى مكافأة لتغيير حكم شخص فى موضوع ثقة) والمحسوبية (وهى تفضيل للمعايير الشخصية على معايير الكفاءة الموضوعية) وسوء الاستعمال (أى الاستعمال غير الشرعى للموارد العامة من أجل تحقيق مآرب خاصة». **(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٣)، ص ١٨)**.

ويعرف «جلال معوض» الفساد بأنه «السلوك القائم على استغلال المنصب العام سواء كان شغله يتم بالانتخاب أو التعيين، والانحراف عن الواجبات والمهام الرسمية المرتبطة به، من أجل تحقيق مصلحة خاصة مادية كانت أو غير مادية وسواء كانت مصلحة

شخصية مباشرة تتعلق بشاغل المنصب نفسه أو مصلحة عائلية أو طائفية أو لآخرين تربطهم علاقات مصلحية بالأخير، وذلك من خلال استخدام إجراءات أو اللجوء إلى معاملات تخالف القوانين السائدة وتتناقض مع مقتضيات تحقيق الصالح العام، بصرف النظر عن خضوع القائم بهذا السلوك بجزاءات قانونية، والفساد بهذا المعنى له عدة صور وأشكال من قبيل تقاضى الرشاوى والعمولات والمحاباة والمحسوبية وبيع المناصب العامة، والتوظيف السياسى، وغير ذلك من أشكال استغلال المنصب العام للصالح الخاص» **(جلال معوض (١٩٨٧)، ص ٤)**

ويشير «السيد شتا» إلى أن الفساد فى الحياة العامة يتمثل فى استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التى يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقى، وبذلك يتضمن الفساد انتهاكا للواجب العام وانحرافا عن المعايير الأخلاقية فى التعامل، ومن ثم يعد هذا السلوك غير مشروع من ناحية وغير قانونى من ناحية أخرى. ومن صور الفساد الشائعة الرشوة فى الوظائف العامة والاختلاس من المال العام والاحتيال والنصب والتزييف فى التقارير الرسمية.

(السيد شتا (١٩٧٦) ص ص ٣-٤).

ويعرف «إكرام بدر الدين» الفساد بأنه نمط من أنماط السلوك يقوم به المسئول أو صاحب المنصب العام أو الموظف العام ويهدر من خلاله بعض القيم والضوابط التى تحكمه فى أداء عمله سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون أم لا وسواء خالف توقعات الرأى العام أم لا، وفى جميع الأحوال فإن الهدف من ذلك هو حصول الموظف العام على منفعة ذاتية مادية كانت أو معنوية بما يتعارض مع مقتضيات المصلحة العامة، ووفقاً لهذا التعريف فإن الفساد ينطوى على الأبعاد والعلاقات التالية:

- الموظف العام الذى يفترض أن يمارس مهام وظيفته بطريقة بيروقراطية أى وفقاً لضوابط وقيم ومعايير موضوعية.
- مخالفة قواعد وضوابط الوظيفة العامة.
- تحقيق منفعة شخصية أو عائد شخصى من المخالفة.
- أسبقية المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.
- إن هناك مصلحة متبادلة تربط بين مقدم الخدمة (الموظف العام) وبين متلقى الخدمة وهو السبب الجوهرى للفساد. **(إكرام بدر الدين (١٩٩٢) ص ١٨).**

هذا وقد وجهت مجموعة من الانتقادات لمفهوم الوظيفة العامة يحددها حمدى عبدالرحمن على النحو التالى:

١- إن مفهوم الوظيفة العامة كما يعبر هذا الاتجاه

فى تعريف الفساد يمثل مفهوماً غريباً يعكس تقاليد المجتمعات الأوروبية، إذ إن هذا المفهوم كمؤسسة لها قيم وتقاليد معينة لم يتم ترسيخه بعد فى الدول النامية، ففى مثل هذه الدول عادة ما يشيع استخدام الرشوة والمحسوبية وإعطاء الهدايا بمقابل، وجميعها إجراءات ربما تحظى بقبول المجتمع، ومن ثم فإن تعريف الفساد استناداً إلى مفهوم الوظيفة العامة يعنى فى كثير من الدول فرض معايير سلوكية غريبة عليهم.

٢- إن جعل مفهوم الوظيفة العامة محورياً فى تعريف الفساد يستلزم قبول المعايير والإجراءات التى تحددها كل حكومة للوظائف العامة وذلك طبقاً لتشريعاتها الخاصة، وهذا يعنى ضمناً الاعتراف بنظم القمع المطلقة التى تنتهك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فبعض الحكومات على سبيل المثال تبرر علناً استخدام التعذيب ضد أعداء الدولة فهل يمكن النظر إلى رجل الشرطة الذى يقبل رشوة لعدم تعذيب متهم على أنه نوع من الفساد؟ ولاشك أن مثل هذا التساؤل يطرح أهمية الجوانب القيمية والأخلاقية.

٣- إن القواعد والإجراءات المحكمة التى تحدد الأدوار البيروقراطية تحتاج عادة إلى بعض المرونة فى التأويل والتفسير حتى يمكن تطبيقها وتيسير الأعمال وقضاء مصالح جمهور المتعاملين معها، ومن ثم يصبح القول بأن الفساد يعنى تخطى هذه القواعد والإجراءات أمراً مثيراً للجدل ولا سيما إذا كان هذا التجاوز نافعاً وضرورياً.

٤ـ إن الاعتماد على مفهوم الوظيفة العامة فى تعريف الفساد لا يسمح بدراسة أشكال الفساد التى سادت المجتمعات القديمة، فاصطلاح الوظيفة العامة وتمييزه عن المجال الخاص هو عملية حديثة نسبياً، ففى العصور الوسطى كان أباطرة المغول وسلاطين سوكوتو ينظرون إلى الدول باعتبارها إقطاعية خاصة يمكن توزيع ثرواتها ومواردها على أهل الحظوة والحواريين، وبالمثل فإن الموظفين الملكيين كانوا ينظرون إلى مناصبهم على أنها ميدان خاص بهم فكانوا لا يفرقون بين ضرائب فرضوها أو رسوم جمعوها وبين ثرواتهم الخاصة.

(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٣) ص ص ٢٠ ـ ٢١)

ولكن هذه الانتقادات يمكننا الرد عليها على النحو التالي:

أولا: إذا كانت الرشوة والمحسوبية تنتشر فى الدول النامية لدرجة أصبحت معها تمثل أسلوب حياة، فهذه حقيقة لا يمكن إنكارها وكما سيتضح فيما بعد، ولكن انتشار هذه الصورة من صور الفساد وغيرها لا يعنى قبول كل عناصر المجتمع لها سواء كانت العناصر المقهورة والمستغلة أو العناصر الوطنية، التى تأمل فى نظام حكم نزيه لأنها فى ظل حكومات الفساد لم تجن شيئاً يعود عليها بالنفع والمصلحة بقدر ما عانت الجوع والحرمان، وتدنى مستوى المعيشة على كل المستويات: الصحية والتعليمية والترفيهية.... إلخ.

ومن ثم فإ تفشى صور الفساد يعد من أهم العوامل التى تؤدى إلى عدم الاستقرار السياسى، حيث تنتفض الجماعات الثورية والعسكرية من وقت لآخر لقلب نظام الحكم واستبداله بآخر جديد.

ثانياً: وفيما يتعلق بأن الخروج عن قواعد الوظيفة قد يكون مفيداً لإنهاء إجراءات معقدة فهذا أمر لا يمكن قبوله، لأن الذى ينتهك قواعد المهنة، لا يسعى من خلال ذلك إلى خدمة جميع المواطنين، وإنما هو يخرج عن قواعد المهنة لمن يدفع المقابل والذى لا يقوى عليه الكثيرون، أو يكون الخروج عليها يحقق مصلحة خاصة مباشرة لشاغل المنصب العام أو لمن يهمه أمرهم من الأصدقاء والأقارب، وللأسف هذه الظاهرة واضحة تمام الوضوح فى الدول النامية، وخاصة بعد أن أصبحت الوظيفة العامة فى معظم هذه الدول إن لم تكن جميعها مصدراً للثراء وجنى الغنائم ولذلك غالباً ما تتركز الثروة فى النهاية فى أيدى فئة معينة، غالباً ما تكون قليلة العدد ولكنها واسعة النفوذ، ومن هنا فلا غضاضة إذن فى أن يسعى أى مسئول فى منصب مهم إلى تعيين أقاربه وذويه.

ومن الملاحظ أن ما ذكرناه يتفق مع ما أشار إليه Simpkins فى دراسته عن الفساد فى الدول النامية، حيث يذكر أن معظم الأفراد الذين يعتلون مناصب مهمة قد تصل لدرجة وزير، دائماً ما يهتمون بالبحث عن وظائف مختلفة للأقارب والأصدقاء حتى يضمنوا ولاء هؤلاء الأقارب والأصدقاء لهم ومن ثم تبادل المنافع والمصالح دون مشقة.

(See: Ronald and simpkins (1963). p.23).

ج - اتجاه المصلحة العامة Public interest

«ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الفساد باعتباره سلوكاً ضاراً بالمصلحة العامة ويتضمن تحويل المصلحة العامة لتحقيق منافع ذاتية. ويمكن القول بوجود الفساد إذا قام من يمتلك السلطة وهو منوط بأداء أشياء معينة، ومن خلال تلقيه أموالاً أو غيرها من المكافآت غير القانونية باتخاذ أعمال من شأنها تحقيق النفع لمن قدم هذه المكافآت ومن ثم الإضرار بالجماهير ومصلحتها العامة.

(حمدى عبدالرحمن، ص ٢١)

ويذكر Warner وهو من مؤيدى اتجاه المصلحة العامة فى تعريف الفساد، «أن السلوك السياسى المنطوى على الفساد، هو ذلك السلوك الذى يهدد المصلحة العامة أى أنه يهدد بتقويض النظام فى إطار بيئة معينة ويفسر هذا الاتجاه خيانة المصلحة العامة وعدم الالتزام وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة». (Sincha Warner (1983) p.174)

ومن أبرز الصعوبات التى تواجه هذا الاتجاه عمومية المفاهيم التى يعتمد عليها مثل المصلحة العامة أو المشتركة، ففى المجتمعات الصغيرة الحجم مثل جماعات الصيد والالتقاط ربما يكون من الممكن تحديد المصلحة العامة. غير أنه فى المجتمعات الحديثة وهى بالغة التعقيد فإن مفهوم المصلحة العامة يصبح واسعاً فضفاضاً ويخضع لتفسيرات

وتأويلات متعددة من قبل جماعات المصالح المتنافسة فى المجتمع، ولاشك أن ذلك أمر يضفى نوعاً من الغموض على أنماط السلوك التى يمكن إدراجها تحت مفهوم الفساد، فبعض جماعات المصالح الخاصة تزعم أن أهدافها تندرج تحت إطار المصلحة العامة غير أنه لا توجد وسائل متفق عليها للحكم على مثل هذه المزاعم.

وكما يشير حمدى عبدالرحمن فإن الجماعات الحاكمة فى كثير من الدول تستخدم مفهوم المصلحة العامة لتحقيق سيطرتها وسيادتها فى المجتمع، فهى تطرح مصالحها الخاصة باعتبارها تمثل المصلحة العامة أو الوطنية، وربما تستخدم هذه الجماعات مثل هذه الاتجاه فى إنكار حقوق وحريات جماعات معينة فى المجتمع، وفى ظل سيادة نمط الحكم الشخصى المطلق فى كثير من الدول النامية حيث يصبح شخص الحاكم هو محور النظام السياسى فى الدولة ويقع الخلط بين مصلحة الحاكم ومصلحة الدولة والمجتمع، فالحاكم هو «رب العائلة» و«المجاهد الأكبر» و«مواليمو» أى المعلم وعليه فإن الفرد فى هذا المتجمع يمكن أن يتبوأ أسمى المراكز ويغدق عليه من الخيرات بقدر ولأنه الشخصى للحاكم وذلك بغض النظر عن قدراته ومؤهلاته الموضوعية.

(حمدى عبدالرحمن، ص ص ٢٢ ـ ٢٣)

د – اتجاه الرأى العام Public Opinion

يشير اتجاه الرأى العام فى تعريف الفساد إلى

معتقدات المواطنين ونظرتهم إلى عمل سياسى معين وتقييمهم له، ووفقاً لهذا الاتجه فإن العمل السياسى ينطوى على فساد إذا كانت أغلبية الرأى العام تعتبره فاسداً.

ويبدو هذا الاتجاه لأول وهلة جذاباً ومثيراً للانتباه نظراً لأهمية الرأى العام فى توجيه العمليات الحكومية لمحاربة الفساد، غير أن مفهوم الرأى العام شأنه شأن مفهوم المصلحة العامة تواجهه مجموعات من الصعوبات يعبر عن وحدة واحدة وإنما هو عبارة عن آراء متصارعة. ومن ناحية أخرى فإن ثمة مخاطر عديدة يمكن أن تتجم عن الاعتماد على القطاعات ذات التأثير السياسى القوى فى تحديد الرأى العام.

ويمكن الإشارة إلى نوع آخر من الصعوبات المترتبة على الاستناد إلى مفهوم الرأى العام فى تحديد معنى الفساد، فالرأى العام حقيقة متغيرة عبر الزمن ومن ثم فإن ما ينظر إليه اليوم على أنه عمل فاسد قد ينظر إليه فى المستقبل على أنه عمل مشروع وقانونى، كما أن الرأى العام يختلف من دولة لأخرى بل ويختلف من إقليم لآخر داخل الدولة الواحدة، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدارسين استند إلى معيار الرأى العام فى تحديد ثلاثة أشكال رئيسية للفساد وذلك على النحو التالى:

١ـ **الفساد الأسود:** وهو يتضمن كافة الأعمال التى تحظى باتفاق الأغلبية فى مجتمع معين «سواء من

جانب النخبة أو الجماهير»، على أنها تندرج تحت طائلة الممارسات الفاسدة التى ينبغى التخلص منها ومعاقبة من يقومون بها.

٢ـ **الفساد الرمادى:** وهو ما يوجد حيثما ترى بعض عناصر النخبة فى مجتمع معين أن عملاً ما يعد من قبيل الفساد وتقوم بإدانته بينما يكون رأى الجماهير غامضاً فى هذا الصدد.

٣ـ **الفساد الأبيض:** وهو ما ينطبق علي الأعمال التى ترى كل من النخبة والجماهير فى مجتمع معين أنه يمكن التغاضى عنها حيث إنها لا تستحق العقاب، وإن كانت بعض عناصر النخبة ترى ضرورة توقيع مثل هذا العقاب. **(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٣) ص ص ٢٣ ـ ٢٤)**

ومن الملاحظ على التقسيم السابق وإن كانت له بعض المزايا الواقعية فإنه لا يمكن الاعتماد عليه نظراً لأنه يتنافى مع المبادىء الأخلاقية والمعايير القانونية، فالسكوت عن عمل غير أخلاقى لا يعنى تبريراً له أو إعطاءه رخصة قانونية بل الأكثر من ذلك الوصول إلى مثل هذه الدرجة، أى أن يصبح الفساد فى بعض صوره وأشكاله حقيقة حياتية معترفاً بها وتحظى بالقبول العام لأن هذا يعنى انهياراً أخلاقياً وقانونياً حيث يتحول الفساد إلى قيمة فى المجتمع.

٣ـ أنماط الفساد فى الدول النامية:

«يصنف الفساد فى الدول النامية عادة بالنظر إلى المستوى والنطاق، فمن حيث المستوى يمكن التمييز

بين مستويين، المستوى الأول يطلق عليه مسمى فساد القمة Top heavy corruption والمستوى الثانى يطلق عليه مسمى الفساد المؤسسى Institutional Corruption ومن حيث النطاق يمكن التمييز بين الفساد الصغير Petty Corruption والفساد الكبير Large scale corrop-ton.

المستوى الأول: فساد القمة Top heavy Corruption

يعد فساد القمة من أكثر أنماط الفساد شيوعاً فى الدول النامية (وهو الفساد الخاص بالرئيس)، ولقد كان الاعتقاد السائد لدى الرعيل الأول من الزعماء الأفارقة أنهم لكونهم قادوا دولهم إلى طريق الاستقلال والحرية ويعرفون مصلحة شعوبهم أكثر من غيرهم فإن لهم حقاً غير مردود فى الحكم وكذلك الزود عن هذا الحق ضد الطامعين أو الطامحين فى الوصول إلى السلطة.

ويقول حمدى عبدالرحمن: «نظراً لشعورهؤلاء الزعماء بعدم الأمن فإنهم سعوا إلى تعديل القوانين القائمة أو إصدار دساتير جديدة تتفق وطموحاتهم الشخصية، وبالمثل فإن القوى سواء كانت مدنية أو عسكرية فى سعيها للوصول إلى السلطة لا تلقى بالاً للإجراءات والقواعد الدستورية، وبإيجاز شديد فقد تأسس فى معظم الدول الإفريقية بعد الاستقلال نمط من الحكم الشخصى وهو نمط من الحكم المطلق قديم قدم المجتمع البشرى يجعل من السياسة

الإفريقية أقرب إلى سياسة القصر Palace Politics التى محورها حاكم فرد ومجموعة من المنتفعين الرامين إلى تحقيق مآربهم الخاصة.

(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٣) ص ص ٢٧ ـ ٢٨)

وعلى سبيل المثال، وكما يشير حمدى عبدالرحمن، فلقد استطاع الرئيس موبوتو أن يحيا حياة ملأى بالأبهة والفساد دعامتها الرغبة الجارفة فى الحصول على أكبر قدر ممكن من الممتلكات والمزايا المادية، وتتضمن ممتلكات الرئيس قصوراً منيفة ليس فقط فى فرنسا وبلجيكا وسويسرا ولكن أيضاً فى كافة الأقاليم الثمانية لزائير بما فى ذلك قلعة حصينة فى نسيلى Nsele على بعد أربعين ميلاً من كينشاسا والتى تحوى أكبر وأضخم حمام سباحة فى إفريقيا قاطبة.

بالإضافة إلى استخدامه شركة الطيران الوطنية (طيران زائير) على أنها بمثابة ملكية خاصة له، هذا فضلاً عن سيطرته على معظم الأسهم فى أكبر شركات لسيارات الأجرة فى البلاد، وبنك كينشاسا، وناطحات السحاب فى كوت ديفوار.

كما أن له نصيب الأسد فى كل من تجارة الجملة والتجزئة فى زائير مثل شركة السلع الترفيهية والكمالية زائير لوكس Zaire Lux.

والمشكلة الرئيسية أن الرئيس موبوتو استطاع أن يخلق حوله نخبة حاكمة فاسدة تتألف من أفراد عائلته وكبار البيروقراط والضباط وغيرهم والذين

يسهمون مع شركائهم فى الخارج من خلال الممارسات الفاسدة فى استغلال جماهير الشعب الزائيرى.

(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٣) ص ص ٦٦ - ٦٧).

ومن الملاحظ أن العديد من قيادات الدول النامية تولت الحكم وهى شبه معدمة، ولكنها عقب سنوات من ممارسة السلطة ونتيجة لاستخدام السلطة فى تحقيق الصالح الخاص أضحت تملك ثروات هائلة. ومن الملاحظ أيضاً أن تلك القيادات الفاسدة عادة ما تقوم بتحويل جزء كبير من هذه الثروات إلى البنوك الغربية حيث يتم الاحتفاظ بها فى حسابات سرية تكفل لهذه القيادات الاستمرار فى الحياة الرغدة التى اعتادتها إذا ما أطاح بها انقلاب عسكرى أو ثورة شعبية. ويتبادر هنا إلى الأذهان اسم الرئيس الفلبينى المعزول «فرديناند ماركوس» وكما يشير «جلال معوض» فقد قدرت أرصدته فى البنوك الغربية وممتلكاته العقارية فى الولايات المتحدة وبريطانيا بما لا يقل عن عشرة مليارات دولار، فضلاً عن الأموال والمجوهرات التى فر بها إلى هاواى، وكذلك ديكتاتور هايتى السابق «دوفالييه الذى نجح فى تهريب ثروة ضخمة إلى الخارج تبلغ خمسمائة مليون دولار، بل أنه يوم فراره إلى فرنسا على متن إحدى الطائرات الأمريكية قام باستبدال مائة ألف دولار من أحد البنوك الأمريكية فى هايتى وهو ما يعد مبلغاً ضخماً بالنسبة لدولته الفقيرة التى لا يتجاوز حجم المدخرات

النقدية فيها خمسمائة ألف دولار، وفى خلال الفترة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٩ قام ثلاثة من رؤساء دول أمريكا اللاتينية وهم: «بيرون» فى الأرجنتين، و«باتستا» فى كوبا، و«بيريه جيمنيز» فى الدومينيكان بتهريب مليار ونصف مليار دولار إلى البنوك الغربية.

(جلال معوض (١٩٨٧) ص ص ٤ ـ ٥)

وبالإضافة إلى استغلال المنصب فى تحقيق الصالح الخاص فى ظل عدم التمييز بين الأموال الخاصة والأموال العامة، يوجد مسلك آخر يتيح للعديد من قيادات الدول النامية وعلى وجه التحديد تلك التى تتبنى سياسات إنمائية رأسمالية فرصة تكوين ثروات مالية ضخمة، ونعنى به تقاضى رشاوى وعمولات، بشكل مباشر أو عن طريق وسطاء من الشركات الغربية الاحتكارية التى توصف بالشركات المتعددة الجنسيات، من أجل تسهيل وحماية نشاطاتها الاستغلالية فى الدول النامية، ففى عام ١٩٧٦، حصل «ماركوس» ،على أكثر من ثمانية ملايين دولار على سبيل الرشوة مقابل التعاقد مع شركة أمريكية «وستنجهاوس» لبناء أول لمحطة للطاقة النووية فى الفليبين وقد سلمت الشركة هذه الرشوة إلى أحد مساعدى «ماركوس» الذى سلمها بدوره إليه.

وتشيع فى الدول النامية ظاهرة تسهيل الأنشطة غير المشروعة للأقارب أو غض الطرف عنها، ويمكن فى هذا الخصوص الإشارة إلى حالتى «محمد رضا شاه» و«أنور السادات» وكما ذكر «جلال معوض»:

ففى إيران كانت مؤسسة بهلوى رغم الواجهة الخيرية التى كانت تستتر خلفها مجرد أداة لتنظيم الثروات الضخمة للشاه وأسرته وتنميتها من خلال الأنشطة المتنوعة بما فيها الصناعة والاستيراد والتصدير والسياحة والتأمين والنشاط المصرفى، وكان الشاه يقوم بتغطية أى عجز مالى تعانيه هذه المؤسسة على حساب الميزانية العامة للدولة، حتى إنه فى عام ١٩٧٦ وحده تحملت هذه الميزانية أكثر من مليون دولار لتغطية عجز مالى لحق بشركة «جامستان للسكر» التابعة للمؤسسة وفى العام نفسه قامت شركة البترول الوطنية الإيرانية بتحويل (٤,٦) مليون دولار لصالح المؤسسة، وفى قضية شهيرة أمام محكمة «أولد بيلى» فى لندن عام ١٩٧٧، بخصوص الرشاوى والعمولات فى مبيعات الأسلحة البريطانية لإيران، تبين بوضوح أن الشاه كان يسمح لمؤسسة بهلوى ويشجعها على الحصول على ما تعرضه عليها الشركات البريطانية المنتجة للسلاح من رشاوى وعمولات وإلا وجدت الأخيرة طريقها إلى جيوب الوزراءالإيرانيين ولعل ذلك يفسر لنا ضخامة ثروة الشاه وأسرته حتى أن إحدى الدراسات قدرت أموال مؤسسة بهلوى قبيل سقوط الشاه بحوالى (٣,٢) مليار دولار.

وفى مصر شهدت السنوات الأخيرة فى عهد «أنور السادات» تزايد حدة الفساد واستغلال أقاربه وزوجته

وأقاربها لنفوذه فى ممارسة أنشطة غير مشروعة حققت لهم ثروات كبيرة وعلى سبيل المثال كشفت تحقيقات جهاز المدعى العام الاشتراكى مع شقيقه عصمت السادات عن تحول الأخير من مجرد موظف صغير إلى مليونير يملك أكثر من (٢٥٠) مليون دولار حصل عليها من خلال احتكار توزيع بعض السلع فى السوق السوداء وفرض الإتاوات على التجار والاستيلاء على أراضى الدولة وتهريب السلع والإتجار فى المخدرات، ورغم علم الرئيس المصرى السابق بتصرفات شقيقه إلا أنه لم يسمح باتخاذ إجراءات صارمة ضده واكتفى بمنعه من السفر إلى الخارج ومن دخول ميناء الإسكندرية، وهى إجراءات شكلية، لم تقيد حرية حركته فى مباشرة أنشطته غير المشروعة، بل إنه أعلن فى أثناء هذه التحقيقات أنه كان ينفق من أمواله الخاصة على الرئيس وزوجته، وبالإضافة إلى ذلك لجأت زوجة الرئيس جيهان رؤوف إلى استغلال نفوذه فى تكوين ثروات كبيرة تحت ستار أنشطة الجمعية الخيرية التى كانت ترأسها «جمعية الوفاء والأمل» ومن خلال التعاون مع بعض الرأسماليين الكبار المرتبطين بها وبزوجها عائلياً ومصلحياً (عثمان أحمد عثمان - سيد مرعى) فضلاً عن تسهيلاتها وحمايتها لعمليات الوساطة والسمسرة التى كان يقوم بها شقيقها «صفوت رؤوف»».

(جلال معوض (١٩٨٧) ص ص ٥ - ٦).

ومما لاشك فيه أن الفساد وخاصة على مستوى

القيادة يلعب دوراً واضحاً فى إثارة الاستياء العام مما يسهل على القوى المعارضة الإطاحة بالنظام والاستيلاء على السلطة، وهذا ما حدث فى الصين على سبيل المثال وكما تقول «نبوية على» ففى عام ١٩٤٥، وبرغم أن قوات «شانج كى شيك»، كانت متفوقة من حيث العدد والتسليح على قوات «ماوتسى تونج»، حيث كانت القوات الحكومية تبلغ أربعة أمثال القوات الشيوعية وتمتلك قوات جوية وبحرية على عكس القوات الشيوعية، كما أن هذه القوات الحكومية كانت تقوم بتدريبها عناصر أمريكية، رغم ذلك فقد انهزمت القوات الحكومية ليس فقط نتيجة لانخفاض معنوياتها وانقساماتها الداخلية واستعلاء ضباطها على السكان، ولكن أيضاً نتيجة الاستياء الشعبى من حكم «تشانج كى شيك» القائم على الفساد بصوره المتنوعة من استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة، والمحاباة والرشوة وتوزيع الغنائم بين عناصر النخبة الحاكمة، وهذا الفساد قاد ليس فقط إلى الركود الاقتصادى، بل أيضاً أدى إلى خلق فجوة بين الجماهير والنظام القائم مما جعل الجماهير رغم أنها لم تكن تعرف الكثير عن سياسات وخطط الشيوعيين تنظر بإعجاب إلى التنظيم الجيد لجيش التحرير الشعبى والإدارة النزيهة غير الفاسدة التى أدار بها الشيوعيون المناطق الخاضعة لسيطرتهم، ولما أدركت الجماهير أن النصر النهائى

سيكون حليف الشيوعيين، ومع استمرار الاستياء العام من نظام «شيك» الفاسد منحت الجماهير مساندتها للقوات الشيوعية التى نجحت بالفعل فى الإطاحة بالنظام القائم فى بكين وتولى السلطة ولم يبق أمام القائد المهزوم وأتباعه سوى الانسحاب والانزواء فى جزيرة فورموزا» **(نبوية على (١٩٨٣) ص ص ٨١ ـ ٨٢).**

المستوى الثانى: الفساد المؤسسى:

تتسم مؤسسات الدول الإفريقية بعد الاستقلال بأنها هشة وضعيفة وتعانى غياب القواعد والتنظيمات التى تحكم الأعمال والمشروعات العامة، فالمسئولون الحكوميون عادة ما يتجاهلون ويتحايلون على القوانين واللوائح، وثمة عدم اتفاق بشأن تطبيق السياسات والقوانين، أضف إلى ذلك فإن موظفى الحكومة يدخلون فى اتفاقات مشبوهة وسرية مع رجال السياسة وذوى النفوذ لتحقيق مآرب خاصة.

(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٣)، ص ٢٨).

ومن أبرز قطاعات الفساد المؤسسى

أ ـ فساد البرلمان.

ب ـ فساد الوزارات والإدارات.

جـ ـ فساد الهيئة القضائية.

د ـ فساد أجهزة الأمن.

هـ ـ فساد المؤسسة العسكرية.

و ـ الفساد الحربى.

(صلاح عيسى (١٩٨٧)، جلال معوض (١٩٨٧)، إكرام بدر الدين (١٩٩٢)، حمدى عبدالرحمن (١٩٩٢) (١٩٩٣) وخالد محيى الدين (١٩٨٤).

أ ـ فساد البرلمان:

إن الوظيفة الأساسية للبرلمان هى أن يكون سلطة تشريعية تمارس رقابتها على السلطة التنفيذية، من خلال النواب الذين يعبرون عن المصالح الجماهيرية والإرادة الشعبية التى اختارتهم ومن ثم فهم يساهمون فى إصدار القوانين التى تحمى حقوق الإنسان وتوفر له مستوى جيداً من المعيشة، وليس من خلال النواب الذين يعبرون عن مصالح فردية أو مصالح الحكام، بل ويسعون إلى إرضاء السلطة التنفيذية وعدم مخالفتها وذلك لأنه قد تم تعيينهم رغماً عن إرادة الشعب بواسطة هذه السلطة التنفيذية، ومن ثم يكون وجود مثل هؤلاء النواب خطر على عملية الديمقراطية لأنهم لا يخدمون فى النهاية سوى مصالحهم الشخصية، ويسعون إلى إصدار القوانين التى تحمى هذه المصالح.

وذلك فى ظل تقلص دور المعارضة التى كان من الممكن لو هناك توازن بين نسبتهم وبين نسبة ممثلى الحزب الحاكم أن تقاوم إصدار القوانين الشخصية وتعترض عليها، إلا أن ذلك من الصعب فى ظل سيادة أغلبية السلطة التنفيذية دائماً.

ويمكن الاستدلال على فساد البرلمان أو الهيئة التشريعية من خلال مجموعة من المؤشرات على النحو التالى:

- تزوير الانتخابات
- شراء أصوات الناخبين
- مستوى معيشة أعضاء البرلمان

ـ استغلال حصانة أعضاء البرلمان فى القيام بأعمال غير مشروعة.

وفيما يتعلق بتزوير الانتخابات، فمن المعروف أنه فى الدول النامية بصفة عامة توجد ظاهرة التدخل الواضح للأجهزة الحكومية ولا سيما السلطة التنفيذية فى عملية الانتخابات بداية بالدعاية الواسعة للحزب الحاكم مستخدمة فى ذلك كافة وسائل الإعلام التى تسيطر عليها الدولة وصولاً لأهم وأخطر مرحلة فى عملية الانتخابات ألا وهى التلاعب فى نتائج الانتخابات وتزويرها لصالح مرشحى الحزب الحاكم.

وفى هذا الإطار يقول «صلاح عيسى» إن الانتخابات عملية سياسية متكاملة تبدأ بالإعلان، وتنتهى بإعلان نتائجها، وبين الإعلانين، هناك عشرات التفاصيل يمكن من خلالها الحكم على مدى سياسة المعركة الانتخابية، أى مدى ديمقراطيتها وفى التحليل النهائى مدى انتخابيتها».

(صلاح عيسى، كتاب الأهالى (١٠٨٧) ص ص ٤٠٣ ـ ٤٠٥)

ومن أهم صور فساد البرلمان «شر اء أصوات الناخبين» وخاصة من قبل محدودى الدخل والفقراء، وتنتشر هذه الظاهرة بصفة خاصة فى المناطق الريفية حيث يدلى الناخب بصوته لصالح مرشح معين مقابل الحصول على بعض الجنيهات أو الوعود بالحصول على وظيفة معينة أو الحصول على خدمة ما.

ويقول «جلال معوض» تنتشر ظاهرة بيع الأصوات

فى العديد من الدول الآسوية وخاصة الفلبين التى كانت تسودها فى عهد ماركوس فكرة أساسية بين المرشحين والناخبين مؤداها «بدون أموال لا أصوات» ومن هنا كانت ميزانية الحملة الانتخابية لأى مرشح تخصص نسبة كبيرة منها لا تقل فى العادة عن «٤٠٪» لشراء أصوات الناخبين، ولهذا كان الوصول إلى عضوية مجلس الشيوخ يقتضى إنفاق نحو «٤٠٠» ألف بيزو ومجلس النواب نحو نصف هذا المبلغ من أجل شراء أصوات الناخبين. وكان الناخبون يعتقدون أن المرشحين متشابهون ولن يعنيهم فى حال نجاحهم سوى استغلال مقاعدهم الرسمية فى تحقيق مصالحهم الشخصية وبهذا يكون من حق الناخبين الحصول على أقصى ما يمكنهم الحصول عليه من أموال هذا المرشح أو ذاك خاصة فى ظل تدنى مستويات الأجور والمداخيل لغالبية الناخبين حتى أن المقابل الذى كان يحصل عليه العامل نظير بيع صوته فى الانتخابات عادة ما كان يتجاوز أجره فى شهر كامل. **(جلال معوض (١٩٨٧) ص ١١)**

ويرى «إكرام بدر الدين» أن أخطر أنواع الفساد المؤسسى هو الفساد البرلمانى فإذا تطرق الفساد إلى البرلمان يكون من السهل أن يوجد أيضاً على مستوى الوزارة وعلى مستوى الأحزاب السياسية.

ويمكن النظر إلى الفساد البرلمانى باعتباره المتغير المستقل بالنسبة للفساد المؤسسى بصفة عامة ويمكن

الاستدلال على فساد أعضاء البرلمان من المستوى المعيشى والاستهلاكى لهم فإذا كان يفوق بكثير ما يحصلون عليه من مرتبات من وظائفهم فإن ذلك يعتبر مؤشراً على الفساد. ومن النماذج الصارخة لهذه الحالة «البرلمان الفلبينى» فى عهد ماركوس حيث كان أغلب أعضاء البرلمان يعيشون فى منازل ضخمة ويملكون سيارات فارهة ويعمل لديهم عدد من الخدم والسائقين والموظفين مما يفوق بكثير الإمكانات المادية لعضو البرلمان كما توجد نماذج متعددة أقل حدة فى العالم الثالث ومنها مصر والسودان وعديد من الدول الإفريقية، ويثير موضوع الفساد البرلمانى الكثير من التساؤلات، وذلك نظرا لصعوبة تطبيق العقوبات بالنسبة لعضو البرلمان، وصعوبة معاملته معاملة الموظف العادى، فالأصل أن عضو البرلمان يتمتع بحصانة برلمانية، وهو مسئول فقط أمام دائرته الانتخابية فكيف يمكن إثارة تهمة الرشوة على سبيل المثال بالنسبة له؟ وما هى جهة الاختصاص؟ وكيف يمكن أن يتوافق ذلك مع ما يتمتع به النائب من مكانة ووضع متميز يتيح له القدرة على أداء أعماله؟

(إكرام بدر الدين (١٩٩٢) ص ص٣٨ - ٣٩).

ويقول «حمدى عبدالرحمن» كثيراً ما يستغل أعضاء البرلمان نفوذهم وحصانتهم فى القيام بأعمال غير مشروعة مثل التهريب وعقد صفقات مريبة بما يعود عليهم بأموال طائلة. ليس بمستغرب إذن أن يسعى

هؤلاء الأعضاء إلى الحصول على مقعد فى البرلمان بأى ثمن سواء من خلال شراء أصوات الناخبين أو تزوير الانتخابات أو تملق مسئولى الحزب حتى يضمنوا تأييد الحزب الحاكم أو المسيطر لهم فى الانتخابات. **(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٢) ص ٢٩)**

ب ـ فساد الوزارات والإدارات:

يشير الفساد الوزارى إلى استغلال الوزراء لوظائفهم ومناصبهم لتحقيق مكاسب ذاتية على حساب المصلحة العامة وبغض النظر عن نوعية الوسيلة التى يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى أهدافهم.

ويقول «حمدى عبدالرحمن» نظرا لسيادة نمط الحكم الشخصى فى معظم الدول الإفريقية، فإن المعيار الأساسى لتولى منصب الوزارة هو الحصول على ثقة الحاكم. ومن ثم فإن الوزراء يسعون دائما إلى التقرب من شخص الحاكم بشتى الطرق. ومن جهة أخرى فإن شعورهم بعدم الأمن والقلق على إمكانية الاستمرار فى السلطة يدفعهم إلى العمل على تحقيق مصالحهم الشخصية والاستفادة من المنصب بأقصى قدر ممكن. وفساد الوزراء أمر شائع ومعروف فى كثير من الدول الإفريقية فعادة ما يسعى الوزراء إلى محاباة أصدقائهم وأفراد عشيرتهم. لقد كان الوزراء فى دولة مثل نيجيريا أو غانا فى أوائل الستينيات يقضون نصف أوقات عملهم الرسمية فى البحث عن وظائف مختلفة لأقاربهم ومعارفهم.

وتجدر الإشارة إلى الإطاحة ببعض الوزراء من مناصبهم وتوجيه تهم الفساد إليهم قد يرجعان فى الغالب إلى فقدانهم ثقة الحاكم أو أنهم أضحوا يمثلون خطرا سياسيا له. ولنأخذ مع ذلك مثالا ففى عام ١٩٨٤ شكلت لجنة تحقيق فى كينيا للنظر فى أنشطة وممارسات شارلز نجونجو (Cherles Njongo) وزير الشئون الدستورية والنائب العام السابق. وأثناء التحقيق وجهت له عدة اتهامات من بينها تهريب الأسلحة وبيع الوظائف العامة، وعقد الصفقات غير القانونية والاتجار فى العملة واختلاس أموال عامة. وواقع الأمر فإن التحقيق لم يكن محاكمة حقيقية للوزير نجونجو وإنما كان الهدف الإساءة إلى سمعته السياسية وكذلك الإطاحة بحلفائه السياسيين الذين مثلوا تهديداً سياسياً لنظام حكم الرئيس «دانيل آراب موى». **(حمدى عبدالرحمن، ص ص ٢٨ ـ ٢٩)**

وتشهد العديد من الدول النامية ظاهرة تقاضى بعض الوزراء وكبار القادة الإداريين عمولات من الشركات الخاصة المحلية والغربية مقابل تسهيل أنشطتها. وهذه الصورة منتشرة على نطاق واسع فى دولة مثل مصر حتى إنه خلال عام ١٩٧٦ وحده كانت هناك «١٨٠» حالة تلقى فيها كبار القادة الإداريين عمولات ضخمة من شركات خاصة مصرية تعمل فى مجال الاستيراد والتصدير. ومن ناحية أخرى تنتشر فى العديد من هذه الدول النامية ظاهرة اختلاس

الأموال العامة. وفى مصر على سبيل المثال بلغت قضايا الاختلاس التى اكتشفتها هيئة الرقابة على الأموال العامة «١٤٠٠» قضية فى عام ١٩٧١. وفى كوريا الجنوبية ألقى القبض فى مايو ١٩٨٢ على «١٧» شخصاً من كبار المسئولين فى الحكومة والبنوك العامة إثر اكتشاف تورطهم فى عملية اختلاس مليار دولار من الأموال العامة.

وتنتشر فى العديد من الدول النامية صورة أخرى للفساد الإدارى، توصف عادة بالفساد الذاتى - الداخلى (Auto Corruption) بمعنى استغلال الإداريين - وخاصة الكبار منهم - لمناصبهم استغلالاً مباشراً بغرض تحقيق مصالحهم الخاصة ولو عن طريق تهريب السلع والاتجار فى العملات الأجنبية أو الاستيلاء على أراضى الدولة. وعلى سبيل المثال فى مصر تنتشر هذه الصورة بشكل واضح، فحتى قبل تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى، دخلت البلاد فى الفترة من ١٩٦٨ - ١٩٧٢ بضائع قيمتها «٨٠» مليون جنيه و«٣٣» ألف سيارة لحساب كبار الإداريين دون أى تحويل رسمى للعملة بل كانت هناك حالة معينة فى تلك الفترة يتم فيها تحويل «٧» ملايين من الجنيهات إلى العملات الأجنبية بصورة غير مشروعة لاستخدامها من قبل هؤلاء الإداريين فى تهريب سلع قيمتها «١٥» مليون جنيه خلال عامين. وتشهد العديد من الدول النامية، وخاصة تلك التى تتبنى قياداتها الحاكمة سياسات إنمائية رأسمالية، قيام مسئولين

يعملون فى إدارات الضرائب بالعمل فى خدمة شركات خاصة محلية تتعلق بالتهريب الضريبى.

وعلى سبيل المثال فى مصر لجأ أحد أثرياء الانفتاح - وهو «سيد الرواس» صاحب توكيلات السيارات العالمية والعديد من الشركات السياحية والعقارات ومكاتب الاستيراد والتصدير - إلى الاستعانة بأحد المسئولين بمصلحة الضرائب لتقديم إقرارات صورية عن قيمة ممتلكاته وأرباحه خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨، وبحيث لم يسدد للدولة سوى «٢٥» ألف جنيه كضرائب رغم أن القيمة الفعلية لأرباح معاملاته السنوية لا تقل عن «١٠» ملايين جنيه.

(جلال معوض (١٩٨٧) ص ٨ - ٩)

جـ - فساد الهيئة القضائية:

إن الدساتير الإفريقية نصت على مبدأ استقلال القضاء وسيادة القانون، غير أن الواقع العملى يؤكد خضوع القضاء فى العديد من الدول الإفريقية لسيطرة رئيس الدولة والحزب الحاكم. ومن الأمثلة الواضحة على عدم استقلال القضاء والتدخل فى أعمالهم من قبل الحكومة ما حدث فى أوغندة عام ١٩٧٢ فى ظل حكومة «عايدى أمين» فقد أصدر رئيس القضاه كيوانوكا Kiwanoka حكما ضد الحكومة الأوغندية فيما يتعلق بقضية، أحد رجال الأعمال البريطانيين الذى حبس بدون محاكمة على أيدى قوات عسكرية أوغندية. فبعد أسبوع من إصدار هذا الحكم فوجئ رئيس القضاة بقوة من الشرطة

العسكرية تقتحم مبنى المحكمة التى كان يترأس إحدى جلساتها، وقامت بإلقاء القبض عليه وإخراجه من مبنى المحكمة بعد وضع الأغلال فى يديه، بعد هذه الواقعة لجأ نظام عايدى أمين إلى إحلال القضاء العسكرى محل القضاء المدنى بصورة كاملة. بل الأكثر من ذلك قيامه بتعيين الأجانب بصفة خاصة من باكستان فى الوظائف القضائية.

(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٣)، ص ٣١)

وينبغى الإشارة إلى أن فساد الهيئة القضائية لا يقتصر على ممارسة بعض القضاة للأعمال غير المشروعة مثل تقاضى الهدايا والرشاوى بهدف تعديل الأحكام لصالح بعض الناس وإنما يعد الاعتداء من قبل النظام الحاكم على سلطات القضاه ونزعها منهم وتحويلها إلى آخرين من أهم صور فساد الهيئة القضائية، وتنتشر فى الدول النامية ظاهرة تقليص اختصاصات السلطة القضائية ونقلها إلى المحاكم العسكرية وقد يصل الأمر إلى أكثر من ذلك حين يحاكم المدنيون أمام المحاكم العسكرية.

وفى هذا الإطار يشير «جلال معوض»: إلى أن المحاكم العسكرية فى إيران فى عهد الشاه والتى كانت تتكون من عسكريين لا يملكون خصائص القاضى الطبيعى، امتدت اختصاصاتها لتشمل معظم القضايا، حتى إنها نظرت فى منتصف عام ١٩٧٧ فى قضية اتهام رئيس سابق لهيئة الطيران المدنى بإساءة

استخدام أموال الهيئة. وتم نظر هذه القضية فى سرية تامة خوفا من كشف النقاب عن تورط أفراد من الأسرة الملكية فى تلك القضية. وكانت العناصر المعارضة للشاه عند مثولها أمام هذه المحاكم العسكرية تحرم من كل الحقوق والضمانات بما فى ذلك حق الدفاع، حيث كان المحامون المكلفون بالدفاع عن هؤلاء المعارضين يخضعون لضغوط قوية خاصة من «السافاك» حتى لا يتعاطفوا معهم أو يطعنوا فى قانونية الضبط وسلامة أدلة الاتهام وإلا وجدوا أنفسهم إلى جانبهم فى قفص الاتهام بتهمة معاداة نظام الشاه.

وفى المجالات الأخرى التى لم تنتزع فيها المحاكم العسكرية القضايا من نطاق اختصاصات السلطة القضائية كانت هناك المحاكم الإدارية الخاصة المشكلة من جانب السلطة التنفيذية، ولم تكن تتوافر لدى أعضائها متطلبات وخصائص القاضى الطبيعى، وكانت أحكامها نهائية واختصاصاتها واسعة تكاد تشمل كل القضايا المرتبطة بالأمور العامة وكانت تحقق الهدف الثابت للمحاكم العسكرية تعمية الأبصار وصرفها عن تجاوزات الأسرة الحاكمة والنخب المرتبطة بها مصلحياً ومعاقبة غير الموالين لنظام الشاه.

(جلال معوض، ص ص ١٤ ـ ١٥)

وفى مصر، وكما يشير خالد محيى الدين فقد لجأ

السادات فى محاولاته تصفية القوى الوطنية المعارضة، وإنهاء الديمقراطية إلى الاعتداء على سلطة القضاء وتمثل العدوان الأول فى تحدى قضاة مصر والإصرار على وجود المجلس الأعلى للهيئات القضائية، وكان هذا المجلس قد استحدث لأول مرة بقرار بقانون عام ١٩٦٩ ليحل محل مجلس القضاء الأعلى الذى كان مشكلاً من القضاة وحدهم ويختص دون غيره بكافة شئونهم. فإذا المجلس الجديد يرأسه رئيس الجمهورية، وينوب عنه وزير العدل وهو عضو فى السلطة التنفيذية وعضو فى الحزب الحاكم، ويضم فى عضويته مدير النيابة الإدارية ورئيس إدارة قضايا الحكومة وكلاهما يرأس جهتين تابعتين للسلطة التنفيذية لا تؤدى أى منهما رسالة الفصل فى المنازعات، ولا تتمتع باستقلال القضاء وحصانته ولا تعتبر من الهيئات القضائية.

وقد أثار وجود هذا المجلس وتشكيله زوبعه هائلة فى صفوف القضاء المصرى طوال السبعينيات فطالبت الجمعية العمومية لمحكمة النقض فى ٢ ديسمبر ١٩٧٤ بإعادة مجلس القضاء الأعلى باسمه وتشكيله واختصاصاته توكيدا لاستقلال السلطة القضائية. وإعادة تأكيد هذا الطلب عدة مرات، فى مايو وسبتمبر ١٩٧٥ ويناير وفبراير وسبتمبر وديسمبر ١٩٧٦، مركزة على أن استقلال السلطة القضائية وفق الدستور لا يتحقق إلا بعودة مجلس القضاء الأعلى إلى ممارسة اختصاصه كما كان.

والخلاصة أن السادات وحكومته كانا منزعجين من استقلال القضاء ولا يريدان له استقلالا أكثر.

وتمثل العدوان الثانى على استقلال القضاء فى تدخل وزارة العدل فى شئون القضاة والحكم فى الاختيار للمناصب وشغل الدرجات الخالية والإعارات والنقل بصورة دفعت القضاة إلى المطالبة بغل يد الوزارة عن التحكم فى شئونهم، وامتد تدخل الوزارة إلى محاولة التأثير فى انتخابات نادى القضاة عامى ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ بصورة سافرة وعلنية، بحيث كان لوزير العدل «أنور أبو سحلى» قائمة معروفة ومعلنة حاول إنجاحها مستعينا بجهاز الوزارة وبما فى يده من إمكانات وسلطات وعندما سقطت قائمته عام ١٩٨١ أقاله السادات من الوزارة عقابا له.

وتمثل العدوان الثالث على استقلال القضاء فى سلسلة من القوانين التى تجلس غير القضاة فى مجلس القضاء أو التى تنتزع سلطة القضاء لجهات إدارية أو محاكم خاصة، أو التى تعطى رئيس الجمهورية حق تحويل ما يشاء من قضايا إلى النيابة العسكرية والقضاء العسكرى الذى لا يعد قضاؤه جزءاً من السلطة القضائية ولا يتمتع قضاته بالحصانات والضمانات المقررة للقضاء.

وتمثل العدوان الرابع على السلطة القضائية فى تبعية النيابة العامة وهى جزء من السلطة القضائية، لوزارة العدل. وعدم تمتع أعضاء النيابة العامة بحصانات القضاة.

(خالد محيى الدين (١٩٨٤) ص ص ٤٩ ـ ٥٠)

د ـ فساد أجهزة الأمن:

تشهد الأجهزة الأمنية فى العديد من الدول النامية صورا متنوعة من الفساد، ومن أوضحها الرشوة التى تمثل ظاهرة شائعة فى التعامل بين المواطن العادى وصغار العاملين فى هذه الأجهزة. وعادة ما يقابل هذا الفساد «الصغير» فساد «كبير» فى شكل استغلال كبار العاملين فى هذه الأجهزة لمناصبهم ونفوذهم فى سبيل تحقيق مصالحهم الخاصة. ومن النماذج الواضحة فى هذا الخصوص جهاز الأمن السودانى فى عهد «نميرى» وجهاز الأمن والمعلومات «السافاك» فى إيران الشاهنشاهية. وعلى سبيل المثال قام أحد قادة «السافاك» وهو الجنرال «نعمة الله نصرى» بالاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضى المملوكة للدولة، وأنشا باسم زوجته وأولاده ـ شركة لبيع وتقسيم الأراضى فى شمال إيران باسم «وردة الشمال» وشارك فى عدة شركات للبناء والمقاولات والصناعة دون دفع أى نصيب فى رؤوس أموالها اكتفاء باستخدامه لنفوذه القوى فى حماية الأعمال غير القانونية لهذه الشركات، ومنح بعض أراضى الأوقاف لأحد الأثرياء الذى شاركه فى رقامة نواد للقمار.. إلخ تمت بحماية السافاك.

(جلال معوض (١٩٨٧) ص ١٤)

ومن الملاحظ أن قوات الشرطة أكثر حظاً فى الحصول على رشاوى والدخول فى ممارسات فاسدة بالنسبة لقوات الجيش نظرا لاحتكاكها المباشر

بالجماهير. وهناك مئات من الناس على استعداد دائم لدفع وتقديم الرشاوى أو على الأقل تقبل مبالغ مالية منهم على سبيل الرشوة ومن هؤلاء الأفراد المجرمون والذين يعملون بشكل يتجاوز اللوائح والقوانين كالمقامرين وأصحاب الحانات والملاهى الليلية إذ إنهم أكثر عرضة من غيرهم لمداهمات الشرطة. **(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٢) ص ٣٣)**

هـ - فساد المؤسسة العسكرية «الجيش»:

من المعروف أن أحد الأسباب الرئيسية لتدخل العسكريين فى السياسة الإفريقية وسيطرتهم على السلطة بشكل مباشر فى كثير من الدول إنما يرجع إلى انتشار الفساد فى الحكم والإدارة، فكثيراً ما تبنى النظم العسكرية شرعيتها على فساد النظم السياسية السابقة التى أطاحت بها، وتدعى أنها ما جاءت إلى السطة إلا لتخليص المجتمع من شرور الفساد فهى تسعى إلى تنظيف البيت.

على أن الممارسة الواقعية أثبتت أن النظم العسكرية ليست أقل فسادا من النظم المدنية، وأن الفساد أضحى واقعاً معاشا فى العديد من الدول الإفريقية بغض النظر عن طبيعة النخبة الحاكمة سواء كانت مدنية أو عسكرية.

ولقد تمتعت المؤسسة العسكرية بوضع متميز فى الدول الإفريقية فى مرحلة ما بعد الاستقلال نظرا لسيطرتها على وسائل القهر المادى. فقد افتقدت نظم

الحكم الوطنية التأييد الشعبى وأصبحت تعتمد فى وجودها واستمرارها فى السلطة على أجهزة القمع المملوكة لها. ومن ثم أزدادت قيمة أدوات الإكراه المادى فى المجتمع الإفريقى وهو ما أعطى المؤسسة العسكرية - بحكم احتكارها لهذه الأدوات هذا الوضع المتميز.

(حمدى عبدالرحمن، ص ص ٣١ - ٣٢)

ويحتضن الجيش فى العديد من الدول النامية صوراً متنوعة من الفساد لا تختلف كثيرا عن صور الفساد فى الحياة المدنية. وتأتى فى مقدمة هذه الصور الرشاوى التى يتقاضاها كبار الضباط سواء من عناصر محلية وهو ما يفسر انتشار ظاهرة التهرب أو الإعفاء غير القانونى من الخدمة العسكرية فى الدول النامية التى تأخذ رسمياً بنظام التجنيد الإجبارى، أو من شركات غربية منتجة للسلاح نظير تسهيل عقد الصفقات العسكرية. ويكفى أن نشير بخصوص هذه الناحية الأخيرة وكما أشار «جلال معوض» ففى عام ١٩٧٥ حصل نائب وزير الحربية فى إيران بمعرفة الشاه وموافقته على عمولة قدرها «٢٨» مليون دولار مع شركات السلاح الأمريكية المتعاملة من إيران، وفى عام ١٩٧١ حصل ضابط إيرانى كبير أيضاً بعلم الشاه - على مليون دولار من إحدى شركات السلاح البريطانية كعمولة عن دوره فى تسهيل عقد صفقة دبابات.

وفى بعض الدول النامية يلجأ كبار الضباط إلى استغلال مناصبهم فى سبيل تحقيق مصالح شخصية، وتكوين ثروات ضخمة عن طريق ممارسة أنشطة مربحة مادياً وإن كانت محظورة قانونياً، ففى سنغافورة على سبيل المثال لا يؤدى الضباط وظيفة حقيقية نظراً لصغر الجيش والاعتماد على الدبلوماسية والتحالفات الخارجية فى تحقيق الحماية سوى استغلال نفوذهم فى التهريب والمقامرة والأنشطة الأخرى المماثلة. ومن ناحية أخرى فإن المحاباة بأشكالها المختلفة عادة ما تمتد إلى الجيش كما هو الحال فى غالبية دول إفريقيا السوداء، وتصير بذلك امتداداً وتعبيراً عن طغيان العلاقات والانتماءات العشائرية والقبلية والدينية واللغوية والتى تجسد مشكلة عدم الاندماج القومى التى تعانيها تلك الدول.

ويتيح التجاء بعض القيادات الحاكمة فى الدول النامية إلى استخدام بعض وحدات الجيش فى مشروعات مدنية «الوظيفة التنموية للجيش وكذلك تعيين كبار الضباط بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية فى مناصب وزارية وإدارية عليا، يتيح ذلك لكبار الضباط عدة مسالك للفساد واستغلال المناصب العامة فى تحقيق مصالح خاصة - ولو من خلال شبكات التحالفات والعلاقات غير الرسمية - التى تربطهم بالسياسيين والإداريين المدنيين والقيادات الحاكمة والنخب الاقتصادية المسيطرة.

هذا وقد يتحول العسكريون فى بعض الدول النامية إلى مجرد مجموعات من المرتزقة الذين يضعون أنفسهم فى خدمة من يدفع لهم أكثر من القوى الداخلية المتصارعة أو القوى الأجنبية الطامعة والأمثلة فى هذا الخصوص عديدة، وخاصة فى أمريكا اللاتينية ومن ذلك الانقلاب العسكرى الذى أطاح بالرئيس التشيلى السابق «سلفادور الليندى - من جانب العسكريين المأجورين من قبل شركة التليفون والتلغراف الأمريكية والمخابرات المركزية الأمريكية».

(جلال معوض (١٩٨٧)، ص ص ١٣ - ١٤)

و- الفساد الحزبى:

على الرغم من انتشار نظام الحزب الواحد فى إفريقيا بعد الاستقلال والنظر إليه باعتباره عنصراً وظيفياً فى عملية بناء الدولة القومية التى كانت تمثل الهدف الأسمى للزعامة الوطنية، إلا أن الحزب السياسى قد أضحى فى الغالب الأعم حتى فى الدول التى شهدت تعددية حزبية مجرد تجمعاً شخصياً يدور حول الحاكم الذى عادة ما يجمع بين رئاسة الدولة وزعامة الحزب الحاكم ويهدف إلى جذب الولاء السياسى لشخص الحاكم. أى أن الحزب اعتبر أداة لتكريس نمط الحكم الشخصى المطلق.

والجدير بالذكر أن نمط انتشار الفساد الحزبى عادة ما يوصف بأنه نموذج القائد والاتباع Patron

Client Model فقد كان شائعاً بصفة خاصة فى ظل الأحزاب الجماهيرية أن تسعى إلى مكافأة الموالين والأصدقاء وإزاحة الأعداء والخصوم. وعلى سبيل المثال فإن حزب المؤتمر الشعبى بزعامة نكروما فى غانا كان يقوم بتوزيع الغنائم على أعضائه ومؤيديه. ففى عام ١٩٥٦ قام الحزب بتعيين مرشحيه الذين خسروا فى الانتخابات فى وظائف دبلوماسية بالخارج أو فى إدارة المؤسسات العامة، أو فى إدارات الأقاليم. أو إعطائهم منحاً دراسية لدراسة القانون فى الخارج، وعندما انشئت شركة الكاكاو بهدف تقديم التمويل اللازم للموزعين وشراء الكاكاو منهم فإنها تحولت شيئاً فشيئاً لتصبح الممول الرئيسى للحزب، ومصدره الأساسى فى تقديم الغنائم حيث قامت بتوزيع القروض والمساعدات للفلاحين الموالين للحزب.

(حمدى عبدالرحمن، ص٣)

المستوى الثالث: الفساد الصغير:

«يشير هذ النمط من الفساد إلى تلك الأنماط المألوفة من الفساد التى يتعامل معها الأفراد ويتعايشون معها، والتى لا ترتبط بمستوى القمة بل تنصرف إلى المواطنين الحكوميين فى المستويات المتوسطة والدنيا فى الجهاز البيروقراطى، ولذلك يطلق على هذا النمط من الفساد أيضاً تسمية الفساد البيروقراطى أو الفساد العادى، ويعتبر حصول الموظف البيروقراطى على الرشاوى مقابل أداء العمل أو تقديم الخدمة من أهم المؤشرات الدالة على ذلك النمط من الفساد».

(إكرام بدر الدين (١٩٩١) ص٤٠)

وليس بخاف أن هذا النمط من أنماط الفساد يرتبط ارتباطا مباشراً بوضعية المجتمع الإفريقى فى مرحلته الانتقالية بعد الاستقلال. فتردى الأوضاع الاقتصادية وانخفاض المستويات المعيشية للجماهير فى ذات الوقت الذى تمتعت فيه المستويات الدنيا والمتوسطة التى سعت إلى تحسين مستوياتها المعيشية من خلال استغلال الوظيفة العامة. والجدير بالذكر وكما يشير «حمدى عبدالرحمن» أن نمط الرشوة البسيطة يختلف عن الفساد المؤسسى المنظم الذى قد يأخذ شكل سرقة الأموال العامة، فثروة الدولة يتم نهبها بشكل منظم من قبل الحاكم وأعوانه.

ولا شك أن الثروات الضخمة التى حققها قادة من أمثال موبوتو فى زائير و«أتشيمونج» فى غانا، و«جان بيدل بوكاسا» فى إفريقيا الوسطى تعطى مثالا واضحا على هذه الظاهرة، وعادة ما تركز عملية سرقة أموال الدولة على شبكة من المنتفعين تحظى بالتأييد الرسمى وتزاول أعمالها فى التهريب والاكتناز والإتجار فى السوق السوداء

(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٢)، ص ص ٣٣ - ٣٤)

المستوى الرابع: الفساد الكبير Large Scale Corruption

إذا كانت عمليات الفساد الصغير تدور حول مبالغ مالية محدودة قد لا تتعدى دولاراً واحداً فإن الرشاوى والعمولات الضخمة التى يتضمنها الفساد الكبير قد تتعدى ملايين أو ربما بلايين الدولارات.

وتتضمن عمليات الفساد الكبير شبكة معقدة من الترتيبات والإجراءات التى يصعب اكتشافها، وهى تضم عادة كبار المسئولين فى الدولة وربما رئيس الدولة نفسها وهو الأمر الذى يضفى عليها طابع السرية والكتمان.

ويقول «حمدى عبدالرحمن»: «إن ثمة عناصر وسيطة وأطرافا خارجية فاعلة فى عملية الفساد الكبير فى الدول الإفريقية، وهو ما يزيد من تعقيد إجراءات هذا الخط من أنماط الفساد. وحتى يمكن فهم خصائص وآليات عمليات الفساد الكبير وتمييزها عن أعمال الرشوة المحدودة وأعمال التهريب المحدودة النطاق، ونطرح مثالاً بارزاً من الخبرة النيجيرية فى السبعينيات وهى فضيحة استيراد الأسمنت عام ١٩٧٥. وفى إطار علاقات الفساد التى شابت فضيحة استيراد الأسمنت فى نيجيريا يمكن التمييز بين مرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة توزيع عقود الأسمنت والتى بلغت فى مجموعها «٨١» عقداً على مجموعة من الوسطاء النيجيريين الذين كانوا يعملون نيابة عن الموردين الأجانب. وقد حدد سعر التعاقد سعر طن الأسمنت بخمسة عشر دولاراً وهو ما يفوق السعر السائد آنذاك. وليس بخاف أن ذلك السعر المرتفع لطن الأسمنت يحقق المصالح الشخصية المتبادلة لكل من طرفى العقد بغض النظر عن المصلحة العامة للشعب النيجيرى.

المرحلة الثانية: مرحلة تفريغ شحنات الأسمنت، حيث اضطرت السلطات النيجيرية لدفع غرامات تأخير لفشلها فى تفريغ حمولات السفن فى المواعيد المقررة.

ومن الجدير بالذكر أن الأمر لم يقتصر على تكبيد الخزانة النيجرية مبالغ طائلة من جراء تأخير تفريغ شحنات الأسمنت ولكن نظراً لارتفاع نسبة الرطوبة فى منطقة ميناء لاجوس وهو ما يتعارض مع ضرورة أن يظل الأسمنت جافاً ـ فإن طوال مدة الانتظار يعنى تزايد احتمالات فساد الأسمنت حيث لا يرجى فائدة منه البتة عند تفريغه.

«ويضيف» حمدى عبدالرحمن لقد أوضحت فضيحة الأسمنت أن أكثر الفئات المستفيدة من خلال الممارسات الفاسدة هم بعض كبار موظفى وزارات الدفاع والخارجية والإسكان والمالية وبعض كبار ضباط الجيش ومسئولين من البنك المركزى.

وطبقاً للتقديرات الرسمية فإن تكلفة فضيحة الأسمنت بلغت نحو بليون دولار أمريكى وإن كان الاعتقاد الشائع يرى أن هذا الرقم يجافى الحقيقة تماماً، فإذا أخذنا كافة جوانب القضية فإن التكلفة ربما تصل إلى بليونين من الدولارات أى ضعف التقدير الحكومى. وإذا صح التقدير الأخير فإن فضيحة الأسمنت قد أودت بنحو ربع عوائد النفط النيجرى لعام ١٩٧٥. وقد تكون السمعة السيئة التى

ترتبت على هذه الفضيحة أحد العوامل الرئيسية التى أفضت إلى الإطاحة بنظام يعقوب جوون العسكرى بعد ذلك.

(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٢)، ص ص ٣٥ - ٣٧)

٤. اتجاهات تفسير الفساد فى الدول النامية:

تتفق معظم الكتابات السياسية والدراسات السوسيولوجية على أن ثمة اتجاهات نظرية مختلفة اهتمت بدراسة ظاهرة الفساد فى الدول النامية ويمكننا أن نميز بين أربعة اتجاهات رئيسية على النحو التالى:

ا - الاتجاه الأخلاقى.
ب - الاتجاه الوظيفى.
ج - اتجاه التنمية والتحديث.
د - اتجاه مدرسة التبعية.

ا - الاتجاه الأخلاقى *:

يركز أنصار الاتجاه الأخلاقى على إدانة الفساد باعتباره يمثل مجموعة من الانحرافات الأخلاقية على المعايير والمبادىء التى تحكم أداء الأعمال بهدف تحقيق مصلحة شخصية على حساب المصلحة العامة. ويكتفى أنصار هذا الاتجاه بإدانة تلك الأفعال الفاسدة دون محاولة البحث عن حقيقة الفساد

---

* ورد ذكر الاتجاه الأخلاقى بصورة مستقلة في كتابات علماء السياسة: أما علماء الاجتماع فهم عادة يتناولون الجوانب الأخلاقية لأى ظاهرة ضمن الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع. وسوف يتضح هنا من خلال عرضنا للاتجاه الوظيفى.

* معظم الاتجاهات النظرية لم تتناول ظاهرة الفساد صراحة بالتفسير وذلك كما سبق وأشرنا فى المقدمة لأن الدراسات المنظمة للفساد لم تظهر إلا مؤخراً بالإضافة لقلتها بالنظر للدراسات التى تناولت الانحراف والجريمة.

والأسباب المادية أو البنائية التى يمكن أن تؤدى إليه فى مجتمع معين فى فترة تاريخية معينة.

وفى هذا الإطار يقول «حمدى عبدالرحمن»: إن أنصار هذا الاتجاه الأخلاقى يؤكدون على أن الشراهة وحب المال، وليس العوامل السياسية أو الاقتصادية،هى المسئولة عن انتشار الفساد كما أنها تمثل الهدف الصحيح الذى ينبغى توجيه الاهتمام إليه عند البدء فى أية محاولة لاقتلاع جذور الفساد. وعليه فإن وجهة النظر الأخلاقية فى تفسير الفساد تؤكد أن تدنى القيم والمبادئ الأخلاقية يمثل المدخل الصحيح للتخلص من أمراض الفساد والوقاية منها.

أى أن علاج الفساد الإدارى على سبيل المثال يمكن أن يكون أمراً يسيراً يمكن تحقيقه من خلال تجنيد وتدريب موظفين عموميين غير فاسدين، بيد أن المشكلة الأساسية ترجع إلى صعوبة ملاحقة ومراقبة النسيج الأخلاقى للفرد نظراً لارتباطه أساساً بالنيات غير الظاهرة والسلوكيات غير المعلنة.

فهؤلاء الذين تثار بشأن أخلاقياتهم الشكوك والشبهات ليسوا مسومين بعلامات مميزة وهو ما يجعل اكتشافهم بشكل مبكر أمراً صعباً ومعقداً.

إذن فإن النظرة الأخلاقية لتفسير الفساد فى المجتمع تشير إلى الانهيار الأخلاقى للأفراد كسبب رئيسى. ومن ثم فإن العلاج الناجح لهذا المرض الاجتماعى يتمثل فى الاهتمام والتركيز على الجانب الأخلاقى».

(حمدى عبدالرحمن، ص ٣٩)

ب ـ الاتجاه الوظيفى:

لأن الاتجاه الأخلاقى يعد اتجاهاً مثالياً جداً فى تصوره لظاهرة الفساد ولا يتفق وحقيقة الواقع، فسرعان ما ظهرت اتجاهات أخرى توضح ارتباط الفساد بالمجتمع وإن اختلفت فى تفسيرها لطبيعة العلاقة التى تربط الفساد كظاهرة اجتماعية بالمجتمع.

وفيما يتعلق بالاتجاه الوظيفى ينبغى الإشارة فى البداية إلى أن التحليل الوظيفى يستند إلى التصور العضوى للمجتمع، أى النظر للمجتمع بوصفه يشبه الكائن الحى، وبذلك تستمد الوظيفية مسلماتها الأساسية من الاتجاه العضوى الذى أسسه كونت ودوركايم وغيرهما، والذى اعتمد عليه علماء الأنثروبولوجيا فى تحليلاتهم الوظيفية للمجتمعات البدائية مثل راد كليف براون، ومالينوفسكى، ثم ما لبث تأثيرهم أن انتقل مرة أخرى إلى علم الاجتماع.

ويقول «سمير نعيم»: «لقد استدمت كلمة وظيفية بعدة معان فى علم الاجتماع هى:

١ـ الإسهام الذى يقدمه الجزء للكل قد يكون المجتمع أو الثقافة وهذا هو المعنى الذى استخدمها به دور كايم وراد كليف براون ومالينوفسكى.

٢ـ الإسهام الذى تقدمه الجماعة إلى أعضائها أو الإسهام الذى يقدمه المجتمع للجماعات الصغيرة التى يضمها.

٣ـ تستخدم للإشارة إلى دراسة الظواهر الاجتماعية باعتبارها عمليات أو آثاراً لأبنية اجتماعية مثل أنساق القرابة أو الطبقة.

وأهم فكرة فى الوظيفية أن الوحدات أو الأجزاء ذات أهمية ثانوية بالمقارنة بالنسق عند تحليل المجتمع. ويختلف علماء الاجتماع الذين يتبنون الاتجاه الوظيفى فى نوعية الأنساق التى يهتمون بملاحظتها فمنهم من يركز على تحليل أنساق صغيرة «كالمجموعات، ويمثل هذا الاتجاه كورت ليفين ويعرف باسم وظيفية الوحدة الصغرى Micro Functionalism ومنهم من يركز على تحليل أنساق كبيرة كالمجتمع ويمثل هذا الاتجاه روبرت ميرتون وتالكوت بارسونز وجورج هومانزا ولكن جميع الوظيفيين يشتركون فى أن الخصائص التى يحللونها دائما خصائص معنوية أو سيكولوجية أو فكرية أى أنه مثاليون Idealist.

(سمير نعيم (١٩٩٨) ص ص ١٩١ ـ ١٩٢)

وانطلاقاً من الرؤية الوظيفية التى ترى أن المجتمع سابق فى وجوده على الأفراد، وأنهم كائنات لا حول لها ولا قوة، تعيش داخل المجتمع، ويحكمها إطار عام مشترك من القيم والتقاليد التى تمثل الضمير الجماعى، فإنهم مرغمون على الخضوع والامتثال لقواعد المجتمع وأوامره ونواهيه. ومن ثم فإن نماذج الأفعال التى تتسم بالانحراف مثل الجريمة حينما ترتكب فإنها تعنى انتهاكاً للضمير الجمعى ومن ثم

يجب عقاب مرتكبيها. وتعد هذه الظواهر الانحرافية بمثابة علل أو أمراض ينبغى علاجها أو التخلص منها إذا لزم الأمر لكن مع المحافظة على استقرار وأمن النظام القائم.

ويشير «على ليلة»: «إلى أن دور كايم قد أكد ضرورية الجريمة فى حالتها المعتادة كظاهرة هامة بالنسبة للبناء، فهى اتجاه متوقع فى كل أنماط المجتمعات لكنها تصبح معتلة حينما تزداد عن معدلها المعتاد. وتكون بذلك مؤشرا هاماً لوجود خلل فى بناء النسق. وإلى جانب هذه الوظيفة الدالة للجريمة يسجل دور كايم وظائف اجتماعية أخرى فهى تساعد أولاً على تحقيق التطور الطبيعى للجوانب القانونية والأخلاقية، ذلك لأنها تمهد الطريق أمام هذا التطور بأحداث نوع من المرونة فى بناء النسق. وثانياً لأنها قد تسهم بصورة مباشرة فى إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية لأن الجريمة وفقاً لما يؤكده دور كايم تمثل إطلالة من الحاضر على المستقبل».

(على ليلة (١٩٩٤) ص ٥٢)

وقد حدثت بعض التطورات القليلة وغير الجذرية على الاتجاه الوظيفى حينما حاول روبرت ميرتون تقديم رؤية جديدة فى تفسيره للانحراف بعيدة عن تلك الرؤية التى تشير إلى وظيفية الانحراف داخل المجتمع. وقد ربط ميرتون بين الانحراف وحالة الأنومى التى تشهدها المجتمعات الحديثة المعقدة

نظراً لتباين الثقافات الفرعية وضعف أساليب الضبط الاجتماعى.

«فقد اهتم ميرتون بتحليل المصادر الثقافية للسلوك المنحرف وكان هدفه هو أن يفحص الأسلوب الذى يمارس به البناء الاجتماعى ضغطاً محدداً على بعض الأشخاص لكى ينغمسوا فى سلوك غير متوافق أكثر من الانغماس فى سلوك متوافق. وأشار ميرتون إلى أنه يجب أن تلغى فكرة الوحدة الوظيفية تلك التى تهدف إلى تأكيد الدرجة العليا من التكامل للنسق، ذلك نظراً لأن طبيعة المجتمع الذى نشأت فى أحضانه هذه المقولة كان مجتمعاً بدائياً وصغيراً ومتماسكا بعكس المجتمع الذى نعيش فيه فهو كبير متباين ومعقد. ومن هنا يرى استبدال هذه الدرجة العليا من التكامل بدرجات من التكامل كما يشهد الواقع الأمبيريقى بذلك حتى نصل إلى درجة عدم التكامل وعدم التوازن.

ويؤكد ميرتون أن المجتمعات الحديثة غالباً ما تكون مفتقدة للوجود الثقافى القوى المتماسك على غرار ما هو موجود فى المجتمعات البدائية مثلاً بحيث أننا جد نماذج سلوك متماثلة لأنها جميعها تنبع من ثقافة قوية تم استيعابها بواسطة التطبيع الاجتماعى، يدعم ذلك أن بناء الضبط الاجتماعى فى هذه المجتمعات له من القوة بحيث يظل الجميع على التزام كامل بمسارات حددتها الثقافة وصولاً إلى أهداف يسعى إليها

الأفراد طرحتها الثقافة أيضاً. هذا الاتساق الكامل يفترض الغياب الكامل لظاهرة الأنومى فى هذه المجتمعات، بينما فى المجتمعات الحديثة حيث بناء الضبط الاجتماعى أضعف ما يكون لأنه يعكس بدوره ثقافة ضعيفة أيضاً حيث يبدأ ضعف الثقافة حينما يفترض إمكانية تعددها أو إمكانية عدم استيعابها أو احتمالية جعلها أداة تفيد فئة بينما لا تشبع أخرى بسبب ظروف عديدة قد تكمن فى البناء الاجتماعى. وذلك يطرح حالة من عدم الالتزام الثقافى سواء بالقيم أو المعايير وبالتالى يطرح ثقافات خاصة أو فرعية أو يكون نتاج لذلك أن تنهار محكات السلوك السوى والملائم. ويافتقاد الفرد لمحكات الحكم على السلوك الملائم الخاص به وبالآخرين وبافتقاد القيم والمعايير الملزمة للجميع، فإنه يعيش فى نسق يعانى من حالة تسودها قيم ومعايير غير ملزمة، أو هى غير موجودة أو منهارة مادامت قد افتقدت قوة الإلزام وهى حالة تعرف بالأنومى».

(على ليلة (١٩٩٤) ص ص ٣٦١ ـ ٣٦٢).

«هذا وقد حاول روبرت ميرتون merton أن يفسر اختلاف معدلات الجريمة باختلاف الجماعات والقطاعات داخل المجتمع، وهذا التفسير جزء من نظرية عامة وضعها عن السلوك المنحرف بوجه عام وضمنها كتابة النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعى Social Theory and Social structure.

وتبعاً لهذه النظرية يفسر ارتفاع معدلات الجريمة على أنه انعكاس للموقف الذى يمجد فيه المجتمع هدف النجاح الفردى مثل تجميع الثروة والممتلكات، ولكنه فى نفس الوقت يوصد أمام جزء من أفراد هذا المجتمع أبواب تحقيق هذا الهدف وفى مثل هذا الموقف يخالف هذا الجزء من الأفراد معايير المجتمع الذى يوصد أمامهم فرص تحقيق هذا الهدف المرغوب.

وهذه النظرية لا تحاول أن تفسير لماذا يرتكب بعض الأفراد فقط من الطبقات المحرومة دون غيرهم الجريمة ولكنها تحاول أن تبين منشأ الثقافات الفرعية الإجرامية Griminal Sub cultures التى تسود فيها معدلات عالية للجريمة.

ويرى ميرتون أن الفشل فى تحقيق هدف النجاح بالطرق المشروعة لا يؤدى دائماً إلى سلوك إجرامى فقط، فقد يؤدى هذا الفشل إلى سلوك انسحابى أى إلى التخلى عن القيم والأهداف التى يدعو إليها المجتمع ويتوقف الطريق الذى يسلكه الأفراد عند الفشل فى تحقيق الأهداف بالطرق المشروعة على ما لديهم من استعدادات. فأحياناً ما يكون لدى الفرد ما يمنعه من ارتكاب السلوك الإجرامى فيلجأ إلى الانسحاب من الموقف بأسره.

ويرى كلاورد Cloward أن الوسائل غير المشروعة قد لا تكون ميسورة لكل الأفراد أيضاً، بمعنى أن الفرد

يعانى فى هذه الحالة من فشل مزدوج Duble ,Failure فالطرق المشروعة والطرق غير المشروعة لتحقيق النجاح موصدة أمامه، وفى هذه الحالة يلجأ الفرد أيضاً إلى التخلى عن قيم المجتمع ويبتعد عنه وهذا ما يفسر به سلوك مثل تعاطى المخدرات».

(سمير نعيم (١٩٨٨)، ص ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠)

خلاصة القول:

إن الاتجاه الوظيفى يعتمد أنصاره على مفاهيم مثل الثقافة والقيم فى محاولات تفسير ارتفاع معدلات الجريمة بين جماعات معينة فى مجتمع معين، فى فترة تاريخية معينة متجاهلين تماماً مفاهيم مثل البناء الاجتماعى، والصراع الطبقى وما يترتب على ذلك من استغلال وقهر لبعض الطبقات لحساب طبقات أخرى.

هذا فضلاً عن أن أنصار هذا الاتجاه الوظيفى عادة ما يعتقدون أن للانحراف بصفة عامة، والذى يُعد الفساد أحد أشكاله، وظيفة تتمثل فى تقوية الجماعات، ودعم تكاملها، ومن ثم التقليل من التوترات وخاصة على المستوى السياسى فى الدول النامية، التى تشكل فيها التكتلات القبلية والعرقية مصدر خطر على أمن النظام، ومن ثم فإن توحيد مصالحها اواشتراكها فى نوع معين من الاستغلال قد يساهم فى دعم مساعيها للحفاظ على النظام حتى ولو كان فاسداً هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن

الفساد يمكن أن يؤدى بالمجتمع كله إلى إعادة النظر فيما لديه من قيم ومعتقدات وهنا يمارس أعضاء المجتمع الضغط على الجماعات المنحرفة عن القيم والمعتقدات السائدة فى المجتمع وحملهم على اتباعها مرة أخرى.

ولكن مثل هذا الاتجاه لا يقدم لنا فهماً دقيقاً لظاهرة الفساد بحيث يساعدنا بعد ذلك على التفسير لأننا نجد أنفسنا أمام عقبة أى قيماً وأى معتقدات تلك التى ينبغى أن يمتثل لها الفرد، وكيف يمكن اعتبار أى قيم أنها ا لنموذج المثالى الذى ينبغى الالتزام به، فربما تكون القيم السائدة هى قيم معبرة عن مصالح فئات معينة داخل المجتمع مثل جماعات المصالح أو طبقة البرجوازية فى المجتمع الرأسمالى وضد مصالح الغالبية العظمى.

ومن ثم فإن الاتجاه الوظيفى وكما يقول (Coser) يعجز عن تقديم فهم دقيق يعين على تفسير الفساد، لأنه يقدم لنا معايير للحكم تتسم بالجزئية الشديدة والنظرة المحدودة النطاق لظواهر متشعبة فى جذور المجتمع ومن ثم فهى تحتاج رؤية شمولية لتغطى مثل هذه الظواهر من كافة جوانبها وتساعد فى عملية الفهم والتفسير». (see: coser,Lewis, (1962) p.14)

ج ـ اتجاه التنمية والتحديث:

«يعتمد هذا الاتجاه على مفاهيم التنمية والتحديث كإطار مرجعى. كما أنه يركز على العوامل الداخلية

وينظر إلى الفساد باعتباره يمثل مرحلة انتقالية يمكن تجاوزها. وعليه فإن المظاهر الضارة والسلبية للفساد عادة ما يتم تشخيصها على أنها آلام متزايدة بدلاً من كونها تعبر عن مرض مميت. ويشير هذا الاتجاه إلى أن المجتمعات الصناعية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية قد مرت بحالة المجتمع الفاسد وتجاوزته. ومن المحتمل أن تحذو دول العالم الثالث حذو هذه المجتمعات. وطبقاً لهذا الاتجاه فى دراسة الفساد فإن الدول الإفريقية وليس النظام الاقتصادى العالمى هى التى تشكل وحدة التحليل الأساسية. وأصحاب هذا الاتجاه يهتمون بكل ما هو داخلى ومحلى أمام كل ما هو خارجى وعالمى ويركزون على كل ما هو عارض وطارئ أمام كل ما هو نظامى وهيكلى. ويمكن فى هذا السياق الحديث عن بعض الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والنفسية التى تسهم فى تفسير انتشار الفساد».

(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٢)، ص ٤٣)

ومن الملاحظ أن هذا الاتجاه فى كثير من تفسيراته للفساد نجده يرتبط بجذور الاتجاهات الوظيفية فى علم الاجتماع. تلك التى أسسها علماء الاجتماع الغربيون والذين حاولوا من خلال إسهاماتهم النظرية استغلال العلم فى تدعيم النظام الرأسمالى الإمبريالى وتبرير ممارساته فى الداخل «تدعيم القوى الاجتماعية المسيطرة ومساندتها» وفى الخارج «العلاقات غير المتكافئة بين المركز والمحيط».

وليس خافياً أنه برغم المعرفة الواضحة بتأريخ استعمار الدول المركزية الإمبريالية لدول الجنوب أو دول العالم الثالث، وما ترتب على ذلك من استنزاف لخيرات وثروات الأخيرة، ووقوعها فريسة للتخلف والتبعية، فإن هناك من يعلن من علماء الاجتماع أنه لا تعارض فى المصالح بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة وأن الفرق بينهما هو فرق زمنى يمكن للدول المتخلفة تجاوزه إذا ما أخذت بأسباب التقدم والتنمية تلك التى اعتمدت عليها الدول المتقدمة. بل وقد يصل الأمر ببعض المحللين إلى محاولة تشبيه ظاهرة الفساد فى الدول النامية بالفساد فى الدول الغربية، وبالطبع فإن هذه المحاولة تتجاهل اختلاف الوضع الراهن للدول النامية عن أوضاع بريطانيا وأوروبا الغربية منذ قرنين أو ثلاثة قرون، لأن قبول ذلك القول والذى يشكل جوهر نظريات مراحل النمو مثل نظرية «روستو» و«التى تفترض أن حاضر الدول النامية يمثل ماضى الدول المتقدمة وأن حاضر الدول المتقدمة يمثل المستقبل بالنسبة للدول النامية».

(see: rostow (1971) p.2-5)

ومن الملاحظ أن مثل هذا التوصيف لا يمكن تصديقه أو قبوله لأن ظاهرة الفساد التى استشرت فى الدول النامية ترتبط بحالة التخلف التى فرضت عليها من قبل الدول الإمبريالية ومن ثم فالمقارنة هنا فى غير موضعها.

وبرغم ذلك يحاول أنصار هذا الاتجاه خاصة من الكتاب الغربيين تأكيد أن الدول النامية فى الوقت الحاضر أحسن وضعاً من الدول الصناعية المتقدمة

فى فترات تخلفها. والسبب وراء ذلك الاعتقاد هو أن الدول النامية فى الوقت الحاضر تنعم بكثير من أسباب التقدم الفنى والتكنولوجى الذى قامت ومازالت تقوم بتطويره الدول الصناعية المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك فإنه أصبح يوجد أمام الدول النامية فى الوقت الحاضر مثال أو نموذج يتمثل فيما وصلت إليه الدول المتقدمة من تقدم يمكن للدول الناحية أن تحتذى به. هذا النموذج الذى يعتبر هدفاً يمكن للدول النامية الوصول إليه لم يكن متوافراً للدول المتقدمة عندما كانت متخلفة.

ولكن بالرغم من وجاهة هذه الآراء والتى قد يكون لها من الأسانيد ما يبررها إلا أن حال الدول النامية فى الوقت الحاضر يعطى صورة حية تدحض هذه الآراء وذلك بسبب الاختلافات العديدة بين الدول النامية فى الوقت الحاضر والدول الصناعية فى عصور تخلفها. ومن هذه الاختلافات ما أشار إليها «فايز الحبيب» على النحو التالى:

١- إن القول بأن التقدم الفنى والأساليب الإنتاجية الحديثة أصبحا الآن ميسورين للدول النامية بعد وقت لاقت فيه الدول الصناعية المتقدمة فى السنوات السابقة صعاباً كثيرة، قول فيه الكثير من المغالطات. إذ إن التقدم الفنى وكيفية تطبيقه وملاءمته للدول النامية يمثل فى كثير منها عائقا كبيرا أمام التنمية. والسبب أن هذا التقدم لم يتم اختراعه من أجل هذه الدول وبالتالى لا يتناسب مع طبيعة مجتمعاتها، بالإضافة إلى الإنفاق الرأسمالى الباهظ الذى يتطلبه

هذا التقدم الفنى الذى يتعذر على الدولة النامية القيام به. ومن ثم أصبحت عملية تطويع التكنولوجيا لتلائم الوضع فى الدول النامية أمراً له مشكلاته التى لا يستهان به، وبالإضافة إلى احتكار الدول المتقدمة للتقدم التكنولوجى فى العالم والشروط المقيدة لاستيراد ما يناسب منه وأثار ذلك العديدة.

٢- إن التخلف الذى عاشت فيه الدول الصناعية المتقدمة فى العصور الماضية جعلها تصارع من أجل حل مشكلاتها وإيجاد النظريات التى توجد العوامل والسياسات والأساليب الفعالة لتنمية مجتمعاتها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، هذه النظريات هى نفسها التى تحاول ا لدول النامية فى الوقت الحاضر تطبيقها بالرغم من أنها أوجدت لغير مجتمعاتها. وبهذا تصبح الدول النامية فريسة الفشل فى تطبيق تلك النظريات والأساليب والسياسات الاقتصادية.

٣- إن الدول النامية كانت مستعمرات لهذه الدول الصناعية لفترات طويلة وأصبحت اقتصادياتها تابعة لها. وكانت هذه المستعمرات تخدم اقتصاديات الدول الصناعية عن طريق التجارة الخارجية التى ساهمت كثيراً فى أزدهار الصناعات فى الدول الصناعية التى قامت على استنزاف موارد هذه الدول. هذا الأمر لم يعد قائما فى الوقت الحاضر، بل بالعكس أصبحت الدول الصناعية تضع العراقيل أمام صناعات ومنتجات الدول النامية إلى درجة أصبحت صادرات

معظم الدول النامية غير فعالة فى تمويل عملية التنمية بها.

٤- إن الدول الصناعية المتقدمة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت تسير فى تنمية مجتمعاتها بخطى بطيئة وثابتة فى حين أن الدول النامية فى الوقت الحاضر تصارع الوقت لكى تلحق بالآمال العريضة التى كلما تسير نحوها تجد نفسها بعيدة كل البعد عنها وترجع للوراء خطوات عديدة.

٥- إن الدول النامية فى الوقت الحاضر أصبحت تجابه مشكلات عديدة، منها السياسية وهى الحاجة إلى القيادة الحكيمة التى تقودها إلى مستوى من المعيشة مقبول بكل المقاييس وتساعد على استقرار أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. ومنها الاقتصادية وهى العمل على إيجاد الاستراتيجية الملائمة لطبيعة المجتمع والتى تقضى على الفقر الذى يعيش فيه غالبية السكان والمرض والجهل الذين يعانيهما الفرد واللذين يتسببان فى انخفاض الإنتاجية، وما يصاحبهما من آثار سلبية أخرى على التنمية.

ومنها الاجتماعية، وهى محاولة زيادة الوعى لدى أفراد المجتمع للتكيف مع أساليب التنمية الجديدة والمساهمة فى نجاحها لأنه فى النهاية يعود إليهم نجاحها أو فشلها، فالفرد هو وسيلة وهدف التنمية».

(فايز إبراهيم الحبيب (١٩٩٠)، ص ص ٣ - ٦)

وهكذا يبدو لنا أن اتجاه التنمية والتحديث بناء على

المسلمات التى يستند إليها يتعامل مع كل دولة مع دول العالم الثالث بكل ما فيها من قضايا - ومشكلات كما لو كانت جزيرة منعزلة ويحاول أنصار هذا الاتجاه إغفال طبيعة الخصوصية التاريخية لتلك الدول وخاصة خبرة الاستعمار تلك التى مرت بها وكان لها بالغ الأثر على تخلفها وبالغ الأثر على تقدم الدول الإمبريالية. ومن ثم فإن هذا الاتجاه يفتقد لعنصر مهم فى تفسيره للفساد وهو عنصر الشمولية أو النظرة الكلية التى تربط فى إطار واحد بين تطور النظام الرأسمالى العالمى وانعكاسات هذا التطور على الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى دول المحيط أو «الدول النامية»، ومن ثم تأتى التفسيرات غير موضوعية لأنها تنحاز لصالح قوى وضد قوى أخرى.

د - اتجاه مدرسة التبعية:

يمكننا النظر إلى هذا الاتجاه على أنه اتجاه ماكرو سوسيولوجى لأنه يتناول ظاهرة الفساد بأبعادها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والثقافية وإدراك التساند والتداخل بين هذه الأبعاد. ويم هذا الاتجاه أهمية لكل مستويات التحليل، حيث ويمنح البعد العالمى الأهمية التى يستحقها فى ضوء اتساع وتغلغل أسلوب الإنتاج الرأسمالى، ثم ينتقل إلى المستوى الإقليمى، ويوضح دور الديناميات الداخلية

لقوى التفاعل الاجتماعى والسياسى والاقتصادى فى الدول النامية.

إن هذا الاتجاه يحاول أن يستوعب فى إطار جدلى تاريخى تفاعل كافة القوى والمتغيرات الداخلية والخارجية فى إنتاج ظاهرة الفساد فى مجتمع معين فى فترة تاريخية معينة.

وكما يشير «حمدى عبدالرحمن»: «ويستند هذا الاتجاه إلى المقولات النظرية لمدرسة التبعية كرطار مرجعى. فالقوى الاقتصادية هى التى تشكل أو حتى تحدد طبيعة الدولة. وكذلك توزيع المنافع السياسية. ويعد مفهوم «التخلف» مفهوماً محورياً فى هذا الاتجاه كما أن التوجه العام للتحليل يركز على عملية التطور العالمى للرأسمالية وموضع إفريقيا فى هذه العملية التاريخية.

وطبقاً لمدرسة التبعية فإن الدولة ما بعد الاستعمارية تقوم بحماية المصالح الاقتصادية الأجنبية بل إن بعض الاتجاهات الفكرية داخل هذه المدرسة ترى فى الجماعات الحاكمة الإفريقية مجرد «عملاء» للهيمنة الأجنبية. ويفترض مفهوم التخلف أن الاقتصادات الإفريقية تعيش أسيرة منتجاتها الأولية، ومن ثم تعتمد إيرادات الدولة بشكل كبير على تنظيم التجارة وتصبح هذه العملية هى الشاغل الأساسى للحكومة. وفى هذا السياق تأخذ العمليات السياسية والإدارية طابعاً جديداً طبقاً لمفاهيم الدولة المركنتيلية

الجديدة. وعليه فإن الدولة الإفريقية فى مرحلة ما بعد الاستعمار ينظر إليها دائماً كما لو كانت مؤسسة اسيتراد وتصدير.

وإذا نظرنا إلى الحكومات الإفريقية وارتباطها الوثيق بالنظام الرأسمالى العالمى، لا يكون من المستغرب تفسير الفساد السياسى على أنه نتاج طبيعى لتلك العلاقة الوثيقة. فعندما تكون الأسواق الداخلية صغيرة ومحدودة النطاق فإن التجارة الخارجية تقدم فرصاً ثمينة لاكتساب الثروة والعملات الأجنبية. وعليه فإن المسئولين عن تنظيم عمليات التجارة، يحتلون مكاناً استراتيجياً يمكنهم من الحصول على ثروات طائلة. ويمكن تفسير عمليات الفساد واسعة النطاق استناداً إلى التحليل السابق - بالرجوع إلى أنشطة البرجوازية الكمبرادورية التى تتعاون مع الشركات متعددة الجنسيات، وغيرها من آليات النظام الرأسمالى العالمى، ويلاحظ أن هذه الطبقة البرجوازية لديها إمكانية الوصول إلى السلطة السياسية المحلية والتمتع بمزايا الوظائف العامة».

(حمدى عبدالرحمن، ص ص ٤١ - ٤٢)

ولأن التخلف يعد مفهوماً محورياً فى هذا الاتجاه كما سبق وأشرنا يتم النظر إليه على أنه نتاج مشاركة بين القوى الخارجية والقوى الداخلية. ومن الملاحظ أنه يتم التأثير على بعض الطبقات الحاكمة المحلية، من قبل القوى الخارجية. لقد تحالفت القوى

الاستعمارية، وحلفاؤها ـ كما هو متوقع ومعتاد، مع أكثر القوى رجعية داخل البلدان المتخلفة، ولقد ساعدت على سحق المقاومة ضد هذه القوى سواء فى الماضى أو حتى يومنا هذا.

وتقول «تيريزا هايتر»: «عندما قامت القوى الغربية بغزو الصين فيما بين عامى ١٨٥٦ و١٨٦٠م فهى إنما فعلت ذلك لا لتفرض معاهدة تجارية جديدة فحسب، بل قام مرتزقة الجنرال «جوردون» بمساعدة الطبقة الحاكمة الصينية على سحق «تمرد التايبنج» على أساس أن انتصار «التايبنج» كان سينتج «الصين المركزية المصلحة» وكان ذلك سيمكن الصين من المقاومة الأفضل ضد الاختراق الأوروبى، لقد حكم الأوروبيون فى إفريقيا وآسيا باستخدام البنى السلطوية التى كانت موجودة فتنحى الملوك والأمراء العنيدون وفى الوقت نفسه حولوا الحكام المحليين إلى سلطات محلية أو ببساطة إلى زعماء أو رؤساء Chiefs. بحيث كان هؤلاء تابعين ومعتمدين بشكل كامل على سادتهم الاستعماريين ولكن سلطتهم على رعاياهم كانت مطلقة وفى أحيان كثيرة وسعت منها السلطات الاستعمارية. وقامت السلطات الاستعمارية هى نفسها بتوسيع سلطاتها وحمايتها عن طريق سياسة مرسومة ومخططة قوامها «فرق تسد» لإضعاف مقاومة «الحركات الوطنية» وتطورها ولقد قامت السلطات الاستعمارية فى بعض الأحيان بفرض بنى اجتماعية رجعية لم تكن موجودة من قبل».

(تيريزا هايتر (١٩٩١)، ص ص ٧٣ ـ ٧٤)

ومما لا شك فيه أن أية محاولة للاعتماد على الذات من قبل الدول النامية لا يمكن أن تلقى قبولاً من الدول الإمبريالية التى تسعى جاهدة للقضاء على أى محاولة معادية لها أو تميل ناحية اليسار، فسرعان ما تتدخل تلك الدول لقلب نظام الحكم أو تخطط لذلك، وغالباً ما كان يحالفها النجاح وتتمكن بالفعل من تشييد نظم يمينية قمعية على أنقاض المحاولات التى قام بها رجال أرادوا لأنفسهم الحرية بعيداً عن أغلال التبعية وهناك أمثلة كثيرة، فقد تمت الإطاحة بجمال عبدالناصر فى مصر ونكروما فى غانا، والليندى وسوكارنو.. وغيرهم.

وخلاصة القول إن المجتمع يعُد حقيقة متغيرة وإنه بمثابة نقطة على خط رأسى هو التاريخ، وخط أفقى هو العلاقة الدولية. وعليه فلا يمكن دراسة المجتمع كجزء منفصل عن تاريخه من ناحية وعن طبيعة علاقته بالعالم الخارجى من ناحية أخرى، ولا سيما وإن كانت العوامل الخارجية تعد بمثابة المتغير المستقل الذى يلعب دوراً مؤثراً لا يمكن إغفاله كما هو الحال فى الدول النامية، وتاريخ علاقتها بالدول الاستعمارية قبل وبعد الاستقلال.

وتشير التجارب التنموية التى شهدتها الدول النامية منذ حصولها على استقلالها على أن هناك خللاً ما، وقصوراً فى تلك التجارب ولم يكن ذلك مقصوراً على دولة دون غيرها وإنما يكاد يكون تعثر التنمية، سمة

مشتركة بين كل الدول النامية الأمر الذى يجعلنا ندرك أن ثمة عوامل مؤثرة، تلعب دوراً فى هذه الوضعية المأزقية.

ولا يمكن أن نتصور أن عوامل داخلية وحدها هى المسئولة عن تلك الحالة فى مجتمعات متغيرة تربطها علاقات ذات طبيعة خاصة بالدول الرأسمالية المركزية.

ولأن الفساد يُعد أحد أهم وأخطر المشكلات التى تعوق عملية التنمية والتقدم فى الدول النامية فإن اختيار الاتجاه الذى يمكن الاعتماد عليه فى دراسة الفساد وأنماطه لابد وأن يراعى فيه أهمية النظرة التكاملية التحليلية التى تربط فى إطار واحد بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية. لأن عزل المشكلة أو الظاهرة عن إطارها البنائى والتعامل مع كل بعد من أبعادها بصورة منفردة يؤدى إلى اختزالها وعدم فهمها ومن ثم عدم إمكانية التنبؤ بها والتحكم فيها.

وسوف تتضح رؤيتنا فى هذا الصدد بعد عرضنا لعوامل الفساد فى الدولة النامية.

٥- عوامل الفساد فى الدول النامية:

تنقسم عوامل الفساد فى الدول النامية إلى قسمين: عوامل خارجية وعوامل داخلية:

أ - العوامل الخارجية للفساد:

«من أبرز الحقائق التى يؤكدها واقع المجتمع الدولى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أن قلة محدودة العدد من دول العالم تملك أو تسيطر على ثروته.

ومن ثم يتمتع مواطنوها بأعلى مستوى حياتى يشهده عالمنا المعاصر. ففى الوقت الذى تشكل فيه سبع دول «الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية وكندا واليابان»، أقل من «١٤٪» من إجمالى سكان العالم فإنها تستهلك نحو «٤٢٪» من طاقته، وتسهم بنحو «٥١٪» من إجمالى صادراته، وتستمتع بنحو «٥٣٪» من إجمالى ما ينتجه من السلع والخدمات.

وعلى الجانب الآخر فإن الغالبية العظمى لدول العالم تعيش فى المرحلة ما قبل الصناعية pre Industri-al أو تمتلك قدرات صناعية محدودة وتعتمد اقتصاداتها بالأساس على تصدير منتجاتها الأولية مثل البترول والقطن والمطاط وغيرها لمراكز العالم الصناعية المتقدمة، وغنى عن البيان أن الصورة السابقة تعكس مدى الفجوة القائمة بين الدول الغنية والدول الفقيرة».

(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٠)، ص ٤١)

ومن ثم فإن أى محاولة لفهم ظاهرة الفساد فى الدول النامية لا يمكن أن تغفل تلك الحقيقة المتمثلة فى أن هناك شمالا متقدما وجنوبا متخلفا وقد لعب

الأول دوراً مؤثراً فى تخلف الأخير من خلال مجموعة من العوامل يمكننا تحديدها على النحو التالى:

(١) الخبرة الاستعمارية.

(٢) المساعدات الخارجية.

(٣) الشركات المتعددة الجنسيات.

(١): الخبرة الاستعمارية:

لقد استطاع المستعمر الأوروبى أن يحول الدول النامية إلى مصدر للمواد الخام والمواد الأولية ومستوردة فى نفس الوقت للسلع والبضائع الأوروبية الصنع الباهظة الثمن، وقد تم ضرب الصناعة الوطنية فى الدول النامية خاصة بعد تحويلها إلى مزارع تنتج محصولاً أو محصولين وقد نتج عن ذلك أن فقدت الدول النامية قدرتها على الاكتفاء الذاتى وأصبحت فى حالة تبعية مستمرة للشمال.

«والجدير بالذكر أن المستعمر نفسه كان يفرض نوع المحاصيل التى ينبغى أن تتم زراعتها فى المستعمرات ويقول «جوسودى كاسترو» فى «جغرافيا الجوع» إن نظام الإنتاج الزراعى فى إفريقيا مدمر للسكان من أهل البلاد، ليس فقط لأنه يخفض من الإنتاج الغذائى المحلى، بل أيضاً لأنه يستهلك التربة بتشديد عامل التعرية على سبيل المثال فإن التوسع فى زراعة القطن فى مصر والتحول من «الرى الموسمى» إلى الرى المستديم تسبب فى الإرهاق السريع للأراضى،

وفى جامبيا كانت زراعة الأرز منتشرة قبل الغزو الاستعمارى، لكن بعد ذلك تم تحويل كم كبير من أجود الأراضى إلى زراعة الفول السودانى، لدرجة أن أستلزم الأمر استيراد الأرز على نطاق واسع لتجنب المجاعة»

(تيريزا هايتر (١٩٩١)، ص ص ١٠١ ـ ١٠٢)

وبالرغم من أن المجاعات فى العالم ولا سيما العالم النامى ليست بالظاهرة الحديثة إلا أنها أخذت فى النمو بفعل الاستعمار الذى ساهم فى معاناة الكثير من أفراد الشعوب من ويلات المجاعات. وينبغى الإشارة إلى أن الاستعمار وحده لم يكن هو المسئول عن المجاعة، وإنما هناك عامل أساسى يتمثل فى تحالف الحكام المحليين وبعض الطبقات مع المستعمر، الأمر الذى يخلق حالة من عدم التوازن فى توزيع الدخل والطعام بين أفراد المجتمع الواحد داخليا ومن ثم تنتشر صور الفساد.

وكما تشير «هايتر»: «لقد كانت القوى الاستعمارية تميل إلى تقوية سلطة كبار ملاك الأراضى. أو تميل كما هو الحال فى أمريكا اللاتينية وإفريقيا إلى خلق ملاك أراض جدد. وفى الهند أصبح الفلاحون مدينين بشدة للمرابين والتجار القادرين على إجبارهم على بيع محاصيلهم بأسعار رخيصة حتى يحصلوا منهم على ائتمان أكثر.

أن أولئك التجار والمرابين يقومون بتخزين الطعام، ثم يبيعونه فى أوقات الندرة والشدة بأسعار لا يطيقها الفلاحون ورغم أن الإنتاج الكلى للطعام قد يكون كافيا لكل الناس فى بلد مثل الهند فإن الطعام متوافر

بقدر أكثر للأغنياء وخاصة فى المدن والمناطق التى تستمتع بالرخاء. وهناك دلائل كثيرة على أن عدم المساواة المتزايدة هذه لا تعنى أن الأغنياء يزدادون غنى فحسب، ولكن تعنى أيضاً أن الفقراء يزدادون فقراً وتبعاً لهذا يتعرضون أكثر فأكثر لسوء التغذية».

(هايتر (١٩٩١)، ص ص ١٠٧ ـ ١٠٨)

وهكذا يمكن القول بأنه سياسات القهر بين الشمال والجنوب قد أدت إلى خلق نفس السياسات داخلياً بين المسيطرين المحليين الذين شكلتهم قوى الاستعمار وبين الأفراد الذين عانوا الجوع والحرمان نتيجة لغياب الدولة، وسوء توزيع الطعام، والنقود وأصبح من يملك ثمن الطعام هو الذى يأكل، والغالبية تموت من الجوع لضعف قدرتها الشرائية إن لم تكن منعدمة. وكما قال مزارع نيجيرى أيام المجاعة الكبرى عام ١٩١٤ كان لدينا النقوذ ولم يكن لدينا الغذاء أما فى مجاعة ١٩٧٤ فلدينا الغذاء وليس لدينا النقود.

هذا ولقد قام الاستعمار أيضاً بتركيز خدمات التنمية كالطرق الممهدة والمستشفيات والمدارس حول المدن التى انشأها، لتكون مراكز إدارية فى خدمته. أضف إلى ذلك فإن الدول الاستعمارية حينما حاولت تنمية المناطق الريفية فإنها اقتصرت على بعض المناطق، التى كانت تمثل فى حقيقة الأمر مراكز لإنتاج محاصيل التصدير النقدية. ولا شك أن انتشار مثل هذا التفاوت الاجتماعى والاقتصادى يؤدى إلى انتشار الفساد فى المجتمع. ولا مراء فى أن الحكومات

الاستعمارية جميعها كانت مستغلة بالمعنى الذى قامت من خلاله باستقطاع جانب من دخول الفلاحين والعمال الأفارقة، وذلك لتغطية نفقات الإدارة على الأقل وكانت هذه الحكومات تحقق هذا الهدف، من خلال مجموعة من الآليات مثل أعمال السخرة وفرض الضرائب الباهظة ونزع ملكية الأراضى والتجنيد الإلزامى.

وبعد الاستقلال نلاحظ أن الدول الغربية لعبت دوراً أساسياً فى نشر الفساد بأنماطه المختلفة فى الدول الإفريقية، ويمكن فى هذا الصدد التمييز بين المسالك الثلاثة الآتية التى أوردها «حمدى عبدالرحمن»:

١ـ توفير الدعم والحماية للعديد من القيادات الحاكمة الموالية للغرب بغض النظر عن طبيعة هذه القيادات. ولعل أبرز نموذج على ذلك الدعم الغربى خاصة الأمريكى لنظام موبوتو فى زائير منذ عام ١٩٦٥.

٢ـ محاولة الإطاحة بالقيادات الوطنية التى تمثل خطورة على المصالح الغربية «مثال محاربة نكروما فى غانا وحدوث انقلاب عام ١٩٦٦» وبعد ذلك قدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات المادية والفنية للحكومة العسكرية الجديدة فى غانا وهى تلك المساعدات التى رفضت منحها لحكومة نكروما من قبل.

٣ـ محاولات اختراق المجتمعات الإفريقية بهدف تكريس علاقات التبعية للنموذج الغربى الرأسمالى ـ فقد يلجأ الغرب من خلال مؤسساته المختلفة إلى إقامة علاقات «خاصة» مع القوى المحلية صاحبة

النفوذ «مثار كبار الملاك ورجال الأعمال والسياسيين والضباط وأصحاب الفكر والقلم» وربما تقوم المؤسسات الغربية، بتقديم الرشوة المباشرة لهذه القوى أو تقوم بتنظيم بعض الرحلات الترفيهية، أو تمويل بعض الأبحاث المشتركة مع مراكز البحوث العلمية والجامعات الإفريقية.

(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٢) ص ص ٤٩ - ٥٠)

خلاصة القول، لقد أدت الخبرة الاستعمارية من خلال عملية تقسيم العمل الدولية إلى تحويل الدول النامية إلى مزرعة كبيرة للغرب هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى لم يكن تأثير الخبرة الاستعمارية فى الدول النامية مقصوراً على استغلال الثروات والموارد الطبيعية فحسب وإنما امتد ليشمل الثروة البشرية، أيضاً والتى أنقسمت إلى: مجموعة من الحكام تم استقطابها ودمجها فى النظام العالمى ومن ثم أصبحت تمتلك القصور المنيفة واليخوت بل وقد ساهمت فى تهريب أموال الوطن إلى الخارج.

وعلى الجانب الآخر تم قهر الغالبية العظمى من شعوب الدول النامية الذين باتوا يموتون من الجوع والمرض.

وكما تشير «هايتر»: «فإن هناك ٨٠٠ مليون إنسان أى ما يقارب ٤٠٪ من سكان ما يسمى الدول النامية يعيشون فى حالة «فقر مدقع»، إن ظروف حياتهم «موشومة» تماماً بسوء التغذية والجهل والمرض، لدرجة أنها أقل من أى تحديد أو توصيف للكرامة الإنسانية ويعيش ملايين البشر فى أكواخ من الصفيح أو الطين أو صناديق الكرتون، ومواد أخرى ليس لها صفات الدوام والبقاء، وليس لديهم مياه جارية ولا

مـراحـيض، وحـيث الكهـرباء تـرف والخـدمـات الطبـيـة نادراً مـا تكون قـريبـة، وعـمـومـاً ليس هنـاك أى نظام للضـمـان الاجـتـمـاعى أو «إعـانـة البسطالة «وطبـقـاً لتـقـديرات منظمـة العـمل الدولةى فـإن هنـاك ٣٠٠ مليـون إنسـان ليس لديهم أى نـوع من العـمل. والقـهـر الذى تقـوم به السلطات الحـاكـمـة فى هـذه الدول هو القـاعدة وليس الاستثناء.

(تيريزا هايتر (١٩٩١) ص ص ٤٢ ـ ٤٣)

وبناء على مـا تقـدم تظل الحـقـيقـة التـاريخـيـة التى ارتبطت بالخـبرة الاسـتعمارية تتمثل فى: «إن محـصلة علاقـات التـبعـيـة هـى عدم مـقـدرة النظام السـيـاسـى المخـتـرق للدولة التـابعـة على توليـد صـادرات لحـسم المشكلات الداخلية، وفقـدان الحـرية للفئـات الحـاكـمـة فـى هـذه الدولة التـــابعـــة فـى اتخـــاذ القـــرارات الاسـتـراتيـجـيـة بشكل مسـتـقل أو منفـصل عن الدولة الإمـبريالية. ومن هـذا المنظور تصبح عـلاقـات التبعـية فى النظام السـيـاسـى المخـتـرق معـوقاً للنمـو الاقـتـصـادى وتطوره الحـضـارى».

(خلدون النقيب (١٩٩١)، ص ٥١)

ولا يخـفـى علينا أن من مـصلحـة بعض حكام الدول النامـيـة أن تظل مـجـتـمـعـاتهم فـى حـالة مـن التـخـلف والركـود كى تسـعـى تلك الفـئـة إلى المطـالبـة بالقـروض من أجل شـعـار وهمـى هـو التـنمية، وإعادة إنتـاج الحـيـاة الاجتمـاعية، بعد سنوات الاسـتعـمـار العـسكرى، غير أن الحـقـيـقـة عكس ذلك، حيث تذهـب كل هـذه القـروض وغـيـرهـا من المسـاعـدات إلى تدعـيم أنظمـتـهـم

الديكتاتورية ورفاهية أنفسهم والنخب المستفيدة من سياسات الحكومات الفاسدة.

(٢) المساعدات الخارجية:

إن الهدف الأساسى من المساعدات التى تقدم لدول العالم الثالث سواء من قبل أمريكا بشكل مباشر أو من قبل الوكالات الدولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين والتى تسيطر أمريكا عليها، هو الإبقاء على النموذج الرأسمالى ومحاولة فرضه على الدول النامية كى تسير فى فلكه، وتظل تابعة تقوم بدور الخادم الأمين لمصالح المركز الرأسمالى. ومن ثم فإن غالبية المساعدات والمعونات المقدمة، إن لم تكن جميعها، مشروطة فى أن توجه للاستثمار فى قطاعات معينة، وبالطبع هى قطاعات فى قليل منها إنتاجية وكثير منها خدمية إن لم تكن جميعها، وهى ترد فى النهاية لخدمة الدول المانحة لتلك المساعدات. ولما كانت الكلمة العليا فى عملية صنع القرارات داخل الوكالات العالمية «البنك الدولى وصندوق النقد» التى تقدم المساعدات تتوقف على مدى رضا وقبول المساهمين الكبار الذين لديهم القدرة على تصدير الأموال للدول النامية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن إغضابها أو مخالفة قراراتها حتى ولو ارتبط الأمر بمصائر الشعوب. وليس هناك دليل على ذلك أكثر من الحصار الاقتصادى المفروض على ليبيا، وشن الهجمات العسرية على العراق فى ديسمبر ١٩٩٨ برغم رفض روسيا والصين لهذا العمل، وهما من

الدول التى تمتلك حق الاعتراض فى مجلس الأمن وهو أحد المنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

وجدير بالذكر وكما يقول «العيسوى»: «إن المفهوم الذى تعمل الدول الرأسمالية الكبرى على ترويجه عن «المساعدات» أو المعونات التى تقدمها لدول العالم الثالث - تحت وطأة الدعاية الأجنبية وفى غيبة الإعلام الوطنى هو الغرض والمصلحة. وربما يعتقد كثير من الناس فى دول العالم الثالث تحت وطأة الدعاية الأجنبية، وفى غيبة الإعلام الوطنى الأمين، أن هذه المساعدات عبارة عن تبرعات أو منح لا ترد، بل أن قلة من الناس قد تقتنع بزعم الدول التى تقدم هذه المساعدات بأنها من قبيل «الصدقة» التى لا يتبعها من أو أذى. والحق أن هذه المفاهيم أبعد ما تكون عن الحقيقة والواقع. ذلك أن الجزء الأكبر من هذه المساعدات ليس غير قروض تقدمها حكومات أو مؤسسات دولية تخضع إدارتها لهيمنة الدول الرأسمالية الكبرى، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بالطبع. وهذه القروض يتعين سدادها فى أجال محددة وبأسعار فائدة يتم الاتفاق عليها» وهذه القروض ليست من النوع «السهل» أو ما يطلق عليه «القروض الميسرة» كما توحى بذلك عبارة المساعدات».

(إبراهيم العيسوى (١٩٨٤) ص ص ١٥٨ - ١٥٩)

«والجدير بالذكر أيضاً أنه قد حدث نمو فى شكل

المساعدات الرسمية المقدمة للدول النامية منذ الحرب العالمية الثانية. ويمكن النظر إلى ذلك النمو، خاصة بعد فقدان المستعمرات كوسيلة للحفاظ على مصالح مشتركة بين الصفوة فى الدول النامية وبين المركز الاستعماري، أو كنوع من الرشوة لتلك الصفوة لجعل الأمر مفيداً لها أن تستمر فى التعاون لاستنزاف رأس المال من بلادها. وأيا كان شكل المساعدات فلا شك أن الدول المصدرة لها تستفيد أعظم استفادة من خلالها، ولا سيما تلك الفوائد الشديدة الوضوح للمصالح الأمريكية والتى تتمثل فيما يلى:

١. توفر المساعدات الخارجية سوقاً واسعاً وفورياً لبضائع وخدمات الولايات المتحدة الأمريكية.

٢. تنشط المساعدات الخارجية تنمية أسواق خارجية جديدة لشركات الولايات المتحدة الأمريكية.

٣. توجه المساعدات الخارجية الاقتصاد الوطنى ناحية نظام حر تنتعش فيه شركات الولايات المتحدة الأمريكية».

(هايتر، ص ١٤٦)

«ونظراً لعظيم فوائد القروض والمساعدات التى تقدمها الدول المانحة فقد أصبح الأمر معروفاً ويصعب إخفاؤه، بل إن زعماء أمريكا نفسها يعلنون ذلك صراحة فيقول الرئيس كيندى عام ١٩٦١» إن المساعدات الخارجية هى أسلوب تحافظ به الولايات

المتحدة الأمريكية على النفوذ والسيطرة فى العالم أجمع، وهى فى الوقت نفسه تدعم كثيراً من الدول التى لولاها ستنهار بالتأكيد أو تدخل فى إطار الكتلة الشيوعية»، أما الرئيس نيكسون فقد كان أقل كياسة فى تعبيره وذلك خلال حملته الانتخابية عام ١٩٦٨، عندما قال «دعونا نتذكر أن الهدف الأساسى للمساعدات الأمريكية ليس هو مساعدة الأمم الأخرى، بل مساعدة أنفسنا».

ومن الملاحظ أن المساعدات الممنوحة لا تقدم لكل الحكومات حيث تستخدم لدعم الحكومات الصديقة والأصدقاء داخل تلك الحكومات. والحكومات اليمينية هى أكثر من يتلقى المساعدات، أما الحكومات اليسارية أو حتى التقدمية فحسب، فتقلل لها المساعدات أو تقطع عنها تماماً. وعندما تقلب تلك الحكومات عن طريق الانقلابات العسكرية تكافأ النظم الجديدة الصديقة بتجديد «السخاء» وحين تتلقى الحكومات اليسارية «مساعدات» فإن المبالغ المقدمة عادة ما تكون رمزية، ويمكن تفسيرها كجزء من محاولة لإبعاد تلك الحكومات من سياساتها اليسارية.

وفى كثير تستخدم المساعدات كمجرد سلاح سياسى، وفى أوقات أخرى تستخدم بسخرية قاسية مثلما هو الحال فى تقديم المساعدات الغذائية. فلقد ترك عدد كبير من الدول النامية نفسه ليصبح معتمدا

اعتماداً كبيراً على هذا الشكل من المساعدة، وعلى وجه الخصوص تلك التى تقدمها الولايات المتحدة، فيما هو معروف باسم «برنامج الغذاء من أجل السلام». وانتقدت المساعدات الغذائية كثيرا على أساس أنها وسيلة لإحباط البرامج الزراعية التى تحقق اكتفاء ذاتياً متزايداً.

إلى جانب هذا تتعرض المساعدات الغذائية للتحكم السياسى بدرجة كبيرة، ولقد قال «دان إليرمان» عضو «مجلس الأمن القومى» الأمريكى عام ١٩٧٤: «إن تقديم المساعدة الغذائية لبلد ما لمجرد أن سكانه يتضورون جوعاً لهو سبب واه للغاية «لكن الحقيقة أن هناك أسبابا أخرى أشار إليها «مكتب البحوث السياسية» التابع لوكالة المخابرات المركزية: فى عالم ينتشر فيه الجوع، فإن ما يكاد يكون احتكاراً للولايات الأمريكية لتصدير المواد الغذائية، يمكن أن يمنحها قدرا من القوة التى لم تكن لديها من قبل. ويمكن أن يكون فى ذلك شكل سيطرة اقتصادية وسياسية، أكبر من تلك التى تمت فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية.. فواشنطن يمكنها أن تستحوذ على سلطة منح الحياة أو الموت على أقدار حشود المحتاجين».

(تيريزا هايتر (١٩٩١) ص ص ١٤٩ ـ ١٥٠)

وهكذا يتضح لنا أن الإتفاق غير المتكافئ بين قوى متعارضة فى المصالح والأهداف سوف يكون فى

صالح الطرف الأقوى، وبالطبع على حساب الطرف الضعيف الذى يفقد قدرته على اتخاذ قراراته. وتصبح العلاقة المشوهة بين الشمال والجنوب هى الوسيلة الأساسية لتقدم المركز وتخلف المحيط بغض النظر عن مظاهر الخداع الزائفة التى توحى بالتنمية لأنها فى حقيقة الأمر نمو مشوه.

وبغض النظر عما يشير إليه «إبراهيم العيسوى» من أن قادة دول العالم الثالث يستهجنون وصف بلادهم بأنها بلاد تابعة، وقد يقسمون بأغلظ الإيمان أنهم لا يأتمرون بأوامر تصدر لهم من هذه الدول «الصديقة» والمؤسسات الدولية كالبنك والصندوق. فإن القرار النهائى يظل بأيدهم ولا يفرضه أحد عليهم.

والحق أن الدول الصناعية الكبرى ليست من السذاجة بأن تظهر أمام هذه الدول النامية أو تلك بمظهر الآمر الناهى بل إنها على العكس من ذلك تحرص على أن يتم كل شىء من خلال المناقشات والمباحثات والمفاوضات، وبموافقة الطرفين.

ولكن أى اتفاقات يمكن التوصل إليها بين طرف قوى وطرف ضعيف، أى بين قوى غير متكافئة؟!

وإذا كانت الدولة «المتقدمة» تصر على «شروط معينة» فى هذه الاتفاقات فإنها سرعان ما تدفع عن نفسها شبهة «الإملاء» أو «التعنت» بمقولة أن هذه ليست إلا شروطاً عامة «تقليدية» تتضمنها اتفاقاتها مع كافة دول العالم الثالث. غير أن الأهم من ذلك هو

ما يجرى للدول النامية من عمليات «ترويض» وتهيئة و«توريط» من خلال الإغراق فى الديون وترسيخ النمط الاستهلاكى الغربى وخلق فئات ذات مصلحة فى الارتباط بها. وتؤدى هذه العمليات إلى جعل الدولة النامية فى وضع استسلامى يمكن أن تقبل فيه شروطا وقيودا عديدة على حرياتها فى التصرف، وكلما أزداد اعتماد الدولة النامية على طرف أجنبى معين، وجدت نفسها تحسب ألف حساب قبل أن تتخذ قراراً ما خشية أن يثير ذلك حفيظة ذلك الطرف الأجنبى أو يمس مصالحه أو يبعث بمخططاته الإقليمية والدولية فينقطع خط الإمدادات».

(إبراهيم العيسوى (١٩٨٤)، ص ص ١٦٥ ـ ١٦٦)

(٣) الشركات المتعددة الجنسيات:

أرادت الدول الشمالية الإمبريالية، أن تتوسع بحيث تضمن أماكن جديدة لتوطين السكان الزائدين على الحاجة، والذين يعانون فى نفس الوقت البطالة، إضافة إلى رغبتها فى فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، ومن هنا وجدت الفرصة متاحة فى المستعمرات، التى لم تكتف بنقل خبراتها، إلى المراكز وإنما سعت إلى تكريس وتأسيس شركات فرعية للشركات الأم فى المراكز وهى المسماة الشركات المتعددة الجنسيات (أى التى تمتلك أصولاً فى أكثر من دولة).

وتقول «هايتر»: «لقد كانت بداية هذه الشركات

عندما بدأت عملية التركيز فيما وراء البحار، بأن قام عدد من الشركات التجارية الصغيرة فى مجموعات سيئة السمعة، مثل «شركة إفريقيا المتحدة» والشركة «الفرنسية لإفريقيا الغربية» و«شركة الفواكه المتحدة». وكانت تلك الشركات قد أمنت لنفسها المواد الخام والمنتجات الزراعية من المناطق المستعمرة، ولقد نوعت تلك الشركات فى وقت تال، أعمالها للإنتاج «الصناعى فى البلد الأم. «فشركة إفريقيا المتحدة» هى نتاج اندماج شركات فى إفريقيا نظمها «الإخوة ليفر» وقد بدأت بصناعة الصابون فى ليفربول ثم أصبحت تابعة لشركة «يونيليفر» عندما تأسس هذا المجتمع الاحتكارى الأنجلو ـ هولندى عام ١٩٢٩. هكذا أمنت الحفاظ على إمداد مصانعها فى أوروبا بزيت النخيل والزيوت الأخرى الضرورية لإنتاج الصابون والزبد الصناعى «المارجارين». وهناك احتكارات ومؤسسات متعددة النشاطات، تمت بعمليات متشابهة، وكانت كلها بمثابة أصول لما هو معروف الآن باسم الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات فوق الجنسيات أو الشركات العالمية.

وتتحكم الشركات المتعددة الجنسيات، فى يومنا هذا، فيما بين ربع إلى ثلث الإنتاج الكلى العالمى. وطبقاً «لتقرير برانت» فقد بلغت المبيعات الكلية لفروعها الأجنبية عام ١٩٧٦، ما يقدر بـ ٨٣ مليون دولار، وهو ما يقارب الناتج القومى الكلى لكل الدول النامية، فيما عدا تلك المصدرة للبترول، وهو أيضاً مبلغ أكبر من القيمة الكلية لكل الصادرات المباشرة للبلدان المتقدمة.

ولا شك أن الأرباح من العمليات الخارجية كانت عموما أكبر بكثير من الأرباح التى تحققت من العمليات فى البلد الأم. وذلك لأن الاستثمارات التى تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات لم تكن لتوظف، لو كان الأمر هو رفاهة سكان الدول النامية وليس الأرباح التى ستحققها. إن الجزء الأكبر من رأس المال يجمع فى الدول النامية، وأنه أجنبى فقط من حيث ملكيته والسيطرة عليه، ولو كانت شعوب الدول النامية تمتلكه وتسيطر عليه لكان من الممكن أن توظف الأرباح لتحسين مستوى معيشة تلك الشعوب وليس مستوى معيشة أصحاب رأس المال الأجانب.

(تيريزا هايتر (١٩٩١) ص ص ١٣٢ ـ ١٣٤)

والجدير بالذكر أن هذه الشركات الاحتكارية العملاقة التى تغطى نشاطاتها أجزاء عديدة من العالم وخاصة العالم الثالث، تمارس دوراً خطيرا فى نشر الفساد على مستويات عديدة من الدول النامية.

«وتمثل الرشوة أسلوباً عرفيا معترفا به فى دوائر هذه الشركات، وترصد الأخيرة لها أموالاً ضخمة فى ميزانياتها، عادة ما يتم إخفاؤها تحت البند «العلاقات العامة والمصروفات النثرية» ومثال ذلك قيام شركة «لوكهيد» الأمريكية برشوة العديد من القادة والمسئولين الحكوميين فى الدول النامية، وقد أدى تفجير قضية هذه الشركات إلى إزاحة النقاب عن تورط شركات أمريكية أخرى فى الرشوة، وتبين أن الرشاوى التى قدمتها هذه الشركات لكبار المسئولين فى الدول النامية بلغت «١٠» ملايين دولار خلال

الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ ومن بين هؤلاء المسئولين «المرتشين» رئيس دولة الجابون الذى حصل فى أوائل السبعينيات على رشوة قدرها «١٥٠» ألف دولار من شركة يونيو كاربيد».

(جلال معوض (١٩٨٧) ص ٢٣)

«ومن أخطر الظواهر المرتبطة بقيام هذه الشركات واتساع مجال عملها فى مصر هو ما تؤدى إليه من خلق ولاءات جديدة لدى العاملين المصريين، قد يتعارض مع ولائهم الأصلى للمصلحة العامة. ولسنا نغالى عندما نقول إن رأس المال الأجنبى قد خلق له ركيزة داخلية، يعتمد عليها تسيير أموره واستقراره أوضاعه، قوامها العاملون فى الشركات الانفتاحية وطائفة وكلاء الشركات الدولية وغيرهم من المنتفعين بشكل أو آخر من نشاط هذه الشركات والذين أصبحت مصالحهم مرتبطة على نحو قوى باستمرار وجود هذه الشركات، وتوسيع نشاطها والذين سيعملون تلقائيا على مقاومة أى تغيير فى أوضاع هذه الشركات بل ومقاومة أى تغيير فى سياسة الانفتاح ذاتها».

(إبرهيم العيسوى (١٩٨٤) ص ٢٢)

ومن المعروف أن بعضا من وكلاء هذه الشركات فى مصر يشكلون ما يمكن أن نطلق عليه مسمى طبقة الرأسمالية الطفيلية، تلك التى نمت فى أحضان الانفتاح والشركات المتعددة الجنسيات. وهذه الطبقة تعمل خارج نطاق الإنتاج الحقيقى، الذى يساهم فى التنمية والتقدم وزيادة الثروات القومية، حيث يتخذ

النشاط الطفيلى صورا عديدة من الإتجار فى الأغذية الفاسدة، تجارة المخدرات، السمسرة، المضاربات - تجارة السوق السوداء، والمهربين للسلع والمتهربين فى نفس الوقت من الضرائب. ويمكننا القول إن هذه الطبقة توصف بأنها طفيلية لأنها غير منتجة على وجه الإطلاق، ويتوقف دورها على مجرد تداول الثروة ونقلها من يد أصحابها الحقيقيين إليهم، مستخدمين فى ذلك كافة الوسائل غير المشروعة من غش وتدليس وإرشاء واستغلال للنفوذ السياسى والإدارى، ومن ثم فهى الطبقة التى روجت ومارست الفساد تحت مسميات انفتاحية جديدة كالشطارة والفهلوة، واستطاعت بذلك الحصول على مكاسب بدون وجه حق.

ب - العوامل الداخلية للفساد:

ينتشر الفساد فى الدول النامية بفضل مجموعة من العوامل الداخلية نجملها على النحو التالى:

(١) التسلطية والممارسات الشخصية للحاكم

(٢) تقلص دور الأحزاب السياسية.

(٣) ضعف النظام القانونى.

(٤) تضخم الجهاز البيروقراطى.

(٥) التفاوت الاجتماعى والاقتصادى.

(٦) سيادة قيم الولاء الشخصى على القيم الوطنية.

(١) التسلطية والممارسات الشخصية للحاكم:

من أهم السمات المميزة للحاكم أو القائد فى الدول النامية أحادية الرؤية والتمتع المطلق بالسلطة، لدرجة تصل إلى الاستبداد فى كثير من الأحيان. فهو «أى القائد» المفوض لكل الأمور وصاحب الحرية المطلقة فى التعامل مع القضايا وكافة الأمور الداخلية، وربما كانت صلاحيات دور الرئيس أو القائد هى التى تسمح بكل ذلك، خاصة إذا ما انتفت دستورية القوانين وشرعيتها وأصبحت العلاقات الشخصية والأعراف غير الرسمية هى المتحكمة فى كل شىء.

إن رئيس الجمهورية فى معظم الدول إن لم تكن جميعها هو رئيس الحزب الحاكم وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو رئيس المجلس الأعلى للقضاء، ورئيس المجلس الأعلى للشرطة ورئيس السلطة التنفيذية، والواقع يؤكد أن مجلس الوزراء فى العديد من الدول النامية ما هو إلا مشارك للرئيس فى رسم السياسات ومن هنا فقد مكنت هذه السلطات الواسعة الرئيس من أن يصبح الجهة الوحيدة المسئولة عن اتخاذ القرارات.

ومن الملاحظ أن العملية السياسية فى مثل هذه الأنظمة تتميز بالشخصانية personalism «أى السير فى فلك شخصية الحاكم أو الرئيس» ومن هنا تتصف المعاملات فى كثير من الأحيان، إن لم تكن فى جميعها، بالولاء الشخصى للرئيس أو القائد ومن ثم

تسـيـر العـلاقـات فى اتجـاه واحـد من الرئيس إلى الاتباع.

ويشـيـر James and Leiden إلى أن «عـلاقـات التبعـيـة من قبل المحكومين لا تقتصر على شخص الحاكم، بل إن كل قـائد أو مسئول فى مكانه يمثل مصدر السلطة الأساسى، وعلى كل المحيطين به من اتباع أن يمتثلوا له. وفى مـثل هذا المناخ تسود عـلاقـات الصـراع بين الاتباع فى محاولة كل منهم للتقرب إلى الحاكم، وقد يشجع الحاكم نفسه هذا الصراع حتى تظل السلطة فى يده، وقد يتخلص الحاكم من منافسيه بعزلهم من مناصبهم أو حتى اغتيالهم إذا لزم الأمر ويصبح فى النهاية هو مصدر كل القرارات ولو وجدت أشكال للمشاركة فهى مشاركة صورية لا أكثر».

(James A. Bill and Carl Leiden (1979) p. p.52-55)

ولا شك أن أكثر النظم الاجتماعية إنماء للفساد هى تلك النظم الديكتاتورية التى تتركز فيها السلطة فى شخصية الحاكم المستبد الذى تبيع كافة السلطات الأبوية للانفـــراد بالثـــروة والحكم. وهذه الظاهرة تعرفها الدول النامية عظيم المعرفة، ولمصر فيها تجارب كثيرة كانت ومازالت، وإن اختلفت فى الشكل الذى يعبر به الحاكم عن احتكاره للسلطة والنفوذ فى صنع القـرارات إلا أن المضـمـون واحـد. وذلك لأن الفساد ظاهرة بنائية تنتجها الظروف الاجتماعية والاقتصادية القائمة على علاقات الاستغلال فى أى مجتمع من المجتمعات وفى أى مرحلة تاريخية.

ويشير «عبدالباسط عبدالمعطى»: «إلى أنه فى مصر وعلى سبيل المثال كانت استراتيجية «محمد على» الانفراد بالسلطة وكان يعلم أن ذلك لن يكون مواتياً إلا إذا أحدث تغيرات أساسية فى الاقتصاد وفى التركيب الطبقى، بتقوية طبقات بعينها ليتكئ عليها، وإضعاف أخرى كان يخشى منها. وبدأ ذلك بسيطرته على الأرض تدريجياً. ففى عام ١٨٠٨ صادر أملاك الملتزمين الذين لم يدفعوا الضرائب. وفى عام ١٨٠٩ حرمهم من نصف الفائض. وفى عام ١٨١٢ وضع يده على كل الأرض، وفى عام ١٨١٤ ألغى نظام الالتزام ولم يأت عام ١٨١٥ حتى كانت مصر مزرعته التى يحكم عليها قبضته. لقد كان حريصاً على ألا يشاركه أحد الثروة حتى لا يشاركه السلطة. ويدلل على هذا قوله هو بأنه كان حريصاً على أن يغدق على معاونيه الهدايا بشرط ألا يصبحوا ملاكاً. ثم اتجه إلى الفلاحين فمنعهم من التصرف فى محصولاتهم ليوردوها إجباراً له، بل حدد لهم ما يزرعونه وما لا يزرعونه. وكان فى اختياره لهؤلاء الاتباع والمعاونين لا يصطفى إلا من لا يعارضه أو يفتح له باباً تهب منه ريح الدراهم. فكانوا أهل الثقة الذين اعتمد عليهم ومعظمهم من عائلته وأصهاره وضعهم فى المواقع الهامة، وكان الفلاحون يضجون من الاستغلال، فهربوا من الريف بالهجرة، ومن التجنيد للعمل فى الصناعة وقتلت الصناعة الصغيرة بسبب احتكاره وآلت أرباح التجارة إلى الحكومة والوسطاء».

(عبدالباسط عبدالمعطى (١٩٨٥) ص ص ٥٢ - ٥٣)

«وفى مصر أيضاً وخلال العقود القليلة الماضية، لجأ السادات إلى المزيد من السياسات المعادية للديمقراطية وامتدت هذه السياسات إلى كل مجالات الحياة فى مصر حتى أصبح العسف بالديمقراطية لا ينال من حرية صاحب الرأى السياسى أو المعتقد الفكرى فحسب، بل أصبحت تهدد المواطن المصرى العادى وتصادر حقوقه الشرعية التى يقرها الدستور، فى التعبير والتنظيم وحرية الرأى والفكر والقول، وبدأ واضحا أمام الرأى العام استفحال مظاهر «حكم الفرد ذى الطابع المطلق، والممارسات الشمولية للحزب الوطنى فوضعت كافة المؤسسات فى خدمة حكم الفرد، وتأكد الدور الديكتاتورى «لمؤسسة الرئاسة» وسيطرتها على كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية ومحاولة فرض هذه السيطرة على السلطة القضائية والتنظيمات النقابية والديمقراطية، بل والخروج على الدستور والقانون».

(خالد محيى الدين، ١٩٨٤)

هذا ويعد المنصب السياسى فى العديد من الدول النامية إن لم تكن جميعها مصدراً مهماً من مصادر تحقيق الثروات، الأمر الذى يجعل المسئولين فى كثير من الأحيان يغتربون أو ينفصلون عن مهام مناصبهم الأساسية المتمثلة فى خدمة الجماهير والسعى بكافة الطرق وكما يقول (Martin) إلى تأمين وجودهم فى السلطة بكافة الوسائل وهى فى العادة وسائل

ديكتاتورية تقوم على القهر والقمع والتعسف فى السلطة، وكذلك الاستمرار فى استغلال المنصب العام لأغراض خاصة وللحصول على المزيد من الامتيازات»
(Seymour Martin (1964) p.66)

ولا شك أن الممارسات الشخصية للحاكم والتى يسعى من خلالها إلى تدعيم حكمه وزيادة ثرواته تؤدى إلى عدم الفصل بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ومن ثم عدم الفصل بين المال الخاص والمال العام حيث يتم إهدار الأخير فى البذخ والترف والاستهلاك الشخصى للحاكم والنخب الموالية له، وقد تصبح كل ثروات البلاد نهباً لقلة يغضون الطرف عن أعمالهم الفاسدة بل وقد تصل فى كثير من الأحيان إلى عاقبة المفسد بأبعاده من منصبه وتعيينه فى مكان آخر، حتى يمكن درء الشبهات عن الحكومة التى غالباً ما توصف بالنزاهة وطهارة اليد.

«ويعد نظام شاجارى فى نيجيريا من أكثر النظم التى عانت سوء الإدارة وإهدار المال العام. فقد قام كثير من كبار موظفى الدولة بتحويل الأموال العامة لحساباتهم الخاصة. ويحرص المتورطون فى مثل هذه العمليات الفاسدة على ألا يتم افتضاح أمرهم. أما إذا ما ساورهم الشك فإنهم يعمدون إلى التخلص بشكل كامل من جميع الملفات والوثائق الرسمية. ومن جهة أخرى فقد تبارت كافة مؤسسات الحكم فيما بينها لإنفاق وإهدار المزيد من الأموال العامة. فحكام الأقاليم التسعة عشر ورئيس الجمهورية حصلوا على

أموال طائلة. إذ كان الرئيس يحصل على نحو «١٥٠» مليون ليرة سنويا فيما عدا عام ١٩٨٢ حيث حصل على ضعف هذا المبلغ لأسباب لا يعلمها إلا هو وكبار مساعديه المقربين.

أما بالنسبة لأعضاء البرلمان فإنهم عاشوا حياة رغدة حيث امتلكوا سيارات فارهة ومنازل مجهزة تجهيزاً فاخراً. لقد أثقلت النفقات السابقة كاهل الخزانة العامة النيجيرية التى أصبحت بحلول عام ١٩٨١ على شفا الإفلاس وكان على حكومة شاجارى أن تستجدى المؤسسات والدول المانحة فى العالم للحصول على قروض مناسبة. وكانت هذه القروض ضرورية ليس لإقامة مشروعات تنموية حقيقية وإنما لاستخدامها فى ترسيخ أقدام نظام شاجارى فى السلطة».

(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٢) ص ص ٩٨ - ٩٩)

خلاصة القول، لقد شهدت الدول النامية بصفة عامة والدول الإفريقية بصفة خاصة تركيز السلطة فى أيدى قلة بعد الحصول على الاستقلال، وسعت القيادات الحاكمة إلى تثبيت أقدامها فى الحكم، الذى أصبح بمثابة مصدر لتراكم الثروات خاصة بعد أن أضفى الرعيل الأول من المؤسسين على أنفسهم هالة من القدسية الوهمية، بالطبع لتبرير سيطرتهم على كل شىء وانحسرت الديمقراطية إن لم تكن قد انعدمت فى بعض الدول.

«وإذا كانت القيادات السياسية فى بعض الدول

النامية قد تسمح بظهور مؤسسات سياسية ودستورية رسمية فهى بمثابة واجهة دعائية للنظام، دون أن تتمتع هذه المؤسسات بأى فاعلية، وتظل عملية صنع القرارات تتم من خلال شبكات العلاقات الشخصية».

(peter. H.Merkl (1970) p.419)

«وهو الأمر الذى جعل صراع السلطة فى معظم الأحوال عنيفاً حيث أخذ شكل الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية. وتؤكد الدراسة المسحية أن إفريقيا شهدت منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩١ سبعين «٧٠» انقلاباً عسكرياً ناجحاً.

وبلغ عدد التغيرات العنيفة فى القيادة السياسية الإفريقية منذ الاستقلال وحتى يونيو ١٩٩٢ نحو ثمانين حالة».

(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٢) ص ص ٤٤ ـ ٤٥)

(٢) تقلص دور الأحزاب السياسية:

تتغير الحكومات فى الدول الغربية بصفة مستمرة، وهذا التغيير فى الغالب ما يكون فى صالح الحكم والجماهير، ويتم هذا التغيير من خلال تداول السلطة، بالطرق السلمية بين الأحزاب المختلفة ذات الفلسفات المتمايزة.

وعلى سبيل المثال «فلم يغير الرئيس ميتران حكومة الحزب الاشتراكى إلا بعد أن هزم هذا الحزب فى الانتخابات الأخيرة، وانتصر اليمين. ولم تتغير حكومة الولايات المتحدة إلا بعد هزيمة الحزب الجمهورى

وانتصار الحزب الديمقراطى، فاختفى بوش وحكومته، وجاء كلينتون وحكومته. وفى كل من حالة فرنسا وحالة الولايات المتحدة فإن كل تغيير يعنى تغيير فلسفة وسياسة، ولا يعنى مجرد تغيير حكومة بحكومة».

(عبدالعظيم رمضان (١٩٩٤) ص ٩٨)

وإذا حاولنا أن نعقد المقارنة بين الأحزاب فى مصر والأحزاب فى الدول الديمقراطية نلاحظ أن الأحزاب السياسية فى مصر تنقسم إلى قسمين:

قسم له اتجاهات أيديولوجية معينة تشكل فلسفة خاصة به، ولكن ليس لديه جماهير، وذلك لأ سياسات النظام الحاكم فى مصر لا تدع لهم فرصة الالتقاء بالجماهير، حتى فى أيام الانتخابات، ومن ثم يتقلص دور الأحزاب فى مجرد إصدار الصحف المعبرة عن لسان حال الحزب وعقد الندوات الداخلية فى مقر الحزب من وقت لآخر.

أما القسم الثانى من الأحزاب فهى أسماء غير محددة الاتجاه فضلاً عن عدم وجود قاعدة جماهيرية لها أيضاً، حيث يفاجأ بعض الناس بأسماء لأحزاب لا يعرفون عنها شيئاً، ومن ثم فهى أحزاب صورية تستخدم كواجهة شكلية لتجميل النظام السياسى وإضفاء صفة الديمقراطية عليه، والحقيقة بالطبع عكس ذلك.

وذلك لأن من أهم صور الفساد السياسى فى الدول

النامية «شراء أصوات الناخبين مما يجعل من العبث الحديث عن نجاح الديمقراطية النيابية والعملية الانتخابية، وتزداد خطورة هذه الظاهرة عندما ترتبط بعوامل أخرى - تعبر بدورها عن الفساد السياسى - مثل وضع العراقيل أمام مؤيدى المرشح المعارض للنظام من خلال العديد من الوسائل بما فى ذلك استخدام العصابات المسلحة المأجورة للاعتداء على هؤلاء المؤيدين لمثل هذا المرشح المعارض، أو تمكين المؤيدين لمرشح النظام من الإدلاء بأصواتهم أكثر من مرة وغير ذلك من صور التلاعب بالعملية الانتخابية، وكذلك التحيز الواضح للقائمين بالإشراف على العملية الانتخابية، وفرز الأصوات لصالح مرشح النظام، وهذا التحيز يمتد أيضاً إلى كافة السلطات المحلية والإقليمية بما فى ذلك المحافظون وحكام الأقاليم والمناطق والمدن والذين يكونون من أعضاء الحزب الحاكم.

(Ronald & Edgar (1963) pp.29-31)

«ومن المعروف أن نظام الحزب الواحد الواسع الانتشار فى الدول النامية تثور بخصوصه العديد من القضايا، ومن أهمها قضية فساد الحزب، واستغلال المنصب فى ظل غياب تقاليد راسخة للعمل السياسى، وغياب الرقابة الشعبية أو المنافسة السياسية الحقيقية من جانب أحزاب أخرى».

(على الدين هلال (١٩٧٥)، ص ٨٨)

«والجدير بالذكر أنه لو كانت الأحزاب الموجودة

قوية ولها جذور شعبية (الحديث هنا بصفة خاصة عن مصر) لالتفت الجماهير حولها ولاستطاعت أن تلعب دوراً مهماً فى الدفع نحو التغيير، ولكن ما نلاحظه أن معظم القيادات السياسية والحزبية فى مصر تعطى وجهها للحاكم، وتدير ظهورها نحو الجماهير بدليل أنه عندما أغلق السادات جريدتى الشعب والأهالى لم يخرج صوت واحد يعترض على ذلك، وعندما وضع كل القيادات السياسية للأحزاب فى السجون فى سبتمبر ١٩٨١ لم تخرج مظاهرة شعبية واحدة تطالب بالإفراج عنهم. فالسياسة توازن قوى فحينما تكون الأحزاب المعارضة ضعيفة يسهل ضربها وعندما تكون قوية بقواعدها الشعبية تشكل ضغطا يهدد الحكومة ويجعلها تستجيب للمطالب الشعبية، وعلى سبيل المثال لماذا لم يتغير قانون الأحزاب لأنه لا توجد قوى شعبية تطالب بهذا. لقد مدت الحكومة قانون الطوارئ؟ رغم الحملات التى شنتها المعارضة؟ وذلك لسلبية الرأى العام ولعدم قدرة المعارضة على حشده وتثقيفه ورفع درجة وعيه».

(حسن بدوى، كتاب الأهالى (١٩٨٧) ص ص ٨٩ - ٩٠)

ويقول حسين عبدالرازق «إن كل ما تمارسه المعارضة للأسف لا يتجاوز حق الكلام المقيد بالصحيفة الأسبوعية لكل حزب وبالمؤتمرات التى تقام داخل المقار، بينما محرم عليها كافة الإمكانات والوسائل السياسية المعروفة فى أى نظام ديمقراطى،

مـثل حق التنظيم فى وحـدات العـمل والإنتـاج والجامعات وحق مخاطبة الرأى العام من خلال أجهزة الإعـلام المملوكـة للدولة والمسـمـاة القـومـيـة، وحق الاجتـمـاع فـى الأمـاكن العـامـة وحق تنظيـم المظاهـرات السلمـيـة وإنشـاء الجـمـعـيـات والشـركـات التـى تمول نشـاطهـا .. بل إن أحـزاب المعـارضـة ممنوعـة قسـرا من الوجـود فـى المجـالس التـمـثيلية فـى المحليـات ومـجلس الشـعب بقـوة قـانون جـائر يسـمى قـانون الانتـخـابات بالقائمـة المطلقة، وقانـون الانتخابات بالقـائمة النسبـية المشـروطـة، وبقـوة أجهـزة الدولة التى احـتـرفت تزييـف الانتخابات العامة لصالح الحزب الحاكم».

(حسين عبدالرازق ـ كتاب الأهالى (١٩٨٧) ص ٢٧٤ : ٢٧٣)

ومن الملاحظ أنه كثيراً ما تفهم مـحـاولات المعارضـة فـى الكشف عن الفـسـاد من قـبل الحكومـة علـى أنهـا محـاولات لزعـزعة الاسـتقـرار وسـوء اسـتغـلال مسـاحة الحـرية التى أتـاحـهـا النظام السـيـاسـى، وخـاصـة فـى عـهد الرئيس مبـارك الأمـر الذى يؤدى فـى النهـاية إلى إشـاعة العنف والتطرف.

وفـى هـذا الإطار يشـيـر «حسين عـبدالرازق» إلى أن «مـا يثـيـر النـاس ويدفـعـهم للتطرف والعنف ليس الحديث عن الفساد مهما علا واشـتد، ولكن اصطدام النـاس فى حيـاتهم اليوميـة بمظاهـر هـذا الفـسـاد، فلو كـتـبت «الأهـالى» أو غـيـرهـا من صـحف المعـارضـة عشرات المقالات والتحقيقات والأخبار حـول الفسـاد بينمـا النـاس فى تعـاملهم اليومى لا يضطرون إلى دفع

رشوة أو عمولة لكل من فى يده إصدار قرار أو اتخاذ إجراء يتعلق بمصلحة ما، لما صدقوا كلمة واحدة مما تنشره صحف المعارضة ولبارت تجارتها.

ولكن الحقيقة أن الفساد ضارب فى أعماق الدولة من القمة إلى القاع والكل يعلم أن لدى المدعى العام الاشتراكى عشرات من قضايا الفساد تمس علية القوم وقيادات بارزة فى الحكومة والحزب الوطنى ولكنه ينتظر قراراً سياسياً.. لا يصدر. لتحريك هذه القضايا. وهناك عشرات من القضايا والجرائم تختص بها النيابة العامة، وكل وقائعها لدى أجهزة الضبط ولكنها محجوبة بقرار سياسى.

والكل يصطدم فى حياته اليومية فى المأكل والمشرب والتعامل مع أجهزة الدولة، سواء للحصول على ورقة رسمية أو من أجل الحصول على صفقة ضخمة بالرشاوى المطلوب منه دفعها».

(حسين عبدالرازق، ص ص ٣٢١ ـ ٣٢٢)

«هذا ويضاعف من خطورة الفساد فى الدولة ا النامية ما يتصف به الرأى العام من ضعف وعدم فاعلية، فنتيجة لتفشى الأمية والخوف التقليدى من السلطة، والرغبة فى تحاشيها وغياب الصحافة الحرة وغيرها من وسائل الإعلام الجماهيرى والتى تستخدمها القيادات الحاكمة فى تزييف وعى الجماهير، وصرف أنظارهم عن المشكلات الجوهرية إلى المشكلات الهامشية، وإبعادهم عن مجرد التفكير فى أى أوضاع أو بدائل لما هو قائم، ويتسم الرأى العام فى هذه الدول بالضعف والعجز عن أداء وظائفه

الحقيقية فى ممارسة الرقابة والضبط والمحاسبة للقيادات الحاكمة، وإعادتها إلى الصواب متى تعسفت فى ممارسة السلطة أو تورطت فى الفساد ومعاقبتها إن لم ترتدع، ومن هنا تتمتع القيادات الحاكمة وبصرف النظر عن النصوص الدستورية - بسلطات مطلقة من الناحية الواقعية، مما يشجعها على الفساد والتمادى فيه مادامت لا تجد رأياً عاماً قوياً قادراً على ردعها. وفقط عندما يطفح الإناء بما فيه، وتزداد حدة فساد هذه القيادات والنخب والجماعات المرتبطة بها، فإن الجماهير فى ظل ضعف النظام القانونى، وعدم تكامل الرأى العام - قد لا تجد أمامها سوى العنف الذى قد يصل إلى درجة الثورة للإطاحة بهذه هالقيادات ونظمها الفاسدة القمعية وهو ما حدث فى إيران «الشاة» والسودان «نميرى» والفلبين «ماركوس» وهايتى «دوفالييه».

(حمدى عبدالرحمن وجلال معوض، أماكن متفرقة)

(٣) ضعف النظام القانونى:

«إن القانون ضرورة تقتضيها الحياة الاجتماعية للإنسان حيث تتعدد المصالح وتتضارب وتتعارض الحريات الأمر الذى يؤدى الصدام غير المقيد بينها إلى الفوضى والأضطراب، وهو ما يستدعى ضرورة تنظيمها وتحديدها فى شكل قواعد يجب على كل فرد أن يلتزم بها فى علاقاته بالآخرين، ومجموع هذه القواعد يشكل القانون. وهو بذلك يهدف إلى تحقيق

العـدالة بين الأفـراد والمؤسـسـات التـى يتكون منـهم المجـتمع وبينهم وبيـن الدولة. وهـذه القـواعـد القـانونيـة العـامة تـترجم الأوضـاع السـائدة فـى المجتمع، وتتحـدد بناء عليـهـا الأطر السلوكيـة العـامـة لأفـراده. ويجب أن تترجم القواعد القـانونية عـلاقات المجتمع بشكل يحقق العدالة بين أفـراد ومؤسسـات المجـتمـع. وهـو مـا يعنى تحديد أطر التصرف والسلوك».

(عبدالكريم محمد هاشم (١٩٩٠)، ص ٥٧)

«وبالـرغم مـن ذلك فـإن مـن أهـم عـوامل انـتـشـار الفـسـاد فـى الدول النـاميـة عدم وجـود قـوانين رادعـة للفسـاد. ومن المعلوم أن العبـرة فى القوانين ليست فى دقة صياغتها أو تكاملها من الناحية الشكلية ولكن فـى التـنفـيـذ الفـعـال لهـذه القـوانين ومـا تنطوى عليـه من جـزاءات تفـرض علـى من يخـالفـهـا، وبهـذا يـمكن أن تصيـر القـوانين فعـالة ومـتمـثلة باحـترام الجـمـيع من الحكام والمحكومـين. ونـتحـدث هنا بصـفـة خـاصـة عن القـوانين التى تحظـر علـى شـاغلى المناصب الرسـمـيـة تقـاضـى رشـاوى أو عـمـولات أو ممـارسـة أى شـكل من أشكال المحـاباة أو المحـسـوبيـة أو اسـتـغـلال النفـوذ وتسخير المنصب العام لتحقيق مصالح خاصة. «ورغم أن هـذه القـوانين مـوجـودة من النـاحـيـة الشكليـة فـى الدول النامـيـة، إلا أنه من الناحيـة الواقـعـيـة لا توجـد عـقـوبات رادعـة، فـى الأغلب - إن لم يكن فـى كل هـذه الدول - تفـرض علـى شـاغلى المناصب العـامـة متى ثبت تورطهم فـى الفسـاد»

(جلال معوض (١٩٨٧)، ص ١٧)

«ولقد كان من أهم نتائج الانفتاح فى مصر نشوء مراكز قوى اقتصادية اكتسبت نفوذا وهيمنة لا يستهان بها على توجيه السياسات الاقتصادية وصنع القرارات العامة سواء عن طريق صلاتها مع كبار رجال الدولة مباشرة أو عن طريق عملائها فى مختلف أجهزة التشريع والتنفيذ».

(إبراهيم العيسوى (١٩٨٤)، ص ٢٠)

والجدير بالذكر أن الحديث عن ضعف القانون كأحد العوامل المسببة للفساد فى المجتمع فى فترة تاريخية معينة. يجعلنا نركز على مفهوم سيادة القانون، وقبل البدء فى الحديث عن سيادة القانون، لابد أن نعرف أى قانون هذا الذى ينبغى المحافظة عليه، هل هو القانون الذى يخدم مصالح أصحاب النفوذ ويحمى ثرواتهم فى مقابل تحجيم مصالح الأغلبية «التى صدرت قوانين ضدها تطالب برفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية المقدمة لها». والتى غالباً ما تأتى فى نهاية قائمة الأولويات برغم تحملها النصيب الأكبر من عبئى العمل والإنتاج.

أم أنه القانون الذى ينتمى إلى تلك المجموعة من القوانين التى يطلق عليها مسمى قوانين سيئة السمعة «مثل قانون الطوارئ، قانون العيب، قانون حماية الجبهة الداخلية.. إلخ». تلك التى تكبل الفرد بمزيد من القيود وتعرقل إرادته الحرة وتقلص حقوق الإنسان وأهمها حقه فى التعبير عن رأيه، ومشاركته الفعالة

فى صنع القرارات المصيرية بالنسبة له، وربما قد يخضع الفرد وباسم القانون لأسوأ صور الاستغلال.

وهنا نتساءل هل يمكن أن يؤدى قانون إلى انتشار الفساد؟

والإجابة على هذا السؤال نعم وعلى سبيل المثال، قانون الطوارئ الذى تعمل به مصر منذ عام ١٩٨١، خاصة بعد مقتل السادات حيث تحولت الحالة فى مصر منذ ذلك الحين إلى حالة طوارئ دائمة لأن القانون لايزال قاذما ومازالت السلطات القائمة على تنفيذه مستغلة الصلاحيات التى يتيحيها هذا القانون أسوأ استغلال، لقد أدى هذا القانون إلى انتشار الفساد.

إن حالة الطوارئ وفقاً لهذا القانون تعطى رئيس الجمهورية، والسلطة التنفيذية بصفة خاصة حق تقييد حرية الأشخاص فى الاجتماع والتنقل والإقامة، والقبض على المسجلين خطر والمشتبه فيهم، حتى من غير المجرمين، وتفتيش الأشخاص بدون إجراءات جنائية وتحديد إقامتهم، ومصادرة وممتلكاتهم وسحب تراخيص الأسلحة وغير ذلك.

وبناء على ما سبق فقد شهدت مصر فى عامين (١٩٩٧ ـ ١٩٩٨) ضبط «٤٧» حالة انتحال صفة ضابط شرطة قام بها منحرفون مسجلون خطر، وارتكبوا العديد من الجرائم «من سرقة وخطف واغتصاب.. إلخ» والسبب أن من حق الضابط أن

يوقف أى مواطن فى أى مكان وأى زمان وفقاً للقانون السابق وفى نفس الوقت الذى يعانى فيه المواطن عدم القدرة على طلب الكارنيه، أو ما يثبت شخصية الضابط، وإذا فعل فمن الممكن أن يتعرض لأشد أنواع العقاب.

إذن لابد أن نعرف أولاً ماهية القانون، ثم نحكم بعد ذلك عن مدى أهميته فى تنظيم أمور الحياة العامة، وحماية الأفراد الضعفاء والفقراء قبل الأقوياء والأغنياء، ومن ثم قبول سيادته والحفاظ عليها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يرتبط بمفهوم سيادة القانون، مفهوم آخر لا يقل عن الأول أهمية وهو مفهوم الشرعية. وأيضاً لابد قبل المطالبة باتباع الشرعية لمحاصرة الفساد ومحاربته، أن نحدد أى شرعية، هل هى الشرعية المعبرة عن إرادة الجماهير أم الشرعية التى تقام على انتخابات «مزورة» من خلال استغلال النفوذ والممارسات الخاطئة للسلطة التنفيذية فى تزييف الانتخابات؟!

إن الحديث عن مثل هذه الأمور الشائكة لم يعد سراً ولا من المحرمات، فقد أثبتت الوقائع أن الكثير من الدول النامية إن لم تكن جميعها تجرى فيها انتخابات لا تستند إلى قوانين دستورية، ومن ثم لم تكن يوماً معبرة عن إرادة الشعب الحقيقية، بقدر ما تعتبر عن إرادة البلطجية والمزورين وسماسرة شراء الأصوات وتجار الانتخابات.

(٤) تضخم الجهاز البيروقراطى:

تعانى الدولة النامية غياب الأبنية والمؤسسات السياسية القوية والقادرة على ممارسة الرقابة والضبط على الأجهزة البيروقراطية، ويترتب على ذلك إطلاق يد العناصر البيروقراطية خاصة العناصر العليا منها فى تنفيذ ما تراه محققاً لمصالحها الخاصة مستخدمة فى ذلك الأساليب المتنوعة للفساد الإدارى.

«ويلاحظ فى العديد من الدول خاصة تلك التى تتبنى قيادتها الحاكمة سياسات إنمائية اشتراكية أساسهما التخطيط المركزى وتأميم المنشآت الصناعية والتجارية والمصرفية وإعطاء دور كبير للجهاز الحكومى، والقطاع العام فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتحول بيروقراطية الحكومة والقطاع العام «الاشتراكى» إلى جهاز «قابض» مسيطر يمارس السلطة السياسية، ولو بالتحالف مع المؤسسة العسكرية التى عادة ما تنتمى إليها القيادة الحاكمة، خاصة أن السيطرة الفعلية على أجهزة الحكومة والإدارة وهيئات وشركات القطاع العام عادة ما تكون فى يد الضباط المسرحين من الخدمة العسكرية، وكذلك فى يد البيروقراطيين المدنيين والتكنوقراطيين الموالين للقيادة الحاكمة، وعادة ما يتحول هؤلاء المديرون من العسكريين والمدنيين إلى طبقات عليا جديدة ذات مصالح خاصة متميزة وتوصف هذه الطبقات «بالطبقات البيروقراطية الجديدة، ورغم ارتفاع ما يحصل عليه هؤلاء القادة البيروقراطيون من

رواتب وبدلات، إلا أنهم فى معظمهم يميلون إلى استغلال مناصبهم فى تحقيق مصالحهم الخاصة وتكديس الثروات وأشباع رغباتهم الاستهلاكية. ويتم لهم ذلك من خلال عدة مسالك لعل من أبرزها الاختلاس وتقاضى الرشاوى والعمولات. ومن هنا نجد مفارقة صارخة فى هذه الدول النامية ذات السياسات الاشتراكية، فبينما تلتزم القيادات السياسية أمام جماهيرها بالاشتراكية وعادة ما تكون هذه القيادات غير فاسدة فى ذاتها يتسم العديد من القادة البيروقراطيين بالفساد، ويصير حديثهم عن الاشتراكية ليسا إلا نفاقاً فى العلن وسخرية فى الخفاء.

(جلال معوض (١٩٨٧) ص ١٨)

ويؤكد «جلال معوض»: أن تلك الظاهرة لا تقتصر على الدول النامية ذات التوجه الاشتراكى، بل إن هذه الظاهرة تنتشر وبدرجة أكثر وضوحا، فى الدول النامية الأخرى التى تسلك قياداتها السياسية الدرب الرأسمالى فى التنمية. فمن الملاحظ فى مثل هذه الدول الأخيرة أن الفساد لا يقتصر على القادة البيروقراطيين، وخاصة فى إدارات الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد الأجنبى والضرائب، وغيرها من الإدارات التى تمس أنشطة اقتصادية رئيسية تعنى الكثير للشركات ورؤوس الأموال الخاصة المحلية والغربية والتى يلجأ أصحابها إلى حماية مصالحهم «الطفيلية» وتجاوز الإجراءات الروتينية المعقدة لهذه الإدارات، من خلال تقديم الرشاوى

والعمولات إلى مديرى تلك الإدارات . فضلا عما قد يترتب على ضخامة الأموال التى تتفاعل بها تلك الإدارات، وقلة أو انعدام الرقابة والضوابط على مديريها من تشجيع الأخيرين على اقتناص الأموال أو اختلاس بعضها، ولكن هذا الفساد يمتد فى كثير من الأحيان إلى القادة السياسيين المرتبطين بروابط مصلحية وأحيانا عائلية بالنخب الاقتصادية المحلية المسيطرة، والمعتمدين على الدعم الغربى من أجل الاستمرار فى السلطة.

ومن النماذج الواضحة فى هذا الخصوص نظام «محمد رضا شاه» فقد كان منح التراخيص التجارية والصناعية والسماح بالاحتكارات الصناعية يتم على أساس ولاء الإيرانيين القائمين بهذه المشروعات للشاه من ناحية ومدى ما يحصل عليه الأخير وأسرته منهم من أموال، حيث كانت مؤسسة بلهوى تتلقى العمولات التى تقدمها الشركات الإيرانية الصناعية والتجارية لضمان حماية مصالحها وتسهيل نشاطاتها وكانت هذه العمولات لا تقل فى العادة عن «١٠٪» من قيمة المشروعات التى كانت تسعى هذه الشركات إلى إقامتها.

(جلال معوض، ص ص ١٨، ١٩، ٢٠)

وتستمر الرشوة سمة مميزة للأجهزة البيروقراطية فى الدول النامية، رغم ما تشهده بعض هذه الدول من حملات لمكافحة الفساد الإدارى، حتى إنه فى الفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٥٩ تم فصل واستبعاد «٤٦٠٢) من الإداريين التايلنديين بسبب تقاضيهم للرشاوى، وكان

هذا العدد يمثل «١٪» من إجمالى الإداريين فى تايلند آنذاك، مع ملاحظة أن العدد الحقيقى لهذه العناصر الإدارية المرتشية كان يتجاوز بكثير العدد المذكور، لأن العناصر التى تم فصلها كانت فقط هى تلك التى اكتشف أمرها - أى كانت مجرد - أسماك صغيرة بينما العناصر الأخرى التى تحصل على رشاوى ضخمة «الحيتان الكبيرة» فإنها نادراً ما يكتشف أمرها.

(جلال معوض، ص ٧)

ولا شك أن طبيعة الأجهزة الإدارية فى الدول النامية ونظرة القائمين بالعمل داخلها لطبيعة أدوارهم الاجتماعية تلعب دور كبيرا فى انتشار الفساد.

فمن الملاحظ أنه إذا كانت الأجهزة الإدارية فى الدول المتقدمة تقوم على أساس مفهوم الخدمة المدنية، فإن هذه الأجهزة فى غالبية الدول النامية لا تعترف بهذا المفهوم، ومن هنا صارت العناصر البيروقراطية ذات يد طليقة فى تنفيذ ما تراه محققاً لمصالحها الخاصة، مستخدمة فى ذلك أساليب متنوعة تجسد الفساد خاصة فى صورة استغلال المنصب.

أضف إلى ذلك شعور البيروقراطية بالتفوق على المواطنين الذين يعانى معظمهم الأمية والفقر، ومن هنا ينظر البيروقراطى إلى المواطن على أنه ليس صاحب حق فى الحصول على الخدمة المعينة، وإنما أحد التابعين أو الرعية التى يستجدى هذه الخدمة من رجل قوى.

وتشـير «نبـوية على» إلى أن ٧٥٪ من المواطنين فى إحدى الدراسات المسيحية فى الفلبين يسلمون بهذه الحقيقة فى تعاملهم مع الإدارة وأن ٦٧٪ من الإداريين يعتقدون أنه بدلا من تقديم الخدمة على أنها واجبهم، فإنهم يعتبرونها منحة أو خدمة يتفضلون بها على المواطنين ولهم الحق فى الحصول على مقابل نظير ذلك.

(نبوية على (١٩٨٣) ص ٤٧)

خلاصة القول: إن تضخم الجهاز البيرقراطى من أهم سمات الدول النامية، وقد ارتبط هذا التضخم بخبرات الاستعمار، حيث سعى فى البداية إلى تأسيس الأجهزة والوحدات البيروقراطية لكى تسهل له ما يقوم به من أعمال، وقد كان المستعمرون فى البداية هم المسيطرين على تلك الأجهزة، وحينما تحول الأمر إلى بعض السكان المحليين فقد كانوا موالين للاستعمار، وقد ارتبطت بعملية أداء تلك الأعمال البيروقراطية الشعور بالاستعلاء، لأنها أساسا أقيمت لخدمة المستعمر «رمز التفوق والعنصرية» وعندما تولى أبناء الوطن نفس المهام بعد الاستقلال، شعروا بنفس الخاصية حتى إن المتعاملين معهم لا يظنون فى كثير من الأحيان أن هؤلاء الموظفين يؤدون أعمالهم المنوطة بهم والتى يجب أن تؤدى بدون مقابل، ومن ثم يقدمون على إعطاء الرشاوى لتسهيل الأمور المهمة بالنسبة لهم، ويستغل الموظف الموقف فى كثير من الأحيان ويطلب المزيد على اعتبار أنه لا يؤدى عمله وإنما يؤدى خدمة

شخصية للمنتفع ومن ثم يجب أن يدفع الأخير ثمنها.

ومما لا شك فيه أن الفساد داخل أى كيان أو هيكل تنظيمى إنما يرتبط بخصائص هذا الكيان، من حيث كيفية الإدارة ونوعية الضوابط التى تحكم نشاط القائمين بالعمل داخله. وتعانى معظم دول العالم الثالث إن لم تكن جميعها وجود ازدواجية واضحة داخل الأجهزة البيروقراطية.

فهذه الأجهزة مازالت متمسكة بالمعايير التقليدية فى الإدارة التى تعلى من قيمة المصالح الشخصية والانتماءات للأفراد على حساب المصالح العامة، ومن ثم تظهر صور عديدة للفساد تتمثل فى المحاباة، واستغلال النفوذ.. إلخ. وعلى الجانب الآخر تعلن هذه الأجهزة البيروقراطية أمام جمهور المنتفعين من عامة الناس ممن هم خارج دائرة الاهتمام الشخصى تمسكها واعتمادها على الإجراءات واللوائح، ومن ثم تكون هناك عملية إخضاع غير مباشرة لإجبار العملاء على تقديم الرشاوى والعمولات بهدف تيسير ما يحتوجونه من خدمات.

ومن الملاحظ أن استغلال المنصب قد لا يكون موجها ضد المنتفعين من الجمهور الخارجى للمؤسسة البيروقراطية، وإنما قد يلجأ بعض من العاملين داخلياً فى نفس المؤسسة إلى محاولة إرشاء موظف آخر مسئول بحيث يسهل الأخير للأول فرصة الحصول على ترقية أو مكافأة. وأخيراً يمكن القول

بأن الفساد المرتبط بالأجهزة الإدارية فى الدول النامية ينتشر بناء على إساءة استخدام الصلاحيات المرتبطة بالمنصب البيروقراطى.

(٥) التفاوت الاجتماعى ـ الاقتصادى:

تعانى الدول النامية فى معظمها تفاوتا حادا فى توزيع المداخيل والثروات، وتباينا شديدا فى الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية، فهذه الدول تنقسم بشدة إلى أثرياء يشكلون نسبة ضئيلة من السكان، وفقراء يمثلون السواد الأعظم من السكان، وتزداد حدة هذه المشكلة بصفة خاصة فى الدول التى تتبنى قيادتها الحاكمة سياسات إنمائية رأسمالية محورها التركيز على اعتبارات النمو الاقتصادى وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والغربية دون إبداء اهتمام يذكر لقضية إعادة التوزيع لتحقيق درجة من العدالة الاجتماعية».

(جلال معوض (١٩٨٧) ص ٢٢)

ومن المعروف أن معظم الدول الإفريقية تعمل وفقاً لبرامج التكييف الهيكلى التى يفرضها البنك الدولى وصندوق النقد الدوليان، وتجدر الإشارة إلى أن برامج التكييف الهيكلى قد أجبرت معظم الدول الإفريقية على انتهاج سياسات تقشفية حادة مثل تخفيض النفقات الحكومية وتسريح كثير من موظفى الدولة وعمال القطاع الحكومى.. وتقليص الإنفاق على

الخدمات العامة كالصحة والتعليم والمياه النقية.

ومن الملاحظ أن التجارب التنموية التى عرفتها دول الوطن العربى خلال هذا القرن سواء منها ما تم باسم النهضة وبناء الاستقلال أو ما كان يجرى باسم الثورة والاشتراكية أو ما هو جار الآن باسم الانفتاح، جميع هذه التجارب قد كرست نوعا مشوها من التنمية سمته الأساسية هى تنمية الفوارق، والمسافة التى تفصل حضارياً بين المدينة والأرياف، بين الأغنياء والفقراء، بين النخبة المصرية والنخبة التقليدية، بين الموقف الحداثى والموقف التراثى.. إلخ، لا تزداد إلا اتساعاً وعمقاً. وخطورة هذا الوضع ليست محصورة فيما يطبعه من حيف وظلم اجتماعى واستغلال طبقى، بل هناك جانب آخر أشد خطورة ويتمثل فى كون نظام «الاندماج» و«العولمة» على الصعيد العالمى يشد إليه القطاع العصرى والنخبة العصرية، ويكرس تبعيتها النهائية لنظام الهيمنة العالمى اقتصاديا وثقافيا. هذا بينما يبقى القطاع التقليدى والنخبة المرتبطة به محاصرين مقموعين ليأتى رد الفعل منهما فى أعنف الصور اللا عقلانية.

(محمد عابد الجابرى(١٩٩٦) ص ١٤١)

وبرغم أن معظم السياسات التى تنتهجها حكومات الدول النامية تنحاز لصالح الأغنياء والطبقات البرجوازية من خلال التسهيلات التى تقدمها لهم بدعوى تشجيع الاستثمار، إلا أنهم غالباً ما يسيئون استخدام هذه التسهيلات لهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح والكسب غير المشروع.

وفى هذا الإطار سوف نشير إلى مثالين أحدهما فى مصر والآخر فى نيجيريا، ففى مصر تتمثل أهم ملامح التسهيلات فى الدعم» وللدعم صور كثيرة منها الإعفاء الضريبى ودعم مستلزمات الإنتاج، القروض الميسرة.

وقد لوحظ فى مصر اتساع نطاق الإعفاء من الضرائب على نحو ليس له مثيل فى أى دولة مفتوحة، وإذا نظرنا إلى الضرائب المباشرة نجد أن صاحب رأس المال يستطيع أن يجد وسيلة قانونية للإعفاء فى أى مشروع يريد إقامته.

ويمكن القول بلا مغالاه بأن المستثمر الذى يريد دخول السوق لا يقع تحت طائلة الضريبة، إلا إذا كان ذا غفلة ذلك أن أمامه فرصاً قانونية لا تحصى لتفادى ذلك نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر حيث يتعذر حصر كل حالات الإعفاء ومن هذه الأمثلة ما أشار إليه إسماعيل صبرى عبدالله.

«فالريح الزراعى «بعكس الأرباح التجارية أو الصناعية أو أرباح المهن غير التجارية» معفى تقليدياً فى إلنظام الضريبى المصرى ومن ثم يمكن الاستثمار فى الحدائق أو زراعة الخضر أو الزهور أو تربية النحل.. إلخ دون أى ضريبة».

فإذا كانت هناك شبهة نشاط صناعى أو تجارى مرتبط بالزراعة، فيكفى أن يعد المشروع ضمن «الأمن الغذائى» ليحظى بالإعفاء غير المحدد.

وإذا ترك المستثمر الزراعة وما يتصل بها كان بوسعه أن يقترض من أحد البنوك إذا كان من أصحاب النفوذ أو ممن يعتمدون على الرشوة، مبلغاً بالدولار كجزء من رأسمال مشروعه ليتمتع بالإعفاءات الواردة بقانون «٤٣» لسنة ١٩٧٤ وبعدها يبنى الأبراج السكنية ويبيع الشقق بأسعار «خيالية» أو يعبىء ماء الأبار ويبيعه على أنه مياه معدنية، أو أى نشاط آخر مهما تكن جدواه للاقتصاد القومى ضئيلة أو منعدمة ثم له بعد ذلك أن يحول أرباحه إلى الخارج بالعملة الحرة.

وحتى بدون السعى وراء الدولار يمكن للمستثمر أن يستفيد من الإعفاءات الواردة فى قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٢، وبوسعه أن يستأجر شقة فى مدينة السادات ويعلق عليها اسم المشروع ويتركها مغلقة ويمارس كل نشاطه فى القاهرة ويتمتع بإعفاءات قانون المدن والمجتمعات الجديدة «عشر سنوات».

(إسماعيل صبرى وآخرون (١٩٨٥) ص ص ٣١ ـ ٣٢)

ولا يقتصر الإعفاء على الضرائب المباشرة بل إنه يمتد إلى الرسوم الجمركية التى تعد فى كل الدول مورداً أساسياً للخزانة العامة. فمشروعات الانفتاح مثلا معفاة من الجمارك على كل ما تستورده مستلزمات الإنتاج. وعبارة مستلزمات الإنتاج مطاطة تدخل فيها أشياء كثيرة «مثل السيارات الخاصة

والثلاجات وأجهزة التكييف.. إلخ»، وتقدير الاحتياجات الفعلية لكل مشروع أمر صعب للغاية، وهو على أية حال لا يخضع للدراسة الجدية من قبل أى جهة حكومية.

(إسماعيل صبرى عبدالله ١٩٨٥) ص ٣٥)

أما فى نيجيريا وفى عام ١٩٨٢، وكما يشير حمدى عبدالرحمن، فقد بات واضحا أن حكومة الحاج شيهو شاجارى غير قادرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية الحادة، وانتقدت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى نيجيريا بشكل علنى على سوء الإدارة الحكومية والفساد، بيد أن الحكومة - من قبيل حفظ ماء الوجه - أعلنت أن الكساد الاقتصادى على الصعيد الدولى هو المسئول عن كافة المشكلات التى تواجهها. ودعت المواطنين إلى انتهاج سلوك تقشفى مع تقديم الوعود البراقة فى نفس الوقت بأن السلع والمواد الغذائية سوف تغمر الأسواق المحلية، على أن نمط حياة السياسيين، والنخبة الحاكمة لم يتفق وهذه الإجراءات التقشفية التى طالبت الحكومة باتباعها، فقد وجهت حكومة الرئيس شاجارى جانباً كبيرا من موارد الدولة لتدعيم الطبقة البرجوازية الحاكمة، فمن الملاحظ أن معظم السياسيين أصبحوا يعملون فى ميدان المقاولات الخاصة والتى حققت لهم أرباحاً طائلة، فكثير من العقود أسىء تنفيذها أو أنها لم تنفذ أصلاً. ليس بمستغرب إذن أن يحصل هؤلاء

المقاولون على أموال لتأثيث بيوت لم يتم بناؤها، أو لتزويد فلاحين لا وجود لهم بالأسمدة. أو لإزالة الغابات والأحراش فى مناطق مجهولة.. إلخ.

ومن الأمثلة الصارخة على قيام مؤسسات الدولة بتبديد الأموال العامة أنه فى عام ١٩٨٢ قامت وزارة الإسكان والبيئة بمنح عقد قيمته خمسون مليون نيرة لعدد من المقاولين تبين بعد ذلك أنهم أشخاص وهميون وعليه فإنه لا يمكن تقدير حجم الخسارة التى ترتبت على هذه العمليات، وحتى فى حالة وجود عقود حقيقية تم تنفيذها بالفعل، فإن التكلفة عادة ما تكون مرتفعة ولا تتفق مع العائد الحقيقى المترتب على تنفيذ هذه العقود.

(حمدى عبدالرحمن (١٩٩٢) ص ص ٩٦ ـ ٩٧)

وهكذا يتضح أن أنظمة الحكم وممارساتها الخاطئة القائمة على عدم المساواة، وعلى عنصر الاستغلال فى الدول النامية هى المسئولة عن أوضاع الفقر وتدنى مستوى المعيشة لغالبية شعوب تلك الدول، الأمر الذى يخلق فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء، وعندما تعلن تلك الحكومات الفاسدة عن السياسات الإصلاحية التى لابد وأن يكون لها ضحايا، تكون النية مبيتة لأن يدفع ثمن تلك الإصلاحات الفقراء ومحدودى الدخل من أبناء الطبقات الدنيا والوسطى، وبناء عليه فليس من الغريب أن ينتشر الفساد فى مجتمع القهر والاستغلال والذى يعد هو نفسه بمثابة مؤسسة للفساد بعد ذلك.

(٦) سيادة قيم الولاء الشخصى على القيم الوطنية:

تبدو سيادة القيم الشخصية المرتبطة بالانتماء للحاكم من أهم سمات أنظمة الحكم فى الدول النامية. ومن الملاحظ أنه فى بداية سقوط أى نظام وصعود نظام جديد فإن الأخير عادة ما يؤكد أن الحكم سوف يسير وفقاً لشرعية القانون والقواعد الرسمية، ولكن تلك حيلة يكون الهدف منها ضمان امتثال الجماهير وتدعيمها للنظام الجديد الذى سرعان ما يتحول بعد استتبابه، حيث يظهر نمط جديد للحكم قائم على المعاملات الشخصية بداية من الحكم الذى يرى فى منصبه وسيلة لتحقيق مأربه الشخصية ومن ثم تضيع الفواصل بين ما هو عام وما هو خاص.

ومثال على ذلك فى كينيا وبصفة خاصة فى حكم كينياتا فبعد وصوله للحكم استطاع تركيز كافة السلطات فى يده، من خلال إجراء تعديلات جذرية فى هياكل وأجهزة الدولة الرئيسية، فقد سيطر على السلطة التنفيذية ورموزها بعد أن أصبحت موالية له، فضلا عن قيامه بتعديلات فى الدستور لصالحه تؤكد هيمنته المطلقة». ولا شك أن تلك الهيمنة تشمل أفراد العائلة أيضاً. فسلطة الرئيس وعائلاته هى السلطة القانونية لا يمكن معارضتها أو تحديها. وهنا تجد النخب الحاكمة فى الولاء الشخصى للحاكم الوسيلة الأساسية لضمان تحقيق المطامح الشخصية ولو

بطرق غير مشروعة وعلى حساب الطبقات الدنيا والوسطى فى المجتمع.

(Norman Miller (1989)pp.38-43)

«ويؤدى تعاظم وقوة العلاقات والقيم والولاءات القبلية والأسرية إلى جعل الرشوة حقيقة من حقائق الحياة فى العديد من الدول النامية، كامتداد لظاهرة تقديم الهدايا والتى تمثل سمة مهمة من سمات الأنماط الثقافية المميزة لمجتمعات هذه الدول، فمن الأمور المألوفة فى الحياة الاجتماعية فى تلك الدول تقديم «هدية» أو منحة أو «إكرامية» لأى شخص يؤدى خدمة كوسيلة معترف بها لإظهار الامتنان خاصة إذا ما كان ذلك الشخص يحتل درجة أعلى فى الترتيب الاجتماعى من متلقى الخدمة - ومن هنا نجد فى العديد من هذه الدول أن الفرد قد لا يمكنه الحصول على أى خدمة من الأجهزة الحكومية والإدارية دون تقديم «رشوة» أو مقابل غير قانونى تطلق عليه أسماء عديدة من قبيل «الإكرامية أو المنحة» أو «أتعاب السعى» أو «البقشيش».

(جلال معوض ١٩٨٧) ص ٢٠ - ٢١)

ويظهر تأثير العلاقات القرابية والانتماءات القبلية فى شتى مناحى الحياة فى الدول النامية. إلا أن من أبرز المجالات التى تشهد هذه الظاهرة بصورة كبيرة «الأجهزة الإدارية»، حيث يظهر تأثير قوة الثروة والعائلة الممتدة على القوانين الرسمية.

وعلى الرغم من أن قد يكون من الأهداف الرئيسية للقوانين الوضعية الرسمية هى كسر شوكة النظام

غير الرسمى للأعراف والقيم بحيث يكون الحلول والممارسات المؤسسية هى السائدة إلا أن التطبيق العملى يكشف فى كثير من الأحيان أن ما يحدث هو العكس أى جرى مع الممارسة تطويع تطبيق القانون الرسمى بما يتلاءم مع قانون الأعراف والقيم ولو جزئياً، ومن هنا يصعب فهم خصائص النظام الإدارى بدون الاجتماعى، وهناك خصائص رئيسية تمثل العوامل الحاسمة التى لها التأثير الفعال فى تحديد خصائص رئيسية تمثل العوامل الحاسمة التى لها التأثير الفعال فى تحديد خصائص ومكونات الجهاز الإدارى يحددها «عبدالحميد بهجت وثابت عبدالرحمن» على النحو التالى:

- النظام الطبقى أو الفئوى.
- دور الثروة.
- دور العائلة الممتدة.

والنظام الطبقى أو الفئوى يمكن أن ينبنى على أكثر من أساس.. الثروة، العائلات، الديانة، إن الخريطة التنظيمية للدولة تكون فى الغالب انعكاساً للتركيب الطبقى والفئوى فى المجتمع. فالطبقات الثرية والعائلات النبيلة أو الأصلية أو الديانات الأقوى هى التى تحتل قمم المستويات الإدارية.

وهنا تجدر الإشارة إلى نظام حركة التغيير فى المجتمع وإمكانية الانتقال من طبقة لأخرى.. وبالتالى إمكانية حدوث تغيير فى الولاءات وأثر ذلك على بنية الجهاز الإدارى وأهدافه وأساليب عمله وعلى الشعارات التى يرفعها.

وتؤثر الثروة على الإدارة العامة فى أكثر من مجال أهمها:

- قد تكون القوى المحركة وراء ترشيح وانتخاب القيادة السياسية.
- قد تكون وسيلة التأثير لتحرير قوانين وسياسات ونظم تخدم مصالحها.
- قد تلعب دوراً فى رسم الخريطة التنظيمية للدولة وتوزيع المناصب.
- قد تكون القوانين والنظم والسياسات موضوعة ضد قوة الثروة وبهدف تحطيمها.

والثروة التى يحوزها فرد واحد أو الأسرة الصغيرة لا تمارس نفس التأثير الشامل الذى تلعبه الثروة التى تحوزها العائلة الممتدة، فإن لذلك تأثيراً أكبر وأكثر شمولاً على الجهاز الإدارى، وقدرتها على تحريك السياسات والنظام لصالحها، وكلما تجسدت هذه الثروة فى شكل أشياء ظاهرة وبارزة أمام الناس كالعقارات والأراضى والمصانع والشركات التجارية، وكلما سمحت هذه الثروة بتوظيف أعداد أكبر من العاملين زاد تأثيرها فى المجتمع والإدارة، وعلى العكس يقل تأثير الثروة المختبئة، كذلك فالثروة التى لها جذور عائلية قديمة وتم تكوينها عبر مراحل زمنية طويلة قد تمارس تأثيراً فى المجتمع والإدارة أكبر من تلك الثروة الطارئة والتى تكونت فجأة ويطلق على أصحابها تندراً بأغنياء الحرب، ويختلف تأثير الثروة

تبعاً لاحتمال أو عدم احتمال ديمومتها سواء كان ذلك لطبيعة الاستثمارات نفسها أو لسلوك أصحابها، كذلك هناك دور تمارسه العائلة الممتدة على الجهاز الحكومى فى شكل وظائف معينة أو مناطق معينة كالسلك الدبلوماسى أو النيابة العامة، والقضاء خاصة إذا كانت الأسرة تمارس تأثيراً قوياً ومسيطراً على أبنائها، وهنا نتوقع أن يضع الموظف هذه القيم فى مرتبة أكثر أهمية من القيم الرسمية للوظيفة ولا يجد غضاضة فى تسيير مصالح الأسرة من خلال العمل وبالتعاون مع غيره من الموظفين المشابهين فى الاهتمام فى سلسلة متصلة من تبادل الخدمات، فإن الأسر الممتدة والعلاقات القرابية لها دور مهم فى بناء شبكة العلاقات الاجتماعية فى البلاد، وإذا كان تأثير العائلة الممتدة يبدو ملحوظاً فى المجتمعات الزراعية واليدوية التقليدية فإن مثل هذا التأثير لا يخلو منه حتى البلدان الصناعية المتقدمة فقصص سيطرة عائلات إنجليزية عريقة على الخارجية والبحرية البريطانية معروفة وفى الولايات المتحدة الأمريكية تمارس أسر مثل كيندى وفورد وغيرهما نفوذاً احتكارياً واضحاً على وظائف الإدارة العليا.

(عبدالحميد بهجت وثابت عبدالرحمن (١٩٩٠) ص ص ٣٠٦ - ٣٢٢)

٦- الآثار الناتجة عن الفساد فى الدول النامية:

يرى بعض الباحثين الغربيين (*) أن للفساد فوائد

أو وظائف على المستويات السياسى والاقتصادى والاجتماعى مثلما له من سلبيات.

ورغم اعتراضنا على هذه الرؤية التى تشير إلى فوائد الفساد إلا أنه ينبغى أن نذكر الملامح الأساسية لتلك الفوائد كما يعتقد أنصار هذا الرأى وخاصة على المستويات الثلاثة التالية (السياسى، الاقتصادى، الاجتماعى).

أولاً : على المستوى السياسى: يرى أصحاب الاتجاه المؤيد لفوائد الفساد أنه يقلل من التوترات الداخلية التى قد تؤدى إلى قلب نظام الحكم خاصة بعد أن يقوم الحاكم باستقطاب العناصر التى من الممكن أن تكون معارضة له مثل الأحزاب السياسية وبعض القبائل ويمنحها مراكز قيادية مهمة تمكن أصحابها من أقسام الغنائم والثروات مع الحكم وبذلك تقل فرصة الانقلابات الثورية أو محاولة الإطاحة بالنظام الحاكم.

ثانياً : على المستوى الاقتصادى: تؤدى ظاهرة مثل الرشوة على سبيل المثال وهى من أهم صور الفساد سواء الإدارى أو السياسى إلى إنهاء الكثير من الأعمال التى قد تعطل نظراً لطول الإجراءات (*)، كما أنها تخلق حالة من التنافس بين العملاء المقدمين

See: (Nathaniel Leff (1979) _ see also,Nye (1970)

* بناء على هذه الرؤية الإيجابية للفساد فكثيراً ما يتم النظر إليه على أنه يقوم بدور الميسر للنمو Corruption as a Facilitator of Groth وليس المعوق، (نفس المرجعين السابقين ١٩٧٩).

للرشوة للحصول على الخدمات، ولاشك أن قدرة طرف على دفع مبلغ أكبر من المال بالنظر للآخر إنما تعنى نجاح الأول وتحقيقه قدراً كبيراً من الأرباح تسمح له بدفع مبلغ كبير لإنهاء خدماته والمحافظة على مصالحه، وتؤدى المحاباة واستغلال النفوذ والتى تظهر بصفة خاصة فى تعيين الأقارب فى المناصب المهمة إلى تقليل حالات البطالة التى قد يعانيها المجتمع.

ثالثاً: على المستوى الاجتماعى: يؤدى تبادل الهدايا التى تتخذ فى كثير من الأحيان شكل رشوة لأنها مقرونة بأداء خدمات معينة إلى التقارب بين الأفراد والأجهزة المختلفة، ومن ثم تبادل المنافع والمصالح، وقد يؤدى هذا فى النهاية إلى تداول الثروة بين فئات بعينها داخل المجتمع تسعى للحفاظ على الوضع القائم الذى فيه ضمان للحفاظ على مصالحها.

والحقيقة التى يجدر بنا الإشارة إليها هى أن الفساد كظاهرة داخل المجتمع فى أى فترة تاريخية، تؤدى إلى خلق العديد من الآثار السلبية المدمرة التى تعوق التنمية والتقدم فى كل مناحى الحياة.

ويمكننا أن نجمل الآثار السلبية للفساد فى النواحى الثلاثة التالية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية).

وفيما يتعلق بالنواحى السياسية، يؤدى انتشار الفساد وخاصة على مستوى القمة إلى تقليص دور حجم الديمقراطية فى المجتمع، إن لم يكن القضاء

عليها كلياً، بسبب استبداد الحاكم وسلطته المطلقة، تلك التى تجعل من الحكم حكراً له ولأفراد أسرته إما بالوراثة، وإما بتقليد المناصب المهمة، ومن ناحية ثانية يؤدى الفساد إلى تدنى مستوى المشاركة السياسية نظراً لتقلص دور الأحزاب السياسية وإضعاف قوة المعارضة أمام سطوة وهيمنة الحزب الحاكم الذى غالباً ما يحصل على شعبية مزيفة تعتمد على تزوير الانتخابات واستغلال سلطة الحاكم الذى غالباً ما يكون رئيساً لهذا الحزب فى الوصول للحكم، الأمر الذى يجعل من تداول السلطة أمراً شبه مستحيل بالطرق السلمية، وإن حدث وتم تداول للسلطة فلابد أن يسبق ذلك انقلاب ثورى أو عسكرى يطيح بالنظام القديم. (إذن الفساد يخلق حالة من التوتر وعدم الاستقرار عكس ما يعتقد البعض من المؤيدين لفوائد الفساد أو وظائفه).

وثالثاً: غالباً ما يستند الحاكم المستبد خاصة فى الدول النامية إلى قوى خارجية تعينه على اعتلاء منصبه، بل وتعاونه وكذلك فى المحافظة عليه من خلال إجهاض أية محاولات وطنية تقدمية، تسعى إلى إشاعة الديمقراطية بمفهومها الصحيح وحرية الرأى والمشاركة فى اتخاذ القرارات المهمة بصورة فعلية، وبالطبع هذا التدعيم وتلك المساندة لا تتم خالصة لوجه الله وإنما المقابل مدفوع مقدماً من حرية الدولة وخضوعها لأوامر الدول المركزية التى تسعى جاهدة

لتحويل هذه الدول إلى مصدر للمواد الخام والموارد الأولية وسوق للسلع والبضائع ذات التصنيع الغربى الأمر الذى يخلق حالة من التبعية الدائمة للغرب.

ورابعاً: يؤدى انتشار الفساد إلى تنامى ظواهر العنف والعنف المضاد من قبل الجماعات التى تستشعر القهر والحرمان داخل المجتمع (مثل أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧) وقد يؤدى الفساد إلى تنامى وظهور جماعات متطرفة فى أفكارها وسرعان ما تتحول بعد ذلك إلى جماعات إرهابية يتحول فكرها إلى سلوك مدمر بعد رفضها للواقع المعاش والذى قد يصل فى كثير من الأحيان إلى تكفير المجتمع بأسره.

وفيما يتعلق بالنواحى الاقتصادية، يؤدى الفساد وخاصة على المستوى الكبير أى حينما يرتبط هذا الفساد بذوى المناصب المهمة، سواء السياسية أو الإدارية إلى تبديد المال العام وذلك بعدة طرق «أولاً» إما بسرقتها وتحويلها إلى البنوك الأجنبية (مثل شركات توظيف الأموال واختلاس مديرى الشركات القابضة ورجال الأعمال .... إلخ) التى تستثمرها حكوماتها بطرق إيجابية بالنسبة لها تسهم فى النهاية فى تقدمها ورفاهيتها، ثم تقدم لنا بعد ذلك فتات من الأرباح المتحققة فى صورة قروض أو مساعدات مشروطة بشروط مجحفةتخسر من خلالها الدول المتلقية لا تكسب وتصبح الدول الغربية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية المسيطرة على

معظم الوكالات الدولية التى تقدم المساعدات للدول النامية هى صاحبة اليد العليا المانحة للخيرات وراعية السلام الدولى وصاحبة الكلمة المسموعة التى يجب أن تأمر فتطاع لأنها ببساطة تراعى فقرنا وتفهم ظروفنا أكثر منا ومن ثم فهى تسعى إلى مساعدتنا، وثانياً يتم تبديد الموارد المالية العامة بالتهريب الضريبى من قبل رجل الأعمال وأصحاب المشروعات الخاصة التجارية والصناعية وعلى الرغم من أن الضرائب المفروضة عليهم قليلة جداً، إذا ما قورنت بحجم أرباحهم من ناحية ومن ناحية أخرى بالمقارنة بالضرائب المباشرة التى تفرضها الدولة ويسددها أصحاب الدخول الثابتة، وربما أصحاب المعاشات أيضاً عن بعض العقارات أو المحال التى كثيراً ما تكون متهالكة بفعل الزمن أو تخضع لقوانين قديمة فى الإيجار، بحيث يجد المالك أنه يدفع ضرائب سنوياً عما يمتلكه أكثر مما يحصل عليه من إيجارات.

وأخيرا يتم تبديد الموارد المالية العامة بتوجيهها للأنشطة الطفيلية التى لا توجد لها أى فائدة سوى مضاعفة أرباح وثروات القائمين بها.

هذا ويؤدى الفساد إلى ضعف الهياكل الاقتصادية وتدنى مستوى أدائها إلى حالة عدم توافر المقابل المادى الذى يجبر الأشخاص على العمل والإنتاج، وإعادة توزيع الناتج القومى لصالح الأغنياء والطبقة

الطفيلية تلك التى اعتمدت فى ثرائها على الكسب غير المشروع واستغلال ثغرات القانون لصالحها، فضلاً عن استغلال نفوذها السياسى إما بصورة مباشرة وإما من خلال معاونيها فى الداخل والخارج للعمل على مضاعفة ارباحها وتراكم ثرواتها، الأمر الذى يؤدى إلى خلق فجوة بين فئات المجتمع الواحد الذى ينقسم إلى مجتمعين فى آن واحد مجتمع للأغنياء ومجتمع للفقراء ومن ثم اختفاء كافة صور العدالة الاجتماعية.

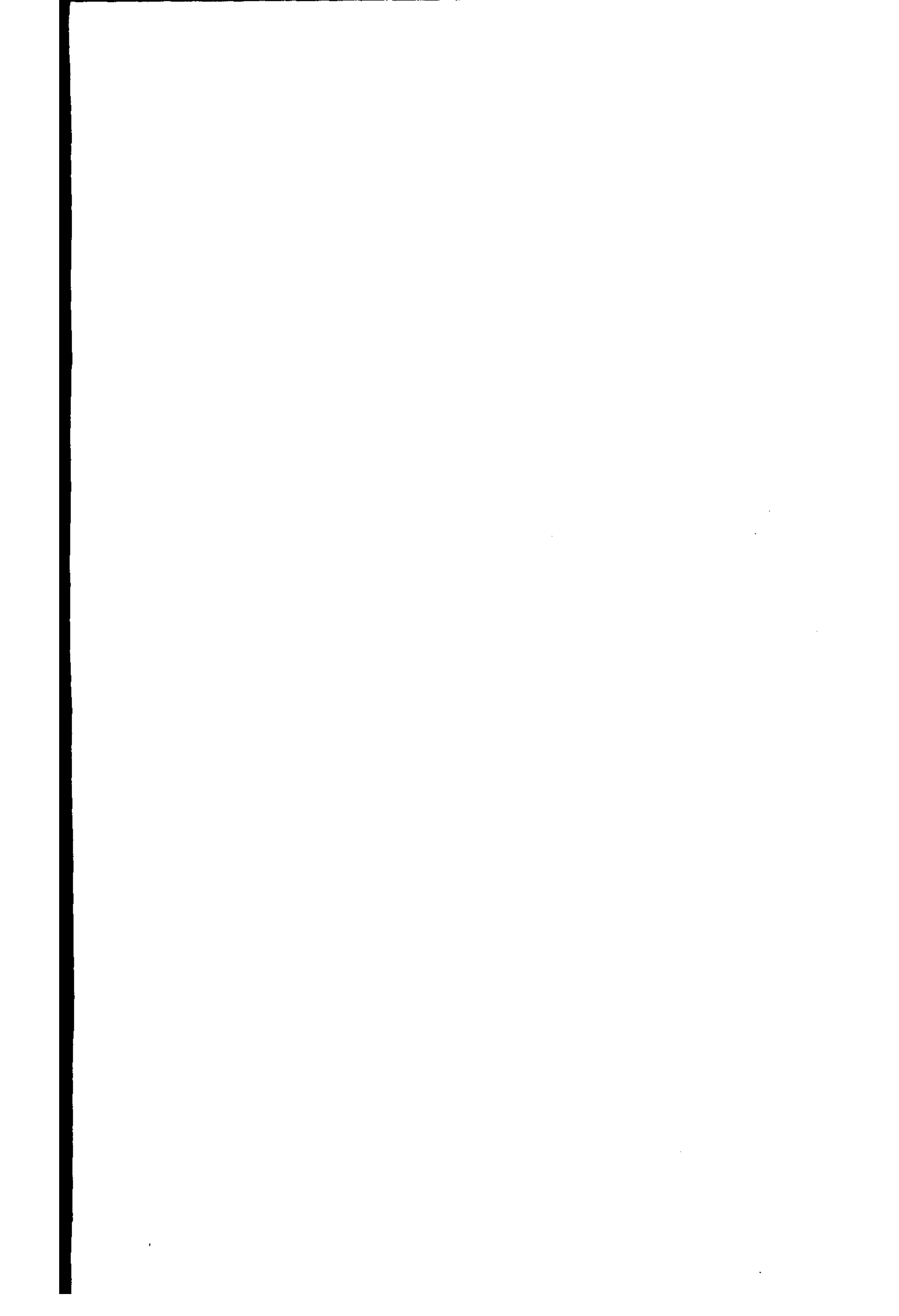
ويؤدى الفساد فى كثير من الأحيان إلى نمو هش لبعض القطاعات الخدمية (مثل السياحة والاستيراد ..... إلخ) خاصة أن مظاهر الفساد من غش وتزوير وتهريب ترتبط كثيراً بالقطاعات الإنتاجية ذات الطابع الانفتاحى، الذى يهدف أصحابه إلى تكديس الثروات بغض النظر عن المصلحة العامة أو بنية الاقتصاد الوطنى.

ويؤدى الفساد إلى إضعاف إمكانات الدولة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأساسية تجاه القطاعات العريضة داخل المجتمع، الأمر الذى يؤدى إلى انتشار العديد من الظواهر المجتمعية السلبية مثل البطالة نظراً لتقلص دور الدولة أو تخليها عن سياسات تعيين الخريجين، وأيضاً رفع الدعم عن السلع الأساسية وكذا الخدمات الحيوية وأهمها الصحة والتعليم والمواصلات والإسكان .... إلخ.

وفيما يتعلق بالنواحى الاجتماعية، يؤدى انتشار الفساد إلى اتساع الفوارق الطبقية بصورة مذهلة، حيث تستحوذ قلة على الثروة وتعانى الغالبية عدم قدرتها على إشباع احتياجاتها الأساسية، هذا ويخلق الفساد مناخاً مواتياً لشيوع القيم السلبية وتقبلها اجتماعياً خاصة فى ظل غياب نظم المراقبة والمساءلة، والأمثلة مخزية وخاصة مع كبار المسئولين الأمر الذى يجعل البعض يستسهل الانزلاق فى الأعمال غير المشروعة إما لإشباع الاحتياجات كما هو الحال فى الفساد الصغير المرتبط بمحدودى الدخل من الطبقة الدنيا والفقراء، وإما لمضاعفة الأرباح كما هو الحال فى الفساد الكبير.

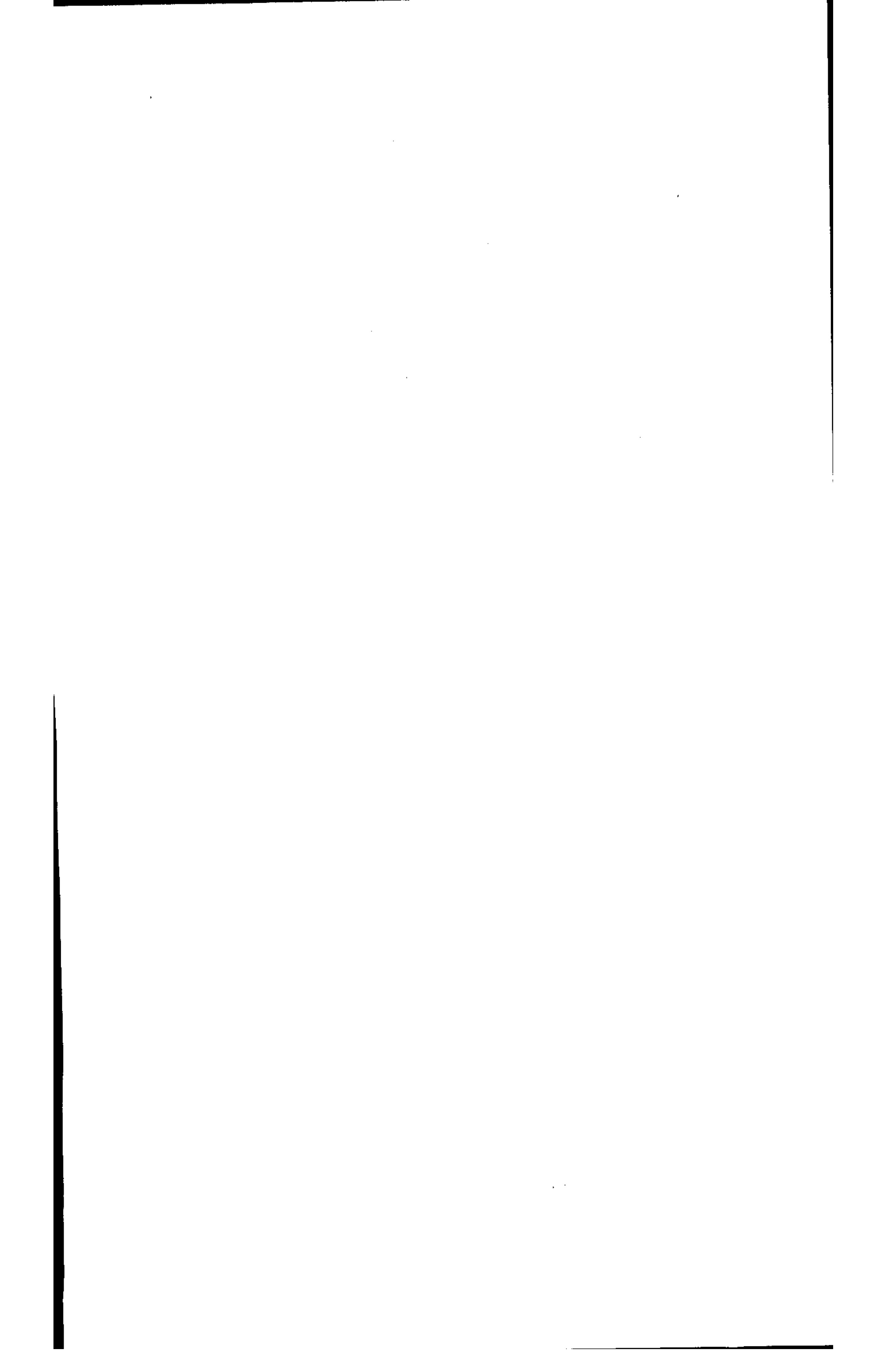
ويؤدى انتشار الفساد إلى تقليص القيم الإيجابية (قيم المصلحة العامة - قيم المشاركة - قيم الانتماء .... إلخ) واختزالها فى قيمة واحدة هى قيمة المال الأمر الذى يؤدى إلى انتشار النوازع الفردية وسيادة الأنا عن النحن، ويرتبط بذلك ما هو أخطر حيث الحلول الفردية لكافة المشكلات التى قد ترد إلى عوامل بنائية، ونقول خطورة لأن الحلول الفردية، لا يقدر عليها كل الناس وإنما يقدر عليها من هو تسمح إمكاناته بحل مشكلته فى الإسكان بأمتلاكه إحدى الشقق وحل أزمة المواصلات فى اقتناء سيارة.... إلخ وتبقى جذور المشكلة قائمة، وتبقى الغالبية صاحبة القوة الشرائية الضعيفة تعانى خصخصة الإسكان

والتعليم والصحة، وتقف عاجزة عن تدبير أمورها المهمة وهى فى ذات الوقت ترى حولها مظاهر البذخ والسفه فى الإنفاق على السلع الاستهلاكية والاستفزازية، وكما هو واضح لقد أصبحت وسائل الإعلام هى الأخرى تشارك فى هذا النسق الأمر الذى يجعل الفرد ناقماً على كل شىء حوله وعلى المجتمع وقيمه بصفة خاصة، مما يضطره فى كثيرمن الأحيان إلى رفضها والخروج عليها.



الفصل الثانى

ثقافة الفساد فى المجتمع المصرى



المقصود ثقافة الفساد

بعد أن تعرفنا فيما سبق على تعريفات الفساد وأنماطه، نطرح السؤال التالى: ما المقصود بثقافة الفساد؟ ومن المسئول عن وجود هذه الثقافة؟

والإجابة: إن المقصود بثقافة الفساد قبول أفراد المجتمع بصفة عامة لكل حالات الفساد سواء كانت كبيرة أو صغيرة واقتناعهم بوجود الفساد والتعايش مع صوره وأنماطه وإفساح المجال لها.

أما عن من المسئول عن ثقافة الفساد وجعلها ثقافة مقبولة، فهو النظام الاجتماعى بأكمله، الذى يتساهل ويتهاون مع حالات الفساد، خاصة الفساد الكبير، الأمر الذى تراجعت أمامه القيم الإيجابية، قيم العمل والشرف والأمانة، لتحل محلها على سبيل المثال قيم نواب القروض، وقيم المتهمين فى تقسيم أراضى الدولة على المعارف والمحاسيب.

إن ثقافة الفساد هى التى جعلتنا لا نسمع عن محاسبة مسئول أثناء توليه منصبه، لماذا؟ لأنه لا توجد رقابة وإذا كانت هناك رقابة فلا توجد مساءلة

وإذا وجدت المساءلة لا يوجد عقاب، فكل المنحرفين فى مصر من الوزراء والمحافظين الذين اتهموا بقضايا فساد تناولتها الصحف المصرية هم خارج أسوار السجن.

وقد يعترض البعض ويقول كيف يكون النظام متهاوناً مع الفساد، وهو فى مصر الذى قدم فى السبعينيات توفيق عبدالحى الهارب وأخيراً المستشار ماهر الجندى على سبيل المثال وليس الحصر.

ولكن هذا ليس دليلاً على مكافحة الفساد وإنما هى محاولة لذر الرماد فى العيون لأن القاعدة المعمول بها فى حكومات الدول النامية بعامة أن هذه الحكومات لا تخطئ، وأن المسئول أكبر من القانون وفوق المحاسبة.

نماذج للفساد فى المجتمع المصرى

لم نسمع فى قضايا الفساد الكبرى التى أضربت بالاقتصاد الوطنى نتيجة إهدار المال العام عن اتهام أشخاص عاديين، بل نسمع عن كبار المسئولين من الوزراء، ونوابهم والمحافظين والقيادات فى الجيش والشرطة ورؤساء مجالس الشركات والبنوك.

وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على أن جرائم الفساد قد اختلفت فى الشكل والمضمون فى الآونة الأخيرة عما كانت عليه فى الماضى، وبصفة خاصة ما يتعلق بنوعية الأفراد القائمين بهذه الجرائم وأساليب التحايل المستخدمة لإحكام هذه الجرائم.

فنحن اليوم كثيراً ما نجد أنفسنا أمام بعض

المسئولين وهم يتشدقون بعبارات حماسية، مثل حماية الحقوق، والمحافظة على القانون ومواجهة الخروج منه بوسائل الحسم والانضباط لأنه لا سيادة داخل المجتمع إلا للقانون، ولا التزام إلا بمبادئ الحرية والديمقراطية والمساواة التى يجب دعمها والحفاظ عليها.

هذا ويعلن دائماً الكثير من المسئولين فى أماكن مختلفة داخل الحكومة أنهم لا يتهاونون فى مواجهة الفساد، ومطاردته فى أى مكان أينما وجد ولكن للأسف الشديد أصبحت مثل هذه التصريحات بلا فائدة ولا معنى لأن الفساد لم يتقلص بعد، وإنما هو فى تزايد مستمر مما كان عليه فى الماضى والأخطر من ذلك أن الفساد تعددت وتنوعت أشكاله فلم يعد يتخذ شكلاً واحداً كى يسهل ضبطه، والتعرف عليه وعلى من يقومون به، إذ إنه من بين من يروجون لعبارات حتمية تزييف الوعى، وخلق الأوهام للبسطاء والغالبية العظمى من أفراد المجتمع المصرى، هم أنفسهم أهل الفساد الذين ينبغى أن يتم القضاء عليهم.

وذلك لأن فئة المجرمين من صغار النشالين ولصوص المنازل ليسوا هم وراء تفاقم ظاهرة الفساد فى مجتمعنا المصرى، وإنما أهل الفساد أصبحوا فئة متميزة من المجرمين، فئة تعمل بعقولها لا بأيديها، ويشغلون مناصب مهمة ومؤثرة داخل الدولة، ويمكن

أن نطلق عليهم أيضاً مسمى المحركين من وراء الستار لأنهم قادرون على تجنيد الأتباع من كبار وصغار الموظفين فى الجهاز الحكومى، هؤلاء الأتباع الذين يقدمون له كافة التسهيلات وأيضاً الضمانات من خلال التحايل تارة والتزوير تارة أخرى، ومخالفة القانون فى الكثير من الأحيان إذا لزم الأمر.

وغالباً ما يساند أهل الفساد فريق عمل مدرب فى جميع التخصصات القانونية والمالية ويتمتعون بمهارات فائقة تمكن عملاءهم الفاسدين من تحقيق كافة العمليات غير المشروعة من غش وتزوير واستغلال..... إلخ تحت ستار من الشرعية والقانون.

ويلاحظ أن الفساد أكثر من وجه وأكثر من يد خفية تدعمه وتساند أهله وربما أخطر وجوه الفساد هو الوجه الذى يظهر به فى ساحة القضاء حيث تكون المستندات والأوراق المستوفاة فى كثير من الأحيان هى الفيصل الوحيد، بالإضافة إلى نصوص القانون هى الأخرى التى تبرئ الكثير من المجرمين لعدم ثبوت التهم الموجهة إليهم والتى تكون الصحف فجرتها، بل ويحدث العكس بأن ينقلب الباطل حقاً وينقلب الحق باطلاً، وهكذا يمكن القول إن الفساد ظاهرة يصعب علينا الإمساك بها، ولكن يسهل علينا أن نجنى ثمارها المدمرة على مستوى الفرد والمجتمع.

ولقد لعبت العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ (وأيضاً شراء النفوذ) دوراً واضحاً فى عمليات الفساد

الكبيرة فى المجتمع المصرى، مما زاد من صعوبة ضبطها والتحكم فيها، وخاصة بالطرق القانونية فى كثير من الأحيان.

ومن نماذج الفساد في المجتمع المصرى ما يلى:

١- قيام الوزير الراحل (   ) بالتعاون مع مديرمدينة فوة عبدالعال دخيل بطرد الصيادين فى منطقة البرلس والاستيلاء علي أراضيهم بهدف إقامة مشاريع خاصة على هذه الأرض، ولما ثار الأهالى ورفضوا ترك أراضيهم هددهم عبدالعال دخيل وقال لهم إن الوزير (   ) ورجاله قادمون وإما الخروج من الأرض وإما أن تلفق لهم تهم جنائية **(الوفد ١٩/١١/١٩٨٧ ص ٧) (الأهالى: ١٧/٨/١٩٨٨ ص ٣).**

٢- فى عام ١٩٩٢ اتهم اثنان من الوزراء بسرقة ٢٨٠ مليون دولار من المال العام. **(الوفد: ٣١/١٢/١٩٩٢).**

٣- فى أواخر التسعينيات اتهم وزير داخلية سابق بالتعاون مع المفسدين واستغلال صلاحيات دوره كوزير للداخلية فى تكوين ثروات ضخمة له ولأفراد أسرته، وكما أشارت الصحف وقتها إنه كان أول وزير يتعامل بالبيع والشراء مع أفراد إما معتقلون أو موجودون بالسجون وقت إبرام هذه الصفقات وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على الشبهات التى تلحق بمصداقية هذه العقود.

وعلى سبيل المثال فقد اشترى الوزير من المعايرجى

محلا بـ مليون و١٥٠ ألف جنيه، وكان السؤال وقتها من أين أتى الوزير بكل هذه الأموال وكان وقتها المعايرجى معتقلاً لدى الداخلية؟ وأشارت الصحف أيضاً إلى استيلاء الوزير وأحد أبنائه على أبراج نبيل مشرقى وهو موجود بالسجن، وقام الوزير كذلك ببيع فيللاً للحباك بـ ٦٠٠ ألف جنيه أثناء وجوده فى السجن أيضاً. **(الشعب: ٥، ١٩٩٧/٨/٨ ص ص ٢ ـ ٨)**

٤ـ ومن قضايا الفساد الشهيرة والتى مازال أبطالها أحياء وبعضهم يعتلون مناصب وبعضهم تمت ترقيته، فضيحة لسان الوزراء فى أبوسلطان والتى اتهم فيها المحافظ السابق لمدينة الإسماعيلية بتوزيع مساحات شاسعة من أراضى الدولة على الوزراء وكبار المسئولين. **(الشعب: ١٩٩٤/١/١٨، ص ٣)**

٥ـ ومن قضايا الفساد الكبرى قضية فوزى السيد (الذى أطلق عليه اسم حوت مدينة نصر) فقد كشفت التحقيقات معه عن تورط عدد من رجال الشرطة وبعض نواب مجلس الشعب، فضلاً عن كبار المهندسين فى المجالس المحلية. ومن الأخبار المثيرة التى تناولتها الصحف بشأن تلك القضية قيام فوزى السيد ببناء عمارة وتخصيصها بالكامل لضباط الشرطة **(الوفد: ١٩٩٤/١/٦ الشعب ١٩٩٤/١/٧ص٣)**.

٦ـ قام شخص يدعى النشرتى وهو من أكبر المهتمين بمخالفات البناء ببناء برج سكنى فى الزمالك وكان المبنى مخالفا فى عدد الأدوار وخارج التنظيم وكان

النشـرتى قد حصل على ترخيص ببناء ١١ دوراً فإذا بالبـرج يرتفع ويصل إلى ٢٣ دوراً ولكى يضمن لنفسه الراحة منح أحد وزراء الداخلية ٥ شقق فى هذا البرج السكنى وقام الوزير ببيع أربع واحتفظ لنفسه بواحدة حتى لا تثار الشكوك من حوله.

٧ـ فى شـركة خدمات البتـرول الجوية قـام رئيس مـجلس إدارة الشـركـة أميـر رياض بإصدار أوامـره للعـاملين بإعداد طائرة حمولة ٥٠ راكباً فى مهمـة خـاصـة على أن تجـهـز بأحـدث اطقم السـرفـيس المستورد لزوم السادة الركاب ـ وكانت المفاجأة وقتها للعاملين بأن المسافرين هم نائب رئيس الوزراء وأسرته ووزير البتـرول (   ) وأسـرته وخـادمتـان، ولم يكن السـفـر لمهمـة خـاصـة وإنما للتصـيـيف فى مـرسى مطروح، وفى اليوم الذى سـافر فيه هذا الوفد العائلى كانت هناك طائرة متجهة بالفعل لمهمة خاصة إلى شركة عجيبة للبترول فى مرسى مطروح وكان بها ٥٠ مقعداً خالياً كانت تكفى أفراد الأسرتين ولكن هذا لم يحـدث، وترك المال العـام فى يد رئيس مـجلس إدارة الشركة يتصرف فيه كما لو كان ملكية خاصة، وحتى الملكية الخاصة لا يمكن للإنسان أن يتعامل معها بهذا السـفـه وكانت المفاجـأة فى هذه الواقـعـة هى عندما نسـيت زوجـة أحـد الوزراء شنطة فى المطار وقتـهـا أصـدر رئيس مـجلس إدارة الشـركـة أوامـره بإقـلاع طائرة حمولة ٥٢ راكبا حاملة الحقـيبة إلى مـرسى

مطروح، ثم أصدر أوامره بعد ذلك للطائرتين بمغادرة المطار وعادتا فى نفس اليوم خاليتين

(الأهالى: ١٩٩٥/٣/٨ من ص ١ ـ ٤).

٨ فى شركة أدفينا تم اكتشاف تلاعب خطير، فقد استن كبار المسئولين لأنفسهم فى الشركة سنة ليست بغريبة فى عالم الفساد وهى الاستيراد بزيادة ١٠٪ لصالحهم الشخصى، فمثلاً إذا كانت الشركة تستورد ٥٠٠ طنا من الخضر والفاكهة والأسماك، ومدونة فى الكشوف الرسمية كانت تدخل الشركة ٥٠ طن غير مدونة فى الكشوف وكانوا يقومون باستغلال العمال واستخدام الماكينات، وعلب الصفيح والكرتون لتصنيع وتعبئة وتغليف المنتجات، ثم بيعها لحسابهم الخاص، وتوزيع بعض العائد على المحاسيب وقد كشفت التحقيقات وقتها أن معظمهم من نواب مجلسى الشعب والشورى.

وفى نفس الشركة قام أحد المسئولين بتغيير نوع الصفيح المستخدم فى التعبئة واستبداله بنوع ردىءغير مطابق للمواصفات الصحية والقانونية كى يتم الاحتفاظ بفرق السعر فإذا بالعبوات تنفجر بعد شهر من التخزين، وتم إعدام ٤٨٠٠٠ عبوة فى يوم واحد و ٦٠٠٠٠ ألف عبوة فى يوم تال وخسرت الشركة ملايين الجنيهات **(الشعب: ١٩٩٥/١١/١٩ ص٤)**

ومن المؤسف حقاً أنه فى الوقت الذى ينهب فيه اللصوص الجدد الملايين الحرام يطالب الناس

بضـرورة التضـحيـة وربط الأحزمـة من أجل مـشـروع قومى أو غيـر ذلك، فى هذه الحالة وبعد سقوط نجوم الفسـاد أصحـاب شـعـارات اسـرق واصـبـح نجـماً وانهب واهـرب يشـعـر الناس باليـأس والإحـبـاط، ولا يجـدون أمـامـهم سـوى التكيف مع أنماط الفسـاد دون مـحـاولة تغييـره لأن الفسـاد فى الدول الناميـة ومصـر إذا كـان قـد اتخـذ طابعـاً مـؤسـسـيـاً ومنظمـاً فـلابد أن تكون المكافحة ذات طابع مؤسس ومنظم هـى الأخرى.

لقـد أصبـح الفـسـاد فى مـصـر أسلوب حـيـاة وبات الفـرد يتـوقعـه فى مـختلف تفـاعـلات الحياة اليـوميـة ويعـتبـره شـيـئاً طبيـعيـاً أن يحـدث وخـاصـة إذا جـاءت المخالفات من أفراد بارزين فى أماكنهم الوظيفية.

والجـدير بالذكـر أن وجـود الحـالات الكـبيـرة للفسـاد يجب ألا يجعلنا نغض البصـر عن الفسـاد الصـغيـر آفة الأجهزة والمؤسسات الحكومية.

وقـد كتب سـيـد عـبـدالعـاطى، الصـحفى بالوفـد عـام ١٩٩٨، مقالاً بعنوان «تزوير الموت بالفلوس» وأشار إلى أنه بعـشـرة جنيـهـات يمكن إحـيـاء مـيت أو مـوت حى، واستخراج شهادة لإنهاء التجنيد وغيـر ذلك ومن المثير للدهشـة أن الصـحـفى لكى يؤكد كـلامـه قـام باسـتـخـراج شهادة وفاة وتصريح بالدفن لوكيل وزارة الصحة وقتها الدكتور مـحـمـد حسين شـمـة وقـدمـهمـا له كهدية لإثبات مدى تغلغل الفساد فى حياتنا وسهولة حدوثه.

وتعـرف كل دول العـالم كـمـا سـبق وأشـرنـا الفـسـاد

الكبيـر والصـغيـر، وباتت المشكلة لا تكمن فى وجـود الفساد، وإنما فى الكيفية التى تتعامل بها الحكومات مع هـذا الفسـاد، وأسلوب التـعـامل مـرتبط بالإطار الاجتماعى والثقافى الذى يحدث فيه الفساد، وهذا هو الفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية.

إنه الفـرق بين من يراقب ويسـأل ويعـاقب، وبين من يعرف ويؤثر الصمت أو الكتمان خوفاً من إشاعة حالة من القلق بعد ثبات فشل حكومة ما في تعقب الفساد ومواجهته، ولا نقول القضاء عليه لأن اختفاء حالات الفساد نهائياً أمر مستحيل لأننا بشر، ومن ثم فنحن خطاءون عزل المسئول الفاسد والمتورط عن منصبه لا يكفى لإنهاء موضوع راح ضحيته مثلاً مئات البشر أو أهدرت بسببه مليارات الجنيهات والدول المتقدمة لا تخشى عزل مسئول ومحاكمته لأن الشفافية والمساءلة هى أقصـر الطرق وأنجحها لمواجهة الفساد .ففى بلجيكا على سبيل المثال قررت إحدى لجان البرلمان عزل وزير الاقتصاد ويلى كلايس، تمهيداً لمحاكمته لاتهامه بتقاضى رشاوى فى صفقة طائرات، وبالفعل استمر التحقيق معه ست ساعات وتم عزله من منصبه بعدها ثم تقديمه للمحاكمة.

وفى رأيى أن الشبهة وحدها تكفى لعزل الشخص من منصبه العام وليس تورطه لأنه من المفترض أن يكون المسئول فى مكانه قدوة ومثلاً للسمعة الطيبة والنزاهة.

كيفية انتشار الفساد

ينتشر الفساد فى أى نظام اجتماعى وفقاً لثلاث طرق:

١. نموذج القائد والاتباع ويعنى هذا النموذج ببساطة أنه إذا ما فسدت القمة فإن القاعدة تفسد بالتبعية، نتيجة لقوة وتأثير القائد ولا سيما فى العالم النامى حيث آحادية السلطة واحتكارها من قبل القائمين عليها.

٢. الطريقة المؤسسية وتعنى أن وجود الفساد فى مؤسسة ما قد ينتقل مثل العدوى من مؤسسة لأخرى، خاصة وإذا كانت إحدى هذه المؤسسات قد استطاعت أن تحقق بعض المكاسب السهلة.

٣. الطريقة النظامية وتعنى وجود اختلاف واضح بين القواعد والسياسات المعلنة والقواعد والسياسات المعمول بها داخل التنظيم والتى تتفق ومصالح الفاسدين داخلياً.

وحول آخر مقياس عالمى للفساد والذى طبق على ٨٥ دولة وقام به عالم الاقتصاد الألمانى جوهان جراف لامسدورف من جامعة Gttingen وذلك بالتعاون مع المنظمة العالمية للشفافية.

وقد ظهرت النتيجة تستعرض اسم الدولة ورتبتها من حيث عدم الفساد ثم درجة الفساد، ثم الانحراف المعيارى للدرجات التى حصلت عليها الدولة فى وجود الصفقات المشبوهة والعمولات المريبة، والتهرب

الضريبى، وإدخال سلع فاسدة، وإصدار تشريعات لخدمة اشخاص بعينهم، وتزاوج السلطة والمال واستغلال النفوذ، واحتكار القوة السياسية والمؤشر عبارة عن أسئلة موجهة إلى عينة مسحية من رجال الأعمال والمستثمرين وخبراء الاقتصاد ومواطنين عاديين حول تأثير الفساد والرشوة على الاستثمار والنمو والتجارة وعدم تكافؤ الفرص والاضطرار إلى دفع رشاوى أو هدايا لسرعة إنهاء المعاملات مع الأجهزة الحكومية، وحسب الإجابات تحصل كل دولة على درجة من عشرة وترتب تنازلياً الأعلى أقل فساداً والأدنى أكثر فساداً.

واتضح أن متوسط درجات مؤشر الفساد فى الـ٨٥ دولة يساوى ٤,٩ درجة وأن نحو ٥٠ دولة حصلت على أقل من ٥ درجات بما يعكس انتشار الفساد على مستوى العالم.

وتشير الدراسة إلى أنه إذا أضفنا الدول وفقاً للمتوسط ٤,٩ درجة والانحراف المعيارى ٢,٤ درجة بالزيادة والنقص يمكن تصنيف الدول إلى أربع فئات أو أربع مجموعات.

المجموعة الأولى:

الدول النظيفة أو الأقل فساداً وهى التى حصلت على درجات تتراوح بين ١٠:٧ درجات وهى ١٩ دولة بنسبة ٢٢٪ من الدول المبحوثة، وتراوح ترتيبها بين المرتبة الأولى فى النظافة وعدم الفساد والترتيب رقم

١٩ حيث تتصدرها الدنمارك بعشر درجات وتنتهى عند إسرائيل التى حصلت على ٧,١درجة، وتضم هذه الفئة الدول الاسكندنافية فى شمال أوروبا والدول الأوروبية مثل أيرلندا وبريطانيا وألمانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، وفيها ثلاث دول فقط من آسيا هى سنغافورة وهونج كونج وإسرائيل، ويلاحظ أنه لا توجد فى الدول النظيفة أى دولة عربية أو إسلامية أو إفريقية، بل هى فى معظمها بالدول الصناعية المتقدمة.

المجموعة الثانية:

الدول متوسطة الفساد وهى الدول التى حصلت على درجات تتراوح بين ٥ درجات وأقل من ٧ درجات، وضمت ١٦ دولة بنسبة ١٩٪ وكان ترتيبها بين رتبة ٢٠ حتى رتبة ٣٣ تتصدرها شيلى ٦,٨ درجة وفرنسا ٦,٧ درجة وتنتهى عند تنزانيا ٥ درجات، ولم توجد بينها أى دولة عربية أو إسلامية وفيها عدد أقل من الدول الصناعية المتقدمة مثل فرنسا والبرتغال واليابان وأسبانيا.

المجموعة الثالثة:

هى تحت المتوسطة فى درجة الفساد وحصلت على درجات تتراوح بين ٣٠ درجة وأقل من ٥ درجات وضمت ٣٠دولة بنسبة ٣٥٪ واحتلت الترتيب بين ٢٦ حتى الـ ٦١ تبدأ من اليونان ٤,٩ درجة حتى يوجوسلافيا وتايلند ونيكاراجوا ورومانيا والأرجنتين حيث حصل كل منها علي ٣ درجات وفيها دولتان

عربيتان إسلاميتان فقط هما :الأردن ٤,٧ درجة والمغرب ٣,٧ درجة، وتضم قلة من الدول الأوروبية مثل اليونان وإيطاليا وبولندا وتضم الصين والمكسيك والبرازيل وتركيا وبعض الدول من إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

المجموعة الرابعة:

وهى الدول الأقل نظافة وأكثر فساداً وحصلت على درجات أقل من ٣ درجات وضمت ٢٠دولة بنسبة نحو ٢٤٪ واحتلت الترتيب من الـ ٦٦ إلى ٨٥، وتتصدرها بلغاريا ومصر والهند حيث حصل كل منها على ٢,٩ درجة وتنتهى عند الكاميرون ١,٤ درجة وتضم الكثير من الدول الإفريقية وأمريكا اللاتينية وتختفى منها الدول الأوروبية ما عدا بلغاريا وتضم أيضاً روسيا وباكستان الإسلامية وأندونيسيا وغيرها.

(أحمد محمد صالح ١٩٩٩، ص ١٥)

ومن الملاحظ أن العلاقة بين الفساد والديمقراطية علاقة عكسية، بمعنى أنه إذا زادت الديمقراطية وممارساتها الحقيقية قلت معدلات الفساد، مع العلم بأن قلة معدلات الفساد ترتبط كذلك بالتقدم والتطور الاقتصادى، فإذا كانت المجتمعات مازالت تشهد وجود أنظمة اقتصادية متخلفة أو وجود تمفصل لأساليب الإنتاج، وارتبط ذلك باختفاء الديمقراطية الحقيقية زادت معدلات الفساد، ولذلك نلاحظ أن معظم الدول التى تعانى وجود الفساد باعتباره ظاهرة ومشكلة

اجتماعية هى الدول النامية أو المتخلفة، والعكس هو ما تشهده الدول المتقدمة اقتصادياً والتى تشهد ممارسات حقيقية للديمقراطية.

وتجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية لا تعنى مجرد حق الكلام أو التعبير فى الصحف، وكذلك الإدلاء بصوت فى الانتخابات العامة، فهذه مؤشرات للديمقراطية السياسية، ولكن ما نقصده بالديمقراطية الحقيقية أن تصبح ثقافة مجتمع، يجب أن يتسع مفهوم الديمقراطية ليشمل كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية ......وغير ذلك.

إن الديمقراطية بمعناها الشامل ترفض احتكار السلطة من قبل أى مسئول، وتضع ضوابط للحرية الممنوحة للموظف العام، كما تفرض التزام كافة المؤسسات بالشفافية والمساءلة فى حالات الإخفاق فى الأداء الوظيفى.

وقد شكلت الديمقراطية بهذا المعنى فى الدول المتقدمة الوسيلة الأساسية التى اعتمدت عليها حكومات تلك الدول فى مواجهة الفساد.

وغياب الديمقراطية بهذا المعنى فى الدول النامية بعامة يؤدى إلى اتساع نطاق الفساد الذى يمكن رصده داخل هذه الدول من خلال مؤشرات ثلاثة:

١ـ احتكار موظفى الدولة والحكومة لسلطاتهم.

٢ـ درجة الحرية التى يتمتع بها الموظفون فى أداء أعمالهم

٣- درجة المسئولية وكذلك الشفافية داخل أى مؤسسة فى حكومات الدول النامية.

وفيما يتعلق بالمؤشر الأول، فلا شك أن الاستبداد بالسلطة من طرف واحد فى مقابل استمالة باقى الأطراف الأخرى غالباً ما يؤدى إلى وجود الفساد لأن احتكار السلطة حتى داخل المؤسسة الصغيرة غالباً ما يرتبط بنمو النوازع الفردية على حساب المصالح العامة Puplic intevest لأن المسئول الفاسد فى هذه الحالة ينظر للوظيفة العامة كما لو كانت ورثاً خاصاً به وكل ما يأتى من خلالها من امتيازات وغير ذلك بمثابة حق له.

وفيما يتعلق بالمؤشر الثانى: هو مرتبط بالمؤشر الأول نلاحظ أن درجة الحرية الممنوحة للموظف العام بدون ضوابط أو قواعد داخلية أو فى حالة ضعفها، تجعل الموظف لا يمنحها أى اهتمام ويصبح هناك تناقض بين اللوائح والقواعد المعلنة وبين اللوائح المعمول بها على أرض الواقع .وهنا يبدأ الموظف العام ذو المنصب القيادى ومن بعده صغار الموظفين فى فرض مطالبهم على العملاء والتى غالباً ما تتخذ شكل رشوة (مادية - عينية).

وفيما يتعلق بالمؤشر الثالث: لاشك أن إعمال مبدأ المساءلة وكذلك درجة الشفافية داخل أى مؤسسة تحدد مستوى الفساد ومدى انتشاره داخلها وفى رأيى هذا هو الفرق الجوهرى بين معظم الدول المتقدمة ونظم الدول النامية فى مواجهة الفساد.

التحليل السوسيولوجى للفساد

إن الفساد كظاهرة اجتماعية لا يجب عزلها عن السياق العام الذى وجدت فى إطاره على اعتبار أن فهم الجزء الخاص لن يتآتى إلا بفهم الكل العام.

وهذا يتطلب منا عند مناقشة وتحليل قضايا الفساد من الناحية السوسيولوجية التركيز على مجموعة من الأساسية التى تتمثل فيما يلى:

١- الموقف العام من الفساد.

٢- موقف القائمين من الفساد.

٣- موقف المضارين من الفساد

٤- الإطار الثقافى للفساد.

١- الموقف العام من الفساد:

فى الدول النامية بعامة ومصر بخاصة قلما أن يكون هناك توجه عدائى كامل تجاه الفساد والمفسدين، وخاصة إذا كان المتورطون فيه من علية القوم أى كبار المسئولين وهنا يتحول الموقف من اتجاه يجب أن يتسم بالعداء إلى اتجاه يتسم بالتسامح تحت مسميات غير مقبولة منطقياً مثل المحافظة على سمعة الوطن والمواطنين وخاصة خارج مصر، والتأكيد أولاً من تورط المتهمين.... إلخ (ولا شك أن الأيديولوجية الحاكمة ذات الطابع المحافظ تلعب دوراً كبيراً فى تلك الحالة، حيث تعمل على إشاعة جو من الاستقرار والتوازن وتأكيد أن عناصر الحكم لا يمكن

أن تخطئ وبالتالى تجد مبرراً لتثبيت الأوضاع القائمة على ما هى عليه دون تغيير وإخضاع المواطنين وخداعهم فى نفس اماكنهم إذا ما أتيحت الفرصة للتخلص منهم، وذلك بهدف اكتمال الدائرة المغلقة دائرة المصالح التى يصعب فى ظل هذه الظروف التى تتسم بآحادية الرؤية والاستبداد أن يتم تقبل أى عنصر جديد وغريب فيها.

٢- موقف القائمين بالفساد

إن شعور المتورطين فى الفساد بالأمان يجعلهم يزدادون فى غيهم، وهذا الشعور يتنامى من خلال نظم الحكم الاستبدادية ذات الطابع الشمولى، التى يعتقد فيها المسئول أنه يشكل قوة أكبر من قوة القانون، ونظراً لغياب الديمقراطية بمعناها الشامل الحقيقى، فهو على وعى تام من أن أحداً لن يحاسبه، ومن هنا تبدأ مشاعر القومية فى الانحسار أمام المد الأنانى وتيار المصلحة الشخصية الذى يجرف صاحبه نحو الانحراف، وتجميع الثروات الحرام واختلاس المليارات من أموال الشعب، وبغض النظر عن النتائج السيئة التى يمكن أن تترتب على ذلك والتى قد تصل فى كثير من الأحيان لدرجة تدمير الاقتصاد الوطنى وتخريبه.

٣- موقف المضارين من الفساد

إن المواطنين فى العديد من الدول النامية بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة والحديث هنا عن السواد

الأعظم من الذين يلهثون وراء لقمة العيش، مثل هؤلاء لا يوجد لديهم وعى بحقوقهم ومن ثم فهم يعيشون فى ذواتهم وليس لذواتهم، وبناء عليه فليس لديهم فكرة واضحة عن القوانين أو طبيعة الإجراءات العامة التى ينبغى أن تنظم حياتهم، وإذا وجد الوعى بهذه القوانين وتلك الإجراءات فإنهم لا يهتمون بتطبيقها، ونظراً لوجود فجوة كبيرة وانفصال دائم بين القمة والقاعدة، فعلياً ما يشعر هؤلاء بالغربة تجاه ممثلى الحكومة والقائمين على الأعمال الإدارية والتنفيذية، ولأن هذه الأجهزة غالباً ما ينظر إليها الفرد على أنها مصدر للقهر والإزعاج فإنه يسعى لتفادى شرها إما بالاستسلام للأمر الواقع، وإما تقديم الرشاوى لإنهاء مصالحه.

ومثل هؤلاء الأفراد المعذبين يصعب تجنيدهم أو حشدهم بهدف تشكيل جماعة ضغط لكن تطالب بمصالحها، أو حتى تلعب دوراً فعالاً فى مراقبة العمل أو تحرص على أدائه وفقاً للقوانين والمبادئ العامة التى تصون المصلحة القومية.

٤- الإطار الثقافى للفساد

يؤدى الشق الثقافى فى العديد من الدول النامية بصفة عامة ومن بينها مصر دوراً واضحاً فى انتشار الفساد، فالمسئول الكبير فى كثير من الأحيان لا ينظر لطبيعة عمله ومنصبه الرفيع سياسياً كان أو اقتصادياً باعتباره تكليف لابد وأن يراعى من خلاله مصالح

الوطن، وأن يكون أميناً فى المساهمة فى دفع عجلة التنمية خطوات نحو الأمام، بل النظرة تنحصر فى أن هذا المنصب هو وسيلة لتحقيق الثروات وتكديس المدخرات داخل الوطن وخارجه.

وفى إطار الشرعية القبلية ونظام العائلة الممتدة كثيراً ما يحرص المسئول على تقديم خدماته لأقاربه وأفراد أسرته، وكذلك الأصدقاء وقد لا يجد هذا الوضع ازدراء من قبل الرأى العام، بل يلقى القبول إلا أن عواقبه وخيمة لأن هذا يعنى التخلى عن كثير من معايير الكفاءة والموضوعية فى اختيار الأشخاص الذين غالباً ما يساندهم أصحاب النفوذ فى الوصول لوظائف مهمة (فى الوزارات - البرلمان ...) وهنا تسود المعايير الشخصية مثل درجة القرابة أو درجة الرضا التى قد يمنحها أى مسئول لشخص لا يستحقها نظير مقابل أو بدون، وهى فى الغالب بمقابل لأن الخدمات غير المأجورة عاد ما يحظى بها الأقارب من الدرجة الأولى مثل الأبناء والأشقاء وتكون فى ذلك مخالفات صريحة لكل القواعد والقوانين.

وعلى سبيل المثال وكما يقول محمد عصفور لقد انتهز عصمت السادات مع أبنائه صلة القربى التى تربطهم برئيس الجمهورية السابق زاعمين أن أحداً لن يستطيع المساس بهم لالتصاقهم الشديد برئيس الدولة السابق وتمكنوا بمقتضى ذلك من أن يكونوا ثروة تزيد على المائة والخمسة والعشرين مليوناً **(محمد عصفور - الوفد ١٩/١١/١٩٨٧ ص٧).**

ومن الملاحظ أن هذه الانحرافات الخطيرة التى تصدر عن أشخاص مسئولين أو من أقربائهم كثيراً ما يتوقعها الرأى العام، حتى ولو لم تحدث فهو على يقين من أنها سوف تحدث لأن المحاباة والمحسوبية باتت جزءاً من النسيج الثقافى والقيمى فى المجتمع المصرى.

وهنا نتساءل هل الوضع كذلك فى الدول المتقدمة الديمقراطية؟ والإجابة بالطبع لا .. لأن ارتباطات الفرد بأسرته ضيقة ولو كانت هناك التزامات واسعة النطاق فإنه يصعب أن تكون على حساب المصلحة العامة لأن ذلك وكما يقول Gerald Caiden يتعارض مع القيم العامة السائدة وكذلك مع توقعات الرأى العام، فمن الصعب أن يتقبل الرأى العام المحاباة والمحسوبية، بل إن الأفراد الذين يقدمون على تلك الأفعال يشعرون بالذنب وبالطبع هذا الشعور ثنائى التأثير أى على كل من مقدم الخدمة وكذلك المتلقى لها .(Gerald Caiden, (1977) p.p, 303-304)

ولا شك أن هذه النظرة الموضوعية للفساد تساعد علي تحجيمه فى الدول المتقدمة ومن هنا يأتى تأكيدنا المستمر أن المشكلة ليست فى وجود الفساد وإنما فى الكيفية التى تتعامل بها الحكومات مع الفساد.

ففى مصر تعلن الحكومة أن الفساد ظاهرة عالمية ولا تكاد تخلو منه دولة واحدة سواء فى العالم المتقدم

أو العالم الثالث، وعلى ما يبدو أن تكرار هذه العبارة قد خلق من قبل الحكومة نوعاً من المصالحة أو التهاون مع الواقع الفاسد لأن محاولات الحكومة القضاء علي الفساد لم تسفر عن شئ إيجابى، بل على العكس معدلات الفساد فى تنام مستمر على كافة الأصعدة.

أما فى الدول المتقدمة الديمقراطية وكما يشير أحمد أبوالفتح، فهناك محاولات مستمرة للقضاء على الفساد بكافة أنواعه كبيراً وصغيراً، وبغض النظر عن طبيعة شخصية ومنصب المتورط في الفساد، ومن اللافت للنظر أن معظم جرائم الفساد فى الدول الديمقراطية جرائم تافهة لا علاقة لها بإهدار المال العام أو الإثراء على حساب الدولة، وعلى سبيل المثال الاتهام الذى وجه لرئيس وزراء فرنسا ليس اتهاماً بالإثراء على حساب الدولة ولكنه اتهام بالتدخل لتخفيض إيجار مسكن، والاتهام الذى قضى علي مستقبل الوزير السابق برنار تابى ليس بالإثراء، أو تحقيق أى كسب شخصى أثناء توليه منصب الوزارة بل تقديم رشوة ليتحقق لفريق كرة القدم فى مارسيليا الذى كان يرأسه الحصول على كأس فرنسا.

وكان تابى هو أقرب المقربين للرئيس ميتران أثناء توليه رئاسة الجمهورية ومع ذلك تم تقديمه للقضاء والحكم عليه أثناء رئاسة ميتران.

ولا شك أن الدولة حينما تحارب الفساد فهى

تحافظ على هيبة النظام بأكمله لأن انتشار جرائم الفساد تقوض أركان الدولة، إذ تصبح الرشوة هى المفتاح الذى يفتح كل الأبواب ويسهل على من يملك المال ويقبل أن يدفع الرشوة أن يحقق أى أمر يريده حتى ولو كان مخالفاً للقانون، حتى ولو كان ما أراده هو استيراد أغذية مسمومة.

وفى النظام الفاسد الويل كل الويل لمن يلزم نفسه بعدم الانحدار إلى مهاوى الفساد، فالذى لا يقدم رشوة يجد صعوبة بالغة فى قضاء أموره، وهناك علاقة وثيقة بين طبيعة النظام السياسى وانتشار الفساد لأن الفساد ينمو وينتشر فى الدول التى تفقد شعوبها حقوقهم السياسية ويسود الفساد كلما امتدت يد السلطة تخنق حريات الناس.

والفساد يكون أحياناً أسلوبا لكسب الأنصار فبتيسير تحقيق الأطماع تجد السلطة الهتيفة والسائرين فى الركاب، والفساد يكون أحياناً عن طريق مجالس تشريعية مزيفة تحقق للأعضاء العضوية وهى إحدي وسائل فتح الأبواب لتحقيق الأطماع، وبالمقابل تكون على هذه المجالس المزيفة أن توافق علي قوانين تنزع الحريات وتقصف الأقلام وتجعل النظام شبحاً ومسخاً للنظام الديمقراطى

(أحمد أبو الفتح ، الوفد ، ١٩/١٠/١٩٩٥ ص ٥).

أساليب مواجهة الفساد فى المجتمع المصرى

إن محاولة التخلص من مشكلة الفساد لا يمكن أن نلقى بأعبائها على شخص معين أو جهة معينة، بل يجب أن يحدث نوع من التغيير الإيجابى بشرط أن يشمل هذا التغيير كلاً من الحاكم والمحكوم (المواطنة).

وأضيف إلى كلمة الحاكم أيضاً النخبة المحيطة به لأن الحاكم الفرد بغض النظر عن الصلاحيات الواسعة لطبيعة دوره السياسى العام إلا أنه إذا ما ألتف حوله نخبة تعرف معنى الديمقراطية لأمكن تغيير بعض السياسات الاستبدادية للحاكم إذا وجدت، لأنه لن يعمل بمفرده فهو فى نهاية الأمر شخص أعزل بدون معاونتهم له يصبح شخصاً عادياً مثل سائر البشر.

ومن الممكن أن يحدث العكس بمعنى أن يكون الحاكم لديه أحلام وطموحات ويسعى إلى تحقيقها لإسعاد شعبه وتقريب الفوارق بين الطبقات مثلاً، إلا أن النخبة من حوله لا تريد تصحيح الأوضاع لأن لها مصالح تكمن فى بقاء الوضع السياسى المتخلف على ما هو عليه، ومن ثم تقف حاجزاً بين الحاكم وشعبه من ناحية، وتستغل مناصبها فى التربح وتكديس الثروات من ناحية أخرى وهى على علم بأن أحداً لن يحاسبها.

وهنا تكمن الخطورة لأن المواطن العادى البسيط فى

كل الأنظمة التقليدية والدول النامية بضفة عامة ومصر بصفة خاصة، لا يرى من النظام السياسى إلا الرئيس فإذا استشعر الشبع والأمان أثنى على الرئيس والعكس بمعنى إنه إذا استشعر المواطن الجوع والحرمان نقم على الرئيس.

ومن هنا تأتى أهمية فهم النخبة لحقيقة دورها إلى جانب دور الحاكم فى الإصلاح والبناء، واحترام حقوق أفراد المجتمع، والسعى المستمر والعادل لتوفير مستلزمات العيشة الكريمة لهم كى يتم بناء جسور من الثقة بين الحاكم والمحكوم.

وعلى الجانب الآخر في محاولة التخلص من الفساد يأتى دور المواطن فلابد وأن ينمو وعيه بالدرجة التى تجعله يستطيع التكيف مع الأوضاع السياسية الجديدة التى تحمى الحريات والديمقراطية بمعناها الشامل والصحيح.

ويؤكد صلاح سالم أن إقامة نظام ديمقراطى بدون وجود ثقافة ديمقراطية تعد من قبيل تحصيل الحاصل أو بتعبير آخر بناء فوق رمال متحركة، لأنه إذا لم يوجد المواطن المؤمن بالقيم والمعايير الأخلاقية فإن استغلال الإطار الديمقراطى يكون أقرب إلى الحدوث عن الاستفادة الحقيقية والإنتاجية منه.

(صلاح سالم ١٩٩٩، ص ١٥٩)

إن الفرد يمكن أن يحصل على حريته ولكنه لا يستطيع أن يمارسها وهذا ما نخشاه على مجتمعنا

المصرى، بمعنى أن تؤدى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية إلى مسخ المواطن المصرى، وحينما تأتى الفرصة لكى يصبح حراً لا يكون هناك إنسان حقيقى يمكن أن يتمتع بالحرية أو تكون لديه القدرة على جنى ثمار الديمقراطية، لأنه ظل لفترات طويلة من حياته مسلوب هذا الحق، وبالتالى فهو لم يتعود منذ البداية ممارسة حقوقه والمحافظة عليها.

وبصفة عامة يمكن مواجهة الفساد من خلال ثلاثة محاور أساسية هى:

١ـ **الشفافية** Transperancy وتعنى ضرورة توافر معلومات كافية عن أداء المؤسسات والأجهزة الحكومية بداية من مؤسسة الرئاسة وصولاً لأصغر جهة حكومية.

٢ـ **المساءلة** Accountability وتعنى إعمال مبدأ الثواب والعقاب لكل أفراد المجتمع ولا فرق بين مسئول كبير وآخر صغير فيجب أن تكون قوة القانون أكبر من قوة شاغل الوظيفة بل ويخضع لها.

٣ـ **رشادة الحكم** Good governancy وتعنى تخلى الدولة عن السياسات التى من شأنها إهدار الموارد المادية والبشرية وعدم الاستغلال الأمثل لها علي كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية.

والجدير بالذكر أن هذه المحاور يصعب تطبيقها فى النظم الشمولية أو النظم الآخذة فى التحول إلى الديمقراطية بخطى بطيئة، وهذا هو السبب الأساسى

وراء تحكم الدول المتقدمة في الفساد، وهذا لا يعنى أن الأمل مفقود لدينا نحن شعوب الدول النامية فالقضاء على الفساد متاح بشرط أن يكون الإصلاح بالديمقراطية.

والديمقراطية تعنى تداول السلطة بالطرق السلمية وإلغاء قانون الطوارئ وحماية العملية الانتخابية من التزييف وتنقية جداول الانتخابات من أسماء الموتى والأسماء المكررة وأسماء المجندين والمهاجرين، واحترام صوت كل مواطن، وحمل أمانة توصيله لمن يختاره من المسئولين ليعبر عنه فى البرلمان أو المجالس المحلية وإتاحة الفرصة له كى يحاسب هذا المسئول إذا ما أخفق عن عمد فى أداء واجباته وذلك من خلال استبعاده وعدم انتخابه مرة أخرى.

والديمقراطية هى استقلال القضاء وتدعيم دوره فى العملية الانتخابية، بحيث يصبح هو المسئول عن تلك العملية الانتخابية من البداية وحتى إعلان النتائج، وذلك بعيداً عن تدخلات أجهزة الأمن المختلفة التى تمثل السلطة التنفيذية، وذلك لضمان تشكيل برلمان منتخب انتخاباً حقيقياً يستطيع أن يمارس دوره فى مراقبة أجهزة الحكم، والتعبير عن مصالح المواطن المصرى الذى يتسع مفهوم الديمقراطية له أكثر من مجرد أن يضمن له حق الكلام أو التعبير اللفظى وحرية الانتخاب، بل يضمن له حق الغذاء السليم والتعليم والعلاج والعمل والسكن،

وغبر ذلك، لكى يتبلور لديه وعى حقيقى، فنحن فى أشد الحاجة وخاصة فى ظل القرن الجديد لأن يكون المواطن المصرى واعيا وخلاقا ومبدعا، لا جائع ولا محروم ولا مريض لأن الإنسان كان ولايزال هو هدف التنمية الأسمى ووسيلتها الأساسية فى كل زمان ومكان.

ولضمان استمرار آليات مواجهة الفساد فى كل دول العالم تطالب منظمة الشفافية الدولية الآن كل الدول بضرورة إنشاء وكالات خاصة بداخلها على أن تكون معنية بمكافحة الفساد، ومن أهم شروط نجاح هذه الوكالات تمتعها بدرجة عالية من الاستقلال عن النظام السياسى حتى تتمكن من أداء عملها وهذا الاستقلال يجب ألا يتعارض مع تدعيم النظام السياسى والحكومة لها.

المراجع

أولاً: مراجع اللغة العربية:

(١) إبراهيم العيسوى (١٩٨٤): فى إصلاح ما أفسده الانفتاح، كتاب الأهالى (عدد خاص) رقم (٣).

(٢) أبحاث ومناقشات الندوة الفكرية التى عقدت بالقاهرة (١٩٩١): (١١.٩ يناير ١٩٩١) بعنوان اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية، مركز البحوث العربية.

(٣) أحمد العايد وداود عبده وآخرون، تقديم محيى الدين صابر (١٩٨٩): المعجم العربى الأساسى، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

(٤) أحمد زكريا الشلق (تحرير رؤوف عباس) (١٩٩٥): الأحزاب المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

(٥) أحمد صادق سعد (سنة النشر غير مدونة): صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ ـ ١٩٤٦) مكتبة مدبولى.

(٦) أحمد محمد صالح (١٩٩٩): كل هذا الفساد، مجلة سطور، ع (٣٥) أكتوبر.

(٧) أسامة الباز (المحرر (١٩٩٦): مصر فى القرن ٢١ الآمال والتحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر (ط) (١).

(٨) إسماعيل صبرى عبدالله (وآخرون) (١٩٨٥): دعم الأغنياء ودعم الفقراء، كتاب الأهالى رقم (٥).

(٩) إسماعيل على سعد (١٩٧٢): الاتصال والرأى العام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

(١٠) السيد شتا (١٩٧٦): الاتجاهات النظرية لفهم الفساد الإدارى وعلاقته بتفشى صور الفساد فى الدول النامية، مؤتمر الرشوة والاختلاس والانحراف الإدارى، المجلد الأول (الانحراف الإدارى) المركزالقومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(١١) السيد يسين (١٩٨٢): تحليل مضمون الفكر القومى العربى (دراسة استطلاعية) مركز دراسات الوحدة العربية.

(١٢) ـــــ : التحليل الثقافى للمجتمع المصرى، الأهرام الاقتصادى، ع (١٠٧٣) أغسطس ١٩٨٣.

(١٣) إكرام بدرالدين (١٩٩٣): ظاهرة الفساد السياسى، مـ ة الفكر

العربى، بيروت، ع (٧٧) السنة (١٤) يناير ـ مارس ١٩٩٣.
(١٤) إكرام فتحى إلياس بادية (١٩٩٩) الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التى تلحق بالوظيفة العامة فى مصر، دراسة لبعض قضايا الفساد (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات.
(١٥) أمينة شفيق (رئيس تحرير) (١٩٩٧): مصر وقضايا المستقبل، كتاب الأهالى رقم (٦٠).
(١٦) بطرس اللبنانى (١٩٧٠): محيط المحيط، مكتبة لبنان، ساحة رياضة الصلح، بيروت.
(١٧) تيريزا هايتر (ترجمة مجدى نصيف) (١٩٩١): صناعة الفقر العالمى، كتاب الأهالى رقم (٣٥) أغسطس.
(١٨) ثناء فؤاد عبدالله (١٩٩٧): آليات التغيير الديمقراطى فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية ط (١).
(١٩) جلال أمين (١٩٨٤): الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح، مكتبة مدبولى.
(٢٠) جلال عبدالله معوض (١٩٨٧): الفساد السياسى فى الدول النامية، مجلة دراسات عربية ع (٤) السنة الثالثة والعشرون، فبراير ١٩٨٧.
(٢١) حزب التجمع (١٩٨٧): لهذا نعارض مبارك، كتاب الأهالى، أكتوبر.
(٢٢) ـــــ(١٩٨٠): البرنامج السياسى العام ولائحة النظام الداخلى، المؤتمر العام الأول للحزب (١٠ ـ ١١ أبريل).
(٢٣) ـــ (١٩٩٨): المؤتمر العام الرابع، ٢٢يوليو.
(٢٤) حسين عبدالرازق (١٩٨١): مصر في ١٨ و١٩ يناير، دراسة سياسية وثقافية، بيروت دار الكلمة للنشر (ط) (٢).
(٢٥) حسين معلوم (١٩٩١): قراءات فى نقد اليسار العربى، التجربة الحزبية العربية من الكائن... إلى ما ينبغى أن يكون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
(٢٦) حمدى عبدالرحمن (١٩٩٠): الأيديولوجية والتنمية فى إفريقيا، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة.
(٢٧) ـــــ(١٩٩٣): التفساد السياسى فى إفريقيا، دار القارئ العربى ـ (١).
(٢٨) حيدر طه (١٩٩٣): الإخوان والعسكر، قصة الجهاد الإسلامية والسلطة فى السودان، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، (ط) (١).

(٢٩) خالد محيى الدين (١٩٨٤): مستقبل الديمقراطية فى مصر، كتاب الأهالى، يصدر عن جريدة الأهالى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

(٣٠) خلدون النقيب (١٩٩١): الدولة التسلطية فى المشرق العربى المعاصر، دراسة بنائية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، (ط) (١).

(٣١) خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك (١٩٩٨): المؤتمر العام السابع، ٢٠ ـ ٢٢ يوليو ١٩٩٨، الحزب الوطنى الديمقراطى، الأمانة العامة، أمانة التنظيم.

(٣٢) رشيد مسعود (١٩٨٠): ملاحظات حول الفهم الفلسفى للأيديولوجيا، مجلة الفكر العربى، حزيران.

(٣٣) رفعت السعيد (١٩٧٦): تاريخ المنظمات اليسارية المصرية، ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠، دار الثقافة الجديدة.

(٣٤) ريتشارد ميتشل (ترجمة عبدالسلام رضوان) (١٩٨٥): الإخوان المسلمون، مكتبة مدبولى، القاهرة.

(٣٥) سعد الدين إبراهيم (١٩٨٧): مصر فى ربع قرن، معهد الإنماء العربى.

(٣٦) ـــــــ(١٩٩٢): إعادة الاعتبار للرئيس السادات، دار الشروق، ط١ (١).

(٣٧) سعيد عيد مرسى (١٩٩٠): الأيديولوجية ونظرية التنظيم، مدخل نقدى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

(٣٨) سمير محمد حسين (سنة النشر غير مدونة): تحليل المضمون، مركز بحوث الرأى العام، جامعة القاهرة.

(٣٩) سمير نعيم أحمد (١٩٨٨): النظرية فى علم الاجتماع (دراسة نقدية) كلية الآداب، جامعة عين شمس، ط (٥).

(٤١) ــــ (١٩٩٠): المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الدينى فى مصر، المستقبل العربى.

(٤٢) ـــــــ(١٩٨٣): أثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصري خلال حقبة السبعينيات على اتساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية ع (١) الكويت.

(٤٣) صلاح الإمام (سنة النشر غير مدونة): حسين الشافعى وأسرار ثورة يوليو وحكم السادات، مكتبة أوزيريس، القاهرة.

(٤٤) طه عبدالعاطى مصطفى نجم (٩٩٤): التوجهات الأيديولوجية

ومعالجة الصحافة المصرية للحريات السياسية، دراسة فى الفترة من ١٩١٩ - ١٩٨٩، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

(٤٥) عبدالله العدوى (١٩٩٣): مفهوم الأيديولوجيا، المركز الثقافى العربى (ط) (٥).

(٤٦) عبدالباسط عبدالمعطى: (بعض الأبعاد البنائية للفساد فى القرية المصرية، المجلة الجنائية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ع (١)، مارس ١٩٨٥، المجلد الثامن والعشرون.

(٤٧) عبدالحميد بهجت وثابت عبدالرحمن إدريس (١٩٩٠): الإدارة العامة، مكتبة عين شمس.

(٤٨) عبدالخالق لاشين (١٩٧٥): سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، دار العودة، بيروت، ومكتبة مدبولى القاهرة.

(٤٩) عبدالعظيم رمضان (١٩٩٣): الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك (الجزء الثانى) الهيئة العامة للكتاب.

(٥٠) ـــــ (١٩٩٤): الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك (الجزء الرابع) الهيئة العامة للكتاب.

(٥١) عبدالكريم محمد هاشم (١٩٩٠): أثر البيئة فى سلوك العاملين، مجلة التنمية الإدارية، يوليو ١٩٩٠، ع (٤٨)، السنة الثانية عشرة.

(٥٢) عاطف غيث (١٩٦٥): المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى، دارالمعارف.

(٥٣) عدلى السمرى (١٩٩٣): دراسة المشاكل الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

(٥٤) عزة أحمد عبدالمجيد صيام (١٩٩٢): المشكلات الاجتماعية وتحديات التنمية فى المجتمع المصرى، رسالة دكتوراة كلية الآداب، جامعة عين شمس.

(٥٥) عصمت سيف الدولة (١٩٨٩): الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر، دار المسيرة.

(٥٦) على الدين هلال (١٩٧٥): محاضرات فى التنمية السياسية، مكتبة القاهرة الحديثة.

(٥٧) على الصاوى (١٩٩٥): مدخل فى الاجتماع السياسى للإدارة، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة.

(٥٨) على ليلة (١٩٩٤): البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع، (ط) (٢) جامعة عين شمس، دار الهانى للطباعة.

(٥٩) علياء شكرى (١٩٩٣): أولويات المشكلات الاجتماعية بين الجمهور العام والباحث العلمى فى: دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

(٦٠) فايز إبراهيم الحبيب (سنة النشر غير مدونة): التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، الناشر عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

(٦١) فصول (١٩٨٥): مجلة النقد الأدبى، المجلد الخامس بعنوان الأدب، والأيديولوجيا (ع) (٤) يوليو ـ أغسطس ـ سبتمبر ١٩٨٥.

(٦٢) فؤاد مرسى، وآخرون (المحرر أحمد عبدالله) (١٩٩٠): الانتخابات البرلمانية فى مصر، درس انتخابات ١٩٨٧، مركز البحوث العربية (ط) (١).

(٦٣) قبارى محمد إسماعيل (سنة النشر غير مدونة): علم الاجتماع السياسى وقضايا التخلف والتنمية والتحديث، منشأة المعارف بالإسكندرية.

(٦٤) كارل ماركس وفردريك (ترجمة فؤاد أيوب) (١٩٧٦): الأيديولوجية الألمانية، دار دمشق.

(٦٥) كريمة كمال (سنة النشر غير مدونة): فساد الكبار، دار سوزانا للنشر.

(٦٦) كولين ليز (١٩٧٦): حول مشكلة الفساد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الخامس، (ظاهرة الفساد).

(٦٧) لويس التوسير (ترجمة سهيل القش) (١٩٨١): الأيديولوجية وأجهزة الدولة الأيديولوجية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.

(٦٨) محمد الجندى (١٩٩٨): دائرة الحوار، مجلة تصدر عن حزب التجمع ع (٦٨) ١١ يوليو ١٩٩٨.

(٦٩) محمد الجوهرى (١٩٩٣): دراسة المشكلات الاجتماعية، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية.

(٧٠) محمد السعيد إدريس (١٩٨٩): حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة.

(٧١) محمد السيد سعيد (١٩٩٩): سبل مواجهة الفساد، ندوة عولمة الفساد، نوفمبر ١٩٩٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة «الأهرام».

(٧٢) محمد حسنين هيكل (١٩٨٩): خريف الغضب، قصة بداية ونهاية

عصر السادات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

(٧٣) ـــــ (١٩٩٨): المقالات اليابانية، دار الشروق (ط) (٤).

(٧٤) محمد بيلا (١٩٩٢): الأيديولوجية (نحو نظرة تكاملية) ط (١)، المركز الثقافى العربى.

(٧٥) محمد عابد الجابرى (١٩٩٦): المشروع النهضوى العربى، مراجعة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، (ط) (١).

(٧٦) محمد عبدالحميد (١٩٩٢): بحوث الصحافة، عالم الكتب، القاهرة.

(٧٧) محمود عبدالفضيل (١٩٩٩): الفساد وتداعياته فى الوطن العربى، مجلة المستقبل العربى، مايو ١٩٩٩.

(٧٨) محمود متولى (١٩٨٠): مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢، دراسة تاريخية وثائقية، دار الثقافة للطباعة والنشر.

(٧٩) ماجد عبدالله المنيف (١٩٩٨): التحليل الاقتصادى للفساد وأثره على الاستثمار والنمو «بحوث اقتصادية عربية»، ع (١٢) صيف ١٩٩٨.

(٨٠) ماريوس كامل ذيب (١٩٨٧): السياسة الحزبية فى مصر، الوفد وخصومه ١٩١٩ ـ ١٩٣٩، مؤسسة الأبحاث العربية، ودار البيادر للنشر والتوزيع.

(٨١) مصطفى كامل السيد، وصلاح سالم زرونوقة (١٩٩٩): الفساد والتنمية، الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة فى : «النهضة» مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ع (١) أكتوبر ١٩٩٩.

(٨٢) ميشيل فادية (ترجمة أمينة رشيد وسيد البحراوى) (١٩٨٢): الأيديولوجية، وثائق من الأصول الفلسفية، دار التنوير، بيروت.

(٨٣) نبوية على محمود محمد الجندى (١٩٨٣): الفساد السياسى فى الدول النامية مع دراسة تطبيقية للنظام الإيرانى حتى قيام الثورة الإسلامية (١٩٤١ ـ ١٩٧٨) رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

(٨٤) نعمان الخطيب (١٩٨٣): الأحزاب السياسية ودورها فى أنظمة الحكم المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

(٨٥) يونان لبيب رزق وآخرون (تحرير رؤوف عباس حامد) (١٩٩٥):

الأحزاب المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

● **الصحف المصرية**

١. صحيفة الوفد : نوفمبر ١٩٨٧ ـ يناير ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤ ـ أكتوبر ١٩٩٥، يناير ١٩٩٨.

٢. صحيفة الشعب: نوفمبر ١٩٨٥، ديسمبر ١٩٨٧، يناير ١٩٩٤، أغسطس ١٩٩٧.

٣. صحيفة الأهالى: أغسطس ١٩٨٨، مارس ١٩٩٥.

ثالثاً: مراجع باللغة الأجنبية:

(1) Bardhan. P. (1996): The Economices corruption in Less Developed Countries: A Reveiw of thie issues, OECD Development Centre, Paris.

(2) Corse. L, (1962): some Functions of Deviant Behaviour and. Normative felxibility, The American Journal of sociology.

(3) Clinard, B.C, (1961): Sociology of Deviant Behaviour, New York.

(4) Curran.o.y, and. Renzetti. C.M. (1987): Social problems society. in crisis, Boston Ally and Bacon.

(5) Dfid, (1991): Eliminating world poverty, London: HMSO.

(6) Dillman. D,and, Christensen. J, (1919): Toward the Assessment of public values, public opinion quarterly.

(7) Doig. A, (1998): Dealing with corruption, The next steps crime, Law & Social change, Kluwer A cademic publishers printed in the rether lands, Liverpool, John Moores University.

(8) Evans - B, and Rauch. J, (1995): Bureaucratic structures and Economic performance in less Developed

countries IRIS working paper, No (175) August, 1995.
(9) Gergald. C, and Normi.c, (1977): Administrative corruption, public Administrative corruption Review, vol (37), No (3) (May - June 1977).
(10) Goudie. A, and stasavage. D, (1998): Aframe work for the Analysis of corruption. Department for international Development, London, UK, Oxford University.
(11) Gould.J and, Kolb.W, (eds), (1964): Adictionary of the social sciences, New york, free, press.
(12) Granom. C, (1981): Ideology and contemporary sociolgical Theory, New Jersey, prentice Hall inc,
(13) Halevy. E, (1995): Comparing Semi - Corruption a many parliamentarians in Britain and Australia, in comparative Methodology, ed, E,oyen.
(14) John. B, (1971): Asian Development, problems and prognosis, New york, the press.
(15) Kitsuse,J, (1980): Coming out All over: Deviant and the politics of social problems, vorl (28), (1980).
(16) Leff. N, (1979): Economic Development through Bureaucratic corruption, in Ekpo ed.
(17) Levi. M, and, Nelien. D, (1996): The corruption of politices and the politics of corruption, Black well, publishers Oxford.
(18) Leve. M, and, Pithouse. A, (1996): Victims of whitecoller, the social and Hedia Construction of corrupt froud forth coming.
(19) Merton. R, (1960): Social theory and social structure, New York,
(20) Max.F, (1991): The Emerging Nations, Boston, Little Brown And Compariy,
(21) Miller. N, (1984): The quset for prosperity, London westviw.

(22) Nye.S, (1979): Corruption ane political Development, A cost Benefit Analysis, in EKPO ed.

(23) Patric. D, (1978): The corruption of a state, American political science Review, Vol, (72), No (3). (1978).

(24) Peter. H. M, (1975): Modern comparative politics, New York: Holt, Rinehart and winston inc.

(25) Poplin, D. E, (1978): Social Problems, New :Jersey, scott, Foresman and company.

(26) Rostow.W, (1971): Politcs and stages of Groth, Combridge University, press.

(27) Ronald.W: and simpkins, (1963): corruption in Developing countries, London, George, Allen and Unuvin Ltd.

(28) Robertson. I, (1980): Social problems, New york, Rondom House, second Edition,

(29) Seymour. M, (1964): Political Man, London, Mercury Books, farrold and sons, limited.

(٣٠) Shleiver, A, and vishny.R, (1993): Corruption, Quarterly Journal of Economics, Vol, (108), No. (3) 1993.

المحتويات